العلوم الاجتماعية

مجلة دورية متخصصة تصدر عن
مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية

المشرف العام: فردريك معتوق
عميد معهد العلوم الاجتماعية

رئيس التحرير: ملحم شاوول
رئيس مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية

العنوان: بيروت ـ مستديرة الطيونة ـ شارع سامي الصلح ـ بناية كالوت ـ الطابق الأول
تلفون: ٠١/٣٨٧٨٨٩ ـ فاكس: ٠١/٣٨٧٨٨٢
E. mail:Baudar2000 @ hotmail.com.

جميع الحقوق محفوظة

قواعد النشر في المجلة

ترحّب مجلة «العلوم الاجتماعية» بإسهامات الباحثين والكُتّاب في ميادين العلوم الاجتماعية كافة. وتحيطهم علماً أن شروط النشر في المجلة هي:

١ ـ أن يكون الموضوع داخل حقل العلوم الاجتماعية أو متمفصل عليها.

٢ ـ أن لا يزيد حجم المادة عن٢٠ صفحة من المجلة كحد أقصى، أي بين ٦ و٧ آلاف كلمة.

٣ ـ أن يكون مطبوعاً على الحاسوب.

٤ ـ معيار النشر هو الموضوعية والمستوى العلمي ودرجة التوثيق والإشار إلى المصادر كما هو متبع أكادمياً.

٥ ـ يشترط أن لا تكون المادة المرسلة للنشر قد نُشِرَتْ أو أُرسِلَتْ للنشر في مجلة أخرى.

٦ ـ أن تحوز المادة المرسَلَة موافقة هيئة التحرير عليها.

٧ ـ يجوز لهيئة التحرير أن تطلب إجراء تعديلات على المادة المرسَلَة.

٨ ـ تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة هيئة التحرير.

٩ ـ تُنشر المواد دون ألقاب أصحابها ودراجاتهم العلمية إذا كانوا من أساتذة الجامعة اللبنانية.

فهرس المحتويات

«إعادة تنظيم الجامعة اللبنانية، كموضوع تجاذب بين مشاريع إعادة هيكليتها»	طانيوس جرجس	٥
قضايا السكان والتنمية في لبنان بعد مرور ١٥ سنة على مؤتمر القاهرة	حلا نوفل	٩٢
لماذا يتقدّم الغرب ويتخلّف المشرق في المنشورات التاريخية؟	الياس القطّار	١٣٠
Les facteurs qui influent sur la volonté de pardon chez les chrétiens et les musulmans libanais	Fabiola Azar	3
Les déplacés au Liban, entre souffrance et justice	Sami Ajam	17
Information, désinformation ou rumeur?	Maguy Saad	53

«إعادة تنظيم الجامعة اللبنانية، كموضوع تجاذب بين مشاريع إعادة هيكليتها»

طانيوس جرجس(*)

المقدمة

يفاجىء الباحث والخبير في شؤون التعليم العالي، محلياً كان أم أجنبياً في الجامعة اللبنانية المنتشرة على كافة الأراضي اللبنانية، والتي تضم أكثر من ٦٠٪ من طلاب التعليم العالي في لبنان، كيف أن قانون تنظيمها يعود إلى الستينات يوم كانت جامعة بعدد محصور في الكليات في العاصمة.

ويزداد استغرابه عندما يعلم بأن جامعة رسمية بهذا الانتشار والحجم تعمل دون مجلس جامعة ودون عمداء أصيلين منذ أكثر من خمس سنواتٍ، ـ وليست هذه المرة الأولى ـ. ولولا صدور تعميم تحت رقم ٢٧ عام ١٩٩٧ لكانت أيضاً دون مجالس أقسام وفروع ووحدات، علماً أن هذه الأخيرة تعمل حالياً بمنطق «تصريف الأعمال».

وفي هذا الصدد، أعدّت دراسات محلية عديدة حول أوضاع الجامعة اللبنانية، منها لأساتذة وطلاب دراسات عليا والهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين، وغيرها من الهيئات والجمعيات المعنية،زد على ذلك الدراسات التي قامت بها منظمات دولية كالأونيسكو والـ UNDP تناولت إعادة بناء وتطوير الأنظمة التربوية، والتي لم تأخذ طريقها للمناقشة والإقرار.

وكل هذا رغم اجماع الحكومات اللبنانية المتعاقبة ما بعد اتفاق الطائف على إدراج موضوع الجامعة اللبنانية في بياناتها الوزارية، ولم تحصل أي معالجة

(*) أستاذ مساعد في معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الثاني.

جدية وشاملة لسد الفراغ التنظيمي والتشريعي، وهذا ضرب بعرض الحائط لاتفاق الطائف الذي أوصى بإصلاح أوضاع الجامعة.

ولسد هذا الفراغ، انطلقت غداة وقف الحرب في لبنان، عدة ورشات عمل تهدف إلى إعادة تنظيم الجامعة مما يتلاءم مع حجمهما الجديد، وتوزعها الجغرافي، ومقتضيات التحديث الذي شهده التعليم الجامعي في العالم.

أسفرت ورشات العمل هذه عن بعض مشاريع قوانين تنظيمية للجامعة اللبنانية، استحوذ اثنان منها على أكبر قدر من الاهتمام، أقله بسبب السجال الذي دار داخل الجامعة وخارجها حولهما.

وهذان المشروعان هما:

المشروع الذي بدأ إعداده عبر لجنة من الأساتذة بتكليف من رئيس الجامعة أسعد دياب، وأعادت تنقيحه وصياغته لجنة أخرى بتكليف من الرئيس إبراهيم قبيسي غير أن هذا الذي تمّ انجازه لم يسلك الطرق القانونية للمناقشة والإقرار، بسبب الخلاف الذي حصل حوله داخل الجسم التعليمي وأشير إليه بسياق البحث تحت اسم «مشروع دياب وقبيسي».

الثاني، أعدّته لجنة من أساتذة الجامعة اللبنانية، بتكليف من وزير التربية الأستاذ خالد قباني الذي دعا بعض المهتمين إلى مناقشته في ٢٤ و٢٥ آذار ٢٠٠٦. ومنذ ذلك التاريخ لم نعد نعلم عنه شيئاً. وأشير إلى هذا المشروع في سياق البحث تحت اسم «مشروع لجنة الوزير قباني».

ولابد من الإشارة، في هذا الاطار، إلى أن هناك أفكاراً وطروحات أخرى تقدم بها البعض، كإنشاء خمس جامعات مستقلة أو انشاء مجمعات في المناطق مع إقرار مبدأ لامركزية القرار، وغيرها من النماذج، ولكنها لم تتجسد في مشاريع قوانين.

أما الدوافع التي حثّتني على القيام بهذا البحث، فهي متعددة اذكر منها:

- إن المشروعين المذكورين أعلاه يتضمنان أفكاراً جديدة في إطار تصورين

مختلفين لإعادة هيكلية كاملة للجامعة اللبنانية، ممّا اقتضى مقارنتهما فيما بينهما، ومع قانون تنظيم الجامعة ٦٧/٧٥ وتعديلاته، المعمول به حالياً.

- إن السجال الذي دار حول هذين المشروعين، أخذ بعض الشيء، منحىً سياسياً ونقابياً، وبالتالي لم يحظيا بتقييم علمي يظهر من جهة، مدى استجابتهما للمشاكل الحالية للجامعة، ومن جهة أخرى، إمكانية تنفيذ الهيكليتين (Organigrammes) الجديدتين اللتين يقترحهما هذان المشروعان.

- اطلاع أساتذة الجامعة، والمسؤولين فيها، والمهتمين بأمرها على هذين المشروعين، وعلى قواسمهما المشتركة، ونقاط الخلاف بينهما، واسهماتهما الجديدة، مع الإشارة إلى أن قسماً من أهل الجامعة، قد لا يزال يجهل حتى وجود هذين المشروعين.

- الطرح من جديد لموضوع إعادة هيكلة الجامعة، على بساط البحث، سيما بعد صدور قانون المجالس التمثيلية في آذار ٢٠٠٩، والحديث مجدداً عن قرب تعيين عمداء أصيلين، وبالتالي إعادة احياء مجلس الجامعة.

وفي هذا البحث، سنستعرض أولاً أهم القوانين النافذة حالياً في الجامعة، ومن ثم أهم الأحكام العامة وحقوق الجامعة وصلاحياتها الواردة في المشروعين، إضافةً إلى رسالة الجامعة والتزاماتها.

ونعالج في القسم الثاني، المكونات الأكاديمية للجامعة وآلية إنشائها والتعيين فيها والمهام المقترحة لها، مضيفين ما ورد في هذا المجال بعد صدور القانون ٢٠٠٩/٦٦. ونتطرّق أخيراً إلى مهام المجالس والهيئات والمراكز المستحدثة عبر ما يطرحه المشروعان في إطار الهيكلية الجديدة.

I ـ عرض لأهم قوانين الجامعة وتعديلاتها

قدم المرسوم رقم ٢٨٨٣ تاريخ ١٩٥٩/١٢/١٦، الذي عدل بقانون إعادة تنظيم الجامعة اللبنانية الصادر تحت رقم ٦٧/٧٥ تاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٦ «الرعاية

القانونية» للجامعة حتى العام ١٩٧٧ ومن بعدها، خضع هذا القانون لعدّة تعديلات أتت استجابة لحاجات أفرزتها الظروف السائدة في البلد، وقد جاء أبرزها وفقاً للتسلسل الآتي:

١) قانون تنظيم الجامعة اللبنانية

مرسوم رقم ٢٨٨٣ تاريخ ١٦/١٢/١٩٥٩ الذي عدّل بقانون إعادة تنظيم الجامعة اللبنانية قانون رقم ٧٥/٦٧ تاريخ ٢٦/١٢/١٩٦٧.

أ) التعديل الأول: مرسوم إشتراعي رقم ٤٩ تايخ ٦/٦/١٩٧٧، يفوض وزير الوصاية ممارسة حق ترشيح رئيس الجامعة والعمداء نيابةً عن مجلس الجامعة عندما يتعذر على هذا الأخير ممارسة حقه.

ب) التعديل الثاني: مرسوم إشترعي رقم ١٢٢ تاريخ ٣٠/٦/١٩٧٧، وهو سمح بإنشاء الكليات والفروع في المناطق. وعدلت مادته العاشرة بموجب القانون رقم ٧٨/٥ تاريخ ٢٠/٢/١٩٨٧ التي سمحت لمجلس الوزراء تفويض رئيس الجامعة بت بعض المواضيع الغير مبدئية.

ج) التعديل الثالث: مرسوم رقم ٨١٠ تاريخ ١٥/١/١٩٧٨، حدد شروط تعيين مدراء الفروع وصلاحياتهم وصلاحيات العمداء.

د) التعديل الرابع: مرسوم رقم ١١٦٧ تاريخ ١٥/٤/١٩٧٨، فوض رئيس الجامعة ببعض صلاحيات مجلس الجامعة.

هـ) التعديل الخامس: مرسوم رقم ١٧٤٦ تاريخ ٢/٢/١٩٧٩، لحظ إنشاء هيئة إستشارية قانونية للجامعة والذي عدّل بالمرسوم رقم ٩٠٩٠ تاريخ ١١/٩/١٩٩٦.

و) التعديل السادس: قانون ٨١/١٢ تاريخ ١٣/٥/١٩٨١، وضع أحكام مختلفة تتعلق ببعض أنظمة الجامعة ومنها إمكانية التدريس في نظام فصلي ونصف سنوي.

ز) التعديل السابع: مرسوم اشتراعي رقم ١٣٢ تاريخ ١٦/٩/١٩٨٣، عدّل بعض أحكام تنظيم الجامعة منها استفادة المتعاقدين من الأساتذة بمنح ومساعدات.

ح) التعديل الثامن: القانون رقم ٦٦ تاريخ ٤/٣/٢٠٠٩، نظّم آلية انتخاب وعمل المجالس الأكاديمية في الجامعة.

٢) ألأنظمة المالية المتعلقة بالجامعة اللبنانية.

أ) المرسوم رقم ١٤٢٤٦ تاريخ ١٤/٤/١٩٧٠، عدّل بموجب المرسوم الإشتراعي رقم ١٤ تاريخ ١٨/٢/١٩٧٧ لجهة اشتراطه أخذ موافقة وزير الوصاية على قرارات رئيس الجامعة المتخذة من ضمن ممارسته لصلاحياته المالية أو عندما يحل محل مجلس الجامعة.

ب) المرسوم رقم ٦٠١١ تاريخ ٢٨/١١/١٩٩٤، حدد بدل تصحيح المسابقات ومراقبة الامتحانات.

ج) المرسوم رقم ٨٦٢٠ تاريخ ١٢/٦/١٩٩٦، الذي وضع نظاماً لمحاسبة المواد.

٣) تشريعات تتعلق بأفراد الهيئة التعليمية.

أ) القانون رقم ٦/ ٧٠ تاريخ ٢٢/٢/١٩٧٠: نظم عمل الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية وعرف بقانون التفرّغ.

ب) المرسوم رقم ١٩٨٤ تاريخ ٢٥/٩/١٩٧١: حدد نظام الإفادة في إجازة السنة السابعة لأفراد الهيئة التعليمية.

ج) قرار مجلس جامعة من محضر جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠/٥/١٩٧٢، وضع أسس حساب استحقاق تعويضات نهاية الخدمة للأساتذة عن خدمات التعاقد للتدريس بالساعة وفقاً للمعادلة التالية:

مجموع عدد الساعات الفعلية / الأجر الأخير للساعة الفعلية

د) قرار مجلس جامعة من محضر جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٩٧٣، اعتبر سنة البحث معادلة لسنة التدريس، عندما يكون البحث متواصلاً ولمدة سنة أو أكثر ومستقلاً عن التدريس وفي مؤسسة جامعية عالية أو في مؤسسة للبحث عالية.

هـ) قرار رقم ١٢٦ تاريخ ١٥/ ٣/ ١٩٧٥، صادر عن رئيس الجامعة، نظم تكليف أعضاء أفراد الهيئة التعليمية الداخلين في الملاك والمتعاقدين المتفرغين القيام بأبحاث في الجامعة اللبنانية.

و) قانون رقم ٣٢١ تاريخ ١٤/ ٣/ ١٩٩٤، أنشأ صندوق تعاضد أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية. أما المراسيم التنظيمية لهذا الصندوق فقد صدرت كالآتي:

- المرسوم رقم ٨٢٢٩ تاريخ ٢/ ٤/ ١٩٩٦، وضع النظام الأساسي لصندوق التعاضد.
- المرسوم رقم ٨٦٨١ تاريخ ٢٩/ ٦/ ١٩٩٦، وضع نظام المنافع والخدمات التي يقدمها صندوق التعاضد.
- المرسوم رقم ٩٧٢٦ تاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٩٦، وضع النظام المالي للصندوق.

ز) المرسوم رقم ٩٣٣٣ تاريخ ١١/ ١٠/ ١٩٩٦، وضع أصول محاكمة أفراد الهيئة التعليمية وأفراد الملاك الفني أمام مجلس التأديب في الجامعة اللبنانية.

٤) مراسيم مشاركة الطلاب في المجالس

أ) المرسوم رقم ٢٩٦٣ تاريخ ١٦/ ٣/ ١٩٧٢، ينص على مشاركة وصلاحيات ممثلي الطلاب في المجالس.

ب) المرسوم الإشتراعي رقم ١١٥تاريخ ٣/ ٦/ ١٩٧٧، نظم مشاركة الطلاب في إدارة الجامعة اللبنانية.

إلا أنه توقف العمل بهذين المرسومين بعد انفراط عقد الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة

٥) مرسوم تحديد ملاكات الجامعة الإدارية والفنية:

أ) المرسوم رقم ٨٧٩ تاريخ ١٩٨٣/٧/٢٩، حدد الملاكات والصلاحيات لوظائف الفئة الثالثة وما دون.

ب) المرسوم رقم ٥٧١٥ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٠، حدد الملاكات والشروط الخاصة للتعيين في الوظائف الفنية في ملاكات الجامعة اللبنانية الإدارية والفنية.

٦) مرسوم إنشاء الدكتوراه اللبنانية

المرسوم رقم ٩٠٠ تاريخ ١٩٨٣/٨/٤، نظم بشكل عام شهادة الدكتوراه اللبنانية ونص من ضمن مواده على وضع شروط خاصة لكل كلية.

إن هذه القوانين جعلت من الجامعة مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية، تتمتع بالاستقلال العلمي والإداري والمالي، مع حق الوصاية للوزير. وأعطيت صلاحيات واسعة لم تمارسها قبل الحرب، ولم تسمح هذه الأخيرة اعتماد الآليات الازمة لممارستها.

لذلك، وانطلاقاً من هذا الواقع كان من واجب أهل الجامعة أولاً اقتراح قانون عصري، جديد وشامل لتنظيم جامعة أنهكتها التدخلات والشواذات. فهل أتت المشاريع تلبي هذه الحاجة؟

II ـ عرض لأهم الأحكام العامة

أولاً: مهام الجامعة

ما زالت المادة الأولى من القانون ٦٧/٧٥ تحدد مهام الجامعة حتى تاريخه بمهام التعليم العالي الرسمي، البحث العلمي وتأصيل القيم الإنسانية (الجدول

رقم ١) ورغم أهمية هذا النص فإن أحكامه لم تتحقق بشكل كامل، حيث أن المهمة الأولى نجحت في تأمين التعليم العالي الرسمي لعدد من الطلاب قبل التفريع ولعدد اكبر بعد الإنتشار في بعض المحافظات وبنسب متفاوتة لناحية الإختصاصات والشهادات.

أما لناحية الهدف الثاني، فكانت الأبحاث وما زالت تأتي إما بمبادرة فردية أو عبر مجموعات صغيرة، بغياب مراكز الأبحاث عن الجامعة، باستثناء اثنين: واحد في معهد العلوم الاجتماعية، والثاني في كلية التربية. إلا أنه في النصف الثاني من التسعينات، حاولت الجامعة سد بعض النقص في هذا المجال، من خلال إنشاء لجنة مركزية للبحث العلمي تتلقى مشاريع الأبحاث التي يقترحها أفراد الهيئة التعليمية، فتقيمها وتختار منها ما تراه يستحق أن تساهم الجامعة في تمويله، ولكن ضمن شروط مالية محبطة للباحثين في أغلب الأحيان. وفي الهدف الثالث، يطرح السؤال الأهم هل استطاعت الجامعة تأصيل القيم الإنسانية في نفوس المواطنين؟ وأية قيم؟ فالواقع الذي عاشه لبنان منذ السبعينات حتى اليوم يؤكد ضياع هذا الهدف لدى عدد كبير من أفراد المجتمع.

وفي المشروعين تتساوى نصوص مهام الجامعة، حيث استندت اللجان التي وضعتهما على ما كان وارداً في نص القانون ٦٧/٧٥ وأضافت إليه المساهمة او المشاركة في التنمية الشاملة وإبداء الرأي في السياسات ونشر الأثار الثقافية. (الجدول رقم ١) مع الإشارة إلى أن موقع هذه المادة يأتي ضمن المادة الأولى في القانون رقم ٦٧/٧٥، ويأتي في المادة الثانية ضمن مشروع (دياب وقبيسي)، أما في مشروع (لجنة الوزير قباني) فيقع ضمن المادة الخامسة:

ويسجل هنا غياب مهمة تأمين التعليم العالي الرسمي بطريقة متساوية لجميع اللبنانيين، حيث تتأمن لهم فرصة الإلتحاق وتحصيل الشهادات بكامل أقسامها وبنفس الجودة بين كل الفروع وفي المحافظات كافة.

إضافةً إلى أنه من الأفضل عدم ترك موضوع نشر القيم الانسانية كشعار تقتضيه مناسبة النص، والدخول في تحديد اهم القيم التي يجب العمل على

نشرها لتسهم في معالجة ما نشكو منه، اضافة الى وجوب توضيح وتحديد دورها في انتاج المعارف ونشرها وطرق التنسيق بين مختلف اختصاصاتها، وبينها وبين المؤسسات الرسمية، ودعمها في سبيل خلق طاقات بشرية متطورة قادرة على مواكبة كل المعارف الجديدة واستشراف المستقبل.

جدول رقم ١ : مقارنة مهام الجامعة بين نص القانون ٧٥/ ٦٧ ومشروعي تنظيم الجامعة

المنفذ	القانون الحالي ٧٥/ ٦٧	مشروع قانون (دياب وقبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)
المهام	ـ التعليم العالي الرسمي ـ مراكز الأبحاث العلمية ـ تأصيل القيم الإنسانية	ـ التعليم العالي الرسمي بما فيها أعمال أخرى تتمم هذه المهمة ـ إنتاج المعارف عن طريق البحوث العلمية ـ المساهمة في التنمية الشاملة وإبداء الرأي في السياسات ـ نشر المعارف العلمية والآثار الثقافية والقيم الإنسانية	ـ التعليم العالي الرسمي بما فيها أعمال أخرى تتمم هذه المهمة ـ إنتاج المعارف عن طريق البحوث العلمية ـ المشاركة في التنمية الشاملة وإبداء الرأي في السياسات ـ نشر المعارف العلمية والآثار الثقافية والقيم الإنسانية

ثانياً: حقوق الجامعة وصلاحياتها

لم يأت القانون ٦٧/٧٥ على ذكر حقوق وصلاحيات الجامعة. وكل ما ورد في هذا الشأن انحصر بإنشاء علاقات ثقافية في لبنان والخارج وذلك في إطار النص المتعلق بمهمة الجامعة وأقسامها. (الجدول رقم ٢)

أما في مشروعي تنظيم الجامعة(*)، فترد هذه الصلاحيات والحقوق بالتفصيل. ولا تختلف كثيراً عن ما تمارسه الجامعة حالياً.

غير أن بعض الحقوق والصلاحيات، التي اكتسبتها الجامعة من خلال الممارسة كاعتماد البرامج الدراسية وتسمية الشهادات ومنحها تفترض إعطائها الاستقلالية الأكاديمية اللازمة كي لا تصبح البرامج والشهادات عرضة للعرقلة في مجلس الوزراء كما يحصل حالياً مع نظام L.M.D حيث أن بعض الكليات بدأت بتطبيقه قبل صدور المراسيم اللازمة (كلية الإعلام والتوثيق، إدارة الأعمال، السياحة والفنادق...)

كما أن المقارنة بين نصي المشروعين تظهر بأن مشروع (دياب ـ قبيسي) أعطى الجامعة صلاحية فتح شعب وأقسام في المناطق ولو بحدها الأدنى، بينما المشروع الآخر حصر هذه الحاجة باقتراح إنشاء كليات وفروع وهذا يعني العودة إلى مجلس الوزراء (الجدول رقم ٢)

وتبقى الحقوق والصلاحيات نصوص على ورق إن لم تسعى الجامعة إلى ممارستها مع مواكبة مجلس الوزراء خاصةً فيما يتعلق بقبول الهبات واكتساب الممتلكات واستملاك الأراضي والأبنية، علماً بأن اعطائها حق إدارة أموالها بنفسها يزيل من أمامها عراقيل مادية وإدارية.

(*) يقصد دائماً بهذا التعبير في هذه الدراسة، مشروع لجنة دياب ـ قبيسي ولجنة الوزير قباني.

جدول رقم ٢ : مقارنة حقوق الجامعة وصلاحياتها بين نص القانون ٧٥/ ٦٧ ومشروعي تنظيم الجامعة

المستند	القانون ٧٥/ ٦٧	مشروع (لجنة دياب ـ قبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)
عنوان الفصل	مهمة الجامعة وأقسامها (م٦)	حقوق وصلاحيات الجامعة (م٣)	صلاحيات الجامعة (م٦)
الحقوق والصلاحيات	إنشاء علاقات ثقافية مع الجامعات في لبنان والخارج ضمن القوانين والأنظمة	ـ اعتماد برامج دراسية ـ تسمية الشهادات ومنحها ـ فتح شعب وأقسام في المناطق وفق الحاجة والإمكانيات ـ عقد الاتفاقات مع المؤسسات التعليمية أو البحثية أو الإنتاجية ـ اكتساب الممتلكات وإقامة الأبنية والإنشاءات ـ قبول الهبات والتبرعات حسب الأصول ـ إدارة أموالها بنفسها (حساب في مصرف لبنان) ـ استملاك الأراضي والأبنية بمرسوم ـ إقامة الدعاوى وإجراء المصالحات ـ مهام مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي والهيئة العليا للتأديب	ـ اعتماد برامج دراسية ـ تسمية الشهادات ومنحها ـ اقتراح إنشاء كليات وفروع ـ عقد الاتفاقات مع المؤسسات التعليمية أو البحثية أو الإنتاجية ـ اكتساب الممتلكات وإقامة الأبنية والإنشاءات ـ قبول الهبات والتبرعات حسب الأصول ـ إدارة أموالها بنفسها (حساب في مصرف لبنان) ـ طلب استملاك الأراضي والأبنية بمرسوم ـ إقامة الدعاوى وإجراء المصالحات ـ مهام مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي والهيئة العليا للتأديب

ثالثاً: رسالة الجامعة، التزاماتها، مبادىء عملها وخطتها

لم يحدد القانون ٧٥/ ٦٧ التزامات الجامعة، وأسس رسالتها، ومبادىء عملها وخطتها (الجدول رقم ٣)، التي تعتبر جميعها ملزمة في الممارسة إن من قبل الجامعة وأهلها أو سلطة الوصاية وباقي المؤسسات الدستورية المعنية، إلا أن القانون نفسه أعطى الجامعة صلاحيات تشريع أنظمتها الخاصة (المادة ١٧). غير أن الجامعة لم تستفد كثيراً من هذه الصلاحيات.

كما معظم الأحكام العامة الواردة في مشروعي تنظيم الجامعة (ما عدا من الرقم ١٢ إلى الرقم ١٧) هي ذاتها ولو اختلفت تسميتها بين «إلتزامات الجامعة» (مشروع لجنة دياب، قبيسي) «ومبادىء ورسالة» (مشروع لجنة الوزير قباني) (الجدول رقم ٣).

وبغض النظر عن الاختلاف في تسمية الأحكام، فإنها تعتبر إلزامية في ممارستها وتحقيق غايتها، ولكنها بحاجة إلى أجهزة مختصة تتابعها بصلاحيات تسهل عملها وخاصةً في الأحكام الواردة تحت الأرقام: ١، ٥، ٦، ٧، ١١، ١٢ (الجدول رقم ٣) وإلا تبقى كلمات مصاغة بشكل جيد ولكن فارغة عند التطبيق، وهذا ما يجب لحظه في سياق النص القانوني عبر وضع الآليات والمعايير الواضحة للتنفيذ، وأن لا تترك المراسيم التطبيقية لمرحلة لاحقة حيث يبقى التنفيذ تحت سلطة سيف صدور هذه المراسيم وبأية صيغة، أو عدم صدورها، خاصة لجهة تحديد دورها في خدمة المجتمع وتوفير فرص الدراسة الجامعية لجميع المواطنين وبطريقة متكافئة ومتساوية نظراً لكونها الجامعة الأم للتعليم العالي.

جدول رقم (٣) الأحكام العامة المتعلقة برسالة الجامعة، والتزاماتها، ومبادئ عملها وخطتها في نص القانون ٧٥/ ٦٧ ومشروعي تنظيم الجامعة

المستند الأحكام العامة	القانون الحالي ٧٥/ ٦٧	مشروع (لجنة دياب قبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)
١ ـ الإسهام في تقليص التفاوت الاجتماعي وتوفير فرص متكافئة على أساس الكفاءة والاجتهاد	ـ	التزامات الجامعة	مبادئ عمل الجامعة
٢ ـ اعتماد الكفاءة والخبرة والمناقبية في اختيار أفراد الهيئة الإدارية والأكاديمية وفيْ توزيع المسؤوليات ودون أي نوع من التمييز	ـ	التزامات الجامعة	مبادئ عمل الجامعة
٣ ـ التمسك بقيم الموضوعية والأمانة في إنتاج المعرفة دون أي قيد وتقبل واحترام التنوع	ـ	التزامات الجامعة	مبادئ عمل الجامعة
٤ ـ إعداد مواطنين ملتزمين بحقوق الإنسان ومصالح المجتمع	ـ	التزامات الجامعة	مبادئ عمل الجامعة
٥ ـ إعداد مهنيين رفيعي المستوى لتلبية احتياجات القطاعات	ـ	التزامات الجامعة	مبادئ عمل الجامعة
٦ ـ تكوين الخبرات اللازمة لأعمال البحث ولاحتياجات التنمية	ـ	التزامات الجامعة	مبادئ عمل الجامعة
٧ ـ ملاحظة احتياجات التعليم ما قبل الجامعي والإسهام في معالجة مشكلاته	ـ	التزامات الجامعة	مبادئ عمل الجامعة
٨ ـ التعاون مع مؤسسات التعليم العالي في القطاع الخاص وسائر الهيئات في لبنان لرفع مستوى البحث والنشاط الثقافي والإنتاج الفكري	مهمة الجامعة (ما يعادل النص)	التزامات الجامعة	التزامات الجامعة
٩ ـ التعاون مع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي (حكومي وخاص) والمنظمات الثقافية في الخارج	ـ	التزامات الجامعة	التزامات الجامعة
١٠ ـ المساهمة في حفظ التراث الثقافي الوطني وإظهار فضل الأجيال التي كونته	ـ	التزامات الجامعة	رسالة الجامعة

تابع جدول رقم (٣)

المستند الأحكام العامة	القانون الحالي ٦٧/٧٥	مشروع (لجنة دياب قبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)
١١ ـ مواكبة أهم المشكلات والخيارات المتداولة في المحيطي الحضاري والجغرافي للبنان واقتراح الخطط والحلول	-	التزامات الجامعة	رسالة الجامعة
١٢ ـ تتبع الظواهر العامة والخيارات الإستراتيجية المتصلة بالحضارة والبيئة ومسائل الحرب والسلم والتفاوت في النمو ونوعية الحياة، وصوغ البدائل واقتراحها	-	-	رسالة الجامعة
١٣ ـ اعتماد الشفافية في تسيير الجامعة وفي تحديد حاجاتها والإعلان عنها	-	-	مبادئ عمل الجامعة
١٤ ـ خطة متكاملة كل ٣ سنوات للبرامج الأكاديمية والأهداف المرتبطة بنوعية الخريجين	-	-	خطط الجامعة
١٥ ـ تقييم أداء الجامعة وفق الخطة	-	-	خطط الجامعة
١٦ ـ يرفع رئيس الجامعة تقريراً عن كل خطة بعد مناقشتها في مجلس الجامعة إلى سلطة الوصاية	-	-	خطط الجامعة
١٧ ـ إبلاغ نسخة إلى مجلس الأمناء	-	-	خطط الجامعة

رابعاً: لغة التدريس والعمل في الجامعة

إن ما يميز المستندات الثلاث التي نبني عليها دراستنا، هو تحديدها للغة العربية كلغة تدريس، ويتفرد مشروع لجنة الوزير قباني بتحديد لغة العمل وبالعربية أيضاً. (الجدول رقم ٤).

ويلتقي نصا القانون ٧٥/ ٦٧ ولجنة الوزير قباني على إمكانية تدريس بعض المواد بلغة أجنبية بقرار من مجلس الجامعة، بينما ينفرد مشروع لجنة دياب ـ قبيسي بنص يلزم تدريس بعض الاختصاصات والمواد بلغة أجنبية وبقرار من مجلس الجامعة (الجدول رقم ٤). وهذا يعني أن تحدد كل كلية مسبقاً المواد والاختصاصات التي يجب أن تدرس بلغة اجنبية وفي جميع فروعها إذا وجدت، علماً أنه ثبت من التجارب أن لا علاقة بين مستوى التعليم ولغة التدريس، إنما اتقان الطالب أكثر من لغة بمستوى تعليمي جيد يميزه في سوق العمل المحلي والعربي وغيره.

وبناءً عليه، يجب التمسك بهذا النص عند إعداد قانون جديد لتنظيم الجامعة، والاستغناء عن كلمة «الإمكانية» أو «عند الاقتضاء»، باعتبار ان الضرورات ملحة في هذا الشأن. كما يتوجب على الجامعة إدراج برامج تعليم اللغات الأجنبية في كلياتها، وذلك كي توفر لجميع الطلاب، ومن كافة المناطق، فرص اتقانها.

جدول رقم ٤ : لغة التدريس والعمل في الجامعة في مقارنة بين نص القانون ٧٥/ ٦٧ ومشروعي تنظيم الجامعة

المستند	القانون الحالي ٧٥/ ٦٧	مشروع (لجنة دياب وقبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)
اللغة	ـ لغة التدريس: العربية ـ إمكانية التدريس بلغة أجنبية عند الاقتضاء بقرار من مجلس الجامعة	ـ لغة التدريس: العربية ـ تدريس بعض الاختصاصات والمواد بلغة أجنبية بقرار من مجلس الجامعة	ـ لغة التدريس: العربية ـ لغة العمل: العربية ـ يمكن عند الاقتضاء استعمال اللغات الأجنبية للعمل أو لتدريس بعض المواد بقرار من مجلس الجامعة

III ـ المكونات الأكاديمية للجامعة وآلية إنشائها

أولاً: المكونات الأكاديمية

حدد المرسوم الإشتراعي رقم ١٢٢/ ٧٧ المكونات الأكاديمية بوحدات جامعية (كلية أو معهد أو مركز أبحاث) في بيروت والمحافظات. وهذا ما هو معمول به حاليا».

غير ان تحديد (لجنة دياب، قبيسي) للمكونات هو الأقرب إلى واقع وحاجة الجامعة اللبنانية. فمن ناحية، يعكس هذا التحديد واقع الجامعة بتكريسه الكليات والمعاهد والفروع والشعب (اي المكونات الحالية)، ومن ناحية ثانية، يضيف عليها مكونات اخرى كمراكز الدراسات والأبحاث والتدريب والتأهيل والمراكز الطبية الجامعية، تلبية لحاجات الجامعة في هذه الميادين.

أما مشروع لجنة الوزير قباني، فأعاد تكوين الجامعة على أسس مختلفة بحيث اعتمد خمس وحدات جامعية (العلوم والتكنلوجيا، العلوم الطبية، الآداب وعلوم التواصل، الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والإقتصادية ووحدة العلوم الإنسانية والإجتماعية)، إضافة إلى كليات ومعاهد جامعية، معاهد تطبيقية ومراكز أبحاث (الجدول رقم ٥). وعرّف في سياق النص عن الوحدة الجامعية، الكلية، المعهد الجامعي، المعهد التطبيقي، القسم الأكاديمي، عمادة البحث العلمي ومراكز الأبحاث وصنفها ضمن ما يسمى تشكيل أكاديمي ـ إداري، وحدة أكاديمية إدارية، وحدة تعليمية ووحدات علمية متخصصة. ونلاحظ بأن هذا التشكيل فيه الكثير من التناقض بين الوحدات الجامعية والمدينة الجامعية القائمة حالياً ومجمع الفنار والمدن الجامعية المنوي تنفيذها، وقد تمّ وضع حجر الأساس للبعض منها (الشمال والبقاع مثلاً). إضافةً إلى «أن مبدأ الوحدة الجامعية قائم على ضم مجموعة من كليات ومعاهد في اختصاصات متجاورة ومتجانسة وهذا ما يتناقض ونظام الـ L.M.D.»[١] التي بدأت الجامعة بتطبيقه بحيث يفتح

---

(١) د. ملحم شاوول، في مداخلته أثناء انعقاد ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون تنظيم الجامعة اللبنانية، التي أعدّته (لجنة الوزير قباني)، قصر الأونيسكو، ٢٤ و٢٥/٣/٢٠٠٦.

المجال أمام الطالب، الإنتساب إلى كلية أو معهد من خارج التقسيم للوحدات الجامعية المذكور أعلاه، ليتابع ما يسمى بمقررات حرة.

اضافةً إلى أن الوحدة الجامعية بالصيغة المقترحة في لجنة الوزير قباني «تزيد البيروقراطية ولا حاجة أكاديمية لها. ويمكن أن تكون كيان إداري إذا تجمعت الوحدة في حرم جامعي واحد»[1].

ثانياً: آلية إنشاء المكونات الأكاديمية

إن المادة الخامسة من القانون ٧٥/ ٦٧ والمادة الأولى من المرسوم الإشتراعي ١٢٢/ ٧٧ ينصان على إنشاء أو دمج أو إلغاء الوحدات والفروع بمراسيم في مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح وزير الوصاية وعلى استطلاع رأي أو توصية مجلس الجامعة (الجدول رقم ٥). وهذه الصيغة اعتمدت عام ١٩٧٧ لإيجاد حل للأمر الواقع الناتج عن الحرب التي اندلعت عام ١٩٧٥. غير أن حيثية «استطلاع الرأي» أو «التوصية» لا قيمة قانونية لها. وبرهان على ذلك اتخذ مجلس الوزراء قراراً في آذار عام ٢٠٠٠ بدمج الفروع ابتداءً من العام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١، دون أية توصية من مجلس الجامعة، فمن حيث المبدأ القانوني لا يعتبر القرار مخالفاً له. أما من ناحية مبدأ معرفة مسؤولي الجامعة بحاجاتها والمحافظة على الاستقلالية التي كرّسها قانون تنظيمها فيعتبر القرار تعدياً على مؤسسة لها شخصيتها المعنوية..

وهذا الأمر، تنبّهت له لجنة دياب ـ قبيسي، بحيث أضافت نص في حيثيات هذا النوع من المراسيم، بأن تكون مبنية على قرار لمجلس الجامعة، وعلى الإلتزام بالدستور لناحية تحقيق الإنماء المتوازن والتشاور مع الهيئات الجامعية المعنية (الجدول رقم ٥)

أما مشروع لجنة الوزير قباني فقد تمسك ايضاً بحيثية توصية مجلس الجامعة في معظم آلية الإنشاء. (الجدول رقم ٥).

---

(١) مقابلة مع الدكتور ملحم شاوول بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٩.

جدول رقم ٥ : المكونات الأكاديمية للجامعة وآلية إنشائها في مقارنة بين القانون الحالي ومشروعي تنظيم الجامعة

المستند	القانون ٧٥/ ٦٧ وتعديلاته (المرسوم الاشتراعي ١٢٢/ ٧٧)	مشروع (لجنة دياب وقبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)
المكونات الأكاديمية	١ ـ وحدات جامعية (كلية أو معهد أو مركز الأبحاث) في بيروت والمحافظات	كليات ومعاهد، مراكز للدراسات والأبحاث، مراكز للتدريب والتأهيل، مراكز طبية جامعية، فروع وشعب	وحدات جامعية، كليات ومعاهد جامعية، معاهد تطبيقية ومراكز أبحاث
آلية الإنشاء	٢ ـ إنشاء أو دمج أو إلغاء الوحدات الجامعية والفروع التابعة لها بمراسيم في مجلس الوزراء مبنية على: * اقتراح وزير الوصاية * استطلاع رأي أو توصية مجلس الجامعة	١ ـ تنشأ، تدمج، تلغى وتعدل هذه المكونات بمراسيم في مجلس الوزراء وفق: ـ الحاجة والإمكانيات ـ تحقيق الإنماء المتوازن وفق مقدمة الدستور ـ اقتراح من وزير الوصاية ـ قرار مجلس الجامعة	١ ـ تنشأ الوحدات (تضم كل وحدة مجموعة من الكليات والمعاهد والمراكز) بمرسوم من مجلس الوزراء مبني على: ـ اقتراح وزير الوصاية ـ توصية مجلس الجامعة
		٢ ـ التشاور مع الهيئات الجامعية المعنية ـ توضع وتعدل أنظمة المكونات بقرارات من مجلس الجامعة مبنية على اقتراحات مجالسها واقترانها بموافقة وزير الوصاية	٢ ـ تنشأ، تجمّع وتفصل الكليات والمعاهد الجامعية والتطبيقية بمراسيم في مجلس الوزراء مبنية على: ـ دراسة جدوى من هيئة التقييم والتخطيط في الجامعة ـ اقتراح وزير الوصاية ـ توصية مجلس الجامعة

تابع جدول رقم ٥ : المكونات الأكاديمية للجامعة وآلية إنشائها في مقارنة بين القانون الحالي ومشروعي تنظيم الجامعة

المستند	القانون ٧٥/ ٦٧ وتعديلاته (المرسوم الاشتراعي ١٢٢/ ٧٧)	مشروع (لجنة دياب وقبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)
			٣ ـ إمكانية وضع أنظمة خاصة للمعاهد التطبيقية بمراسيم من مجلس الوزراء مبنية على: ـ قرار مجلس الجامعة
			٤ ـ تنشأ فروع للكليات والمعاهد في المناطق بناءً على: ـ وجود حاجة ـ توفر الشروط الأكاديمية والمادية ـ دراسة جدوى من هيئة التقييم والتخطيط
			٥ ـ توزع الكليات التطبيقية وأقسامها بين المناطق بناء على: ـ الحاجة شرط «عدم تكرار الاختصاصات إلا بعد دراسة جدوى من هيئة التقييم والتخطيط

تابع جدول رقم ٥ : المكونات الأكاديمية للجامعة وآلية إنشائها في مقارنة بين القانون الحالي ومشروعي تنظيم الجامعة

المستند	القانون ٧٥/ ٦٧ وتعديلاته (المرسوم الاشتراعي ١٢٢/ ٧٧)	مشروع (لجنة دياب وقبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)
			٦ ـ تحدد مواقع المجمعات بمرسوم من مجلس الوزراء مبني على: ـ اقتراح وزير الوصاية ـ توصية مجلس الجامعة
			٧ ـ تحدد مراكز الكليات والفروع بمرسوم عادي مبني على: ـ اقتراح وزير الوصاية ـ توصية مجلس الجامعة
			٨ ـ تحدد مقرات رؤساء الوحدات والمجالس والهيئات المرتبطة بها وعمادة البحث العلمي ومراكز الأبحاث بقرار من مجلس الجامعة

IV ـ آليات التعيين

أولاً: آلية تعيين رئيس الجامعة

إن أساس عملية التعيين من قبل مجلس الوزراء قائمة بموجب القانون ٧٥/ ٦٧ على اختيار مرشح من ضمن لائحة تتضمن ثلاثة أسماء برتبة أستاذ يتم اختيارهم من مجلس الجامعة وذلك لمدّة خمس سنوات. وهذا ما تمّ المحافظة عليه في المشروعين (الجدول رقم ٦).

أما ما تم استحداثه في المشروعين، فهو توسيع القاعدة التي ترشّح، وعدم التجديد للرئيس إلا بعد انقضاء ولاية كاملة، وإعطائه تعويضاً إضافياً. ولكن هذان المشروعان يختلفان بتسمية من يقوم بمهام الإنابة عند تعذر الرئيس من القيام بمهامه، وإعفائه من نصابه التعليمي (مشروع لجنة الوزير قباني فقط).

وفي قراءتنا للأمور المستحدثة في هذين المشروعين، نجد أن توسيع قاعدة «الهيئة المرشحة» في مشروع لجنة دياب ـ قبيسي ضمت المدراء وممثلو اساتذة الفروع في مجالس الوحدات، في حين تنحصر صلاحية الترشيح بمجلس الجامعة فقط في القانون ٧٥/ ٦٧.

أما مشروع لجنة الوزير قباني فألغت دور مجلس الجامعة الحصري في الترشيح ووسعت الهيئة الناخبة التي أصبحت تضم حوالي ١٠٠ مسؤول في «الجامعة (رؤساء الوحدات، العمداء...).

صحيح ان هذه الآلية تراعي اكثر من غيرها موجبات الديمقراطية، ولكنها الاكثر تعقيداً وتبعثراً للاصوات.

اما قانون المجالس الأكاديمية ٢٠٠٩/٦٦ الذي صدر في آذار ٢٠٠٩، فجاء متطابقاً مع القانون ٧٥/ ٦٧ في آلية الترشيح والتعيين، وألغى فقط مبدأ تجديد الولاية إلا بعد إنقضاء واحدة كاملة، وأعفى الرئيس من نصابه التعليمي. أما الأحكام العامة المنصوص عنها في القانون ٧٥/ ٦٧، المرسوم الإشتراعي ١٢٢/ ٧٧، المرسوم ١٦٥٨/ ١٩٩١، فبقيت سارية المفعول.

جدول رقم ٦ : آلية تعيين رئيس الجامعة في مقارنة بين القانون ٧٥/ ٦٧ ومشروعي تنظيم الجامعة

المستند	القانون الحالي ٧٥/ ٦٧	مشروع (لجنة دياب ـ قبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)	قانون تنظيم المجالس الأكاديمية٦٦/ ٢٠٠٩
آلية التعيين	ـ مرسوم متخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير من ضمن: لائحة بثلاثة أسماء أساتذة من الملاك يرشحهم مجلس الجامعة ـ عند تعذر ممارسة حق الترشيح في مجلس الجامعة ينوب عنه وزير الوصاية ـ مدة ولاية الرئيس خمس سنوات قابلة للتجديد ـ في حال تعذر قيام الرئيس بمهامه ينوب عنه أكبر العمداء سناً	ـ مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء مبني على اقتراح وزير الوصاية من ضمن: لائحة بثلاثة أسماء أساتذة من الملاك رشحهم مجلس الجامعة بالاقتراع السرّي من لوائح الأسماء الواردة من مجالس الوحدات (كل مجلس وحدة يختار ٣ أسماء) ـ تعقد جلسة اختيار المرشحين قبل أربعة أشهر من انتهاء ولاية الرئيس ـ ـ مدة ولاية الرئيس ٥ سنوات غير قابلة للتجديد إلا بعد انقضاء مدة ولاية كاملة	ـ مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ـ يختار المجلس من ضمن الأسماء الثلاثة الواردة في لائحة ويتم انتخابهم إما بالأكثرية المطلقة أو الأكثرية النسبية من قبل: ـ رؤساء الوحدات ـ عميد البحث العلمي ـ رؤساء المجالس الأكاديمية ـ عمداء الكليات ـ نواب العمداء ـ ممثلي الأساتذة في مجلس الجامعة ـ ممثلي الأساتذة في مجالس الوحدات	ـ مرسوم متخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير من ضمن: لائحة بخمسة أسماء أساتذة يرشحهم مجلس الجامعة ـ مدة ولاية الرئيس خمس سنوات غير قابلة للتجديد إلا بعد انقضاء ولاية كاملة. ـ يعفى الرئيس من نصابه التعليمي

تابع جدول رقم ٦ : آلية تعيين رئيس الجامعة في مقارنة بين القانون ٧٥/ ٦٧ ومشروعي تنظيم الجامعة

المستند	القانون الحالي ٧٥/ ٦٧	مشروع (لجنة دياب ـ قبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)	قانون تنظيم المجالس الأكاديمية٦٦/ ٢٠٠٩
		ـ في حال تعذر قيام الرئيس بمهامه ينوب نائب الرئيس لمدة أقصاها ٤ أشهر ـ يتقاضى تعويضاً شهرياً (٥٠٪ من راتبه الأساسي) إضافة إلى التعويضات الأخرى التي تستحق له بحكم منصبه	ـ تعقد جلسة الانتخاب ورفع الأسماء قبل ثلاثة أشهر من انتهاء الولاية ـ مدة ولاية الرئيس ٥ سنوات غير قابلة للتجديد إلا بعد انقضاء مدة ولاية كاملة ـ يعفى الرئيس من نصابه التعليمي ـ يتقاضى تعويضاً شهرياً (٥٠٪ من راتبه الأساسي) إضافة إلى التعويضات الأخرى التي تستحق له بحكم منصبه ـ في حال تعذر قيام الرئيس بمهامه ينوب عنه رئيس الوحدة الأكبر سناً لمدة أقصاها ٦ أشهر	ـ تبقى جميع أحكام القوانين والمراسيم المتعلقة بهذا الشأن وغير المخالفة لأحكام هذا القانون، سارية المفعول.

ثانياً: تكوين مجلس الجامعة

لم يختلف كثيراً مشروع لجنة دياب ـ قبيسي عن القانون الحالي (٧٥/ ٦٧) بما يتعلق بأعضاء مجلس الجامعة، الا من حيث استحداث منصب لرئيس المجلس العلمي، وتخفيض عدد الطلاب إلى النصف وإلغاء عضوية الشخصيتين المشهود لهما بالكفاءة العلمية (الجدول رقم ٧) وتعتبر هذه النقاط الخلافية طفيفية بالنسبة للتعديلات الأساسيةالتي اتى بها مشروع لجنة الوزير قباني الذي الغى عضوية عمداء الكليات في مجلس الجامعة (الجدول رقم ٧). حيث أن مشروع هذه اللجنة ألغى الدور الأكاديمي والإداري الذي كان يقوم به العميد وفقاً للقوانين النافذة حالياً.

ومن المفارقات في المشروعين، أن الأول استحدث منصب نائب للرئيس، والثاني استحدث أربع مناصب لنواب الرئيس، ولكنهما اتفقا على عدم إعطائهم عضوية في مجلس الجامعة. من هنا يطرح السؤال كيف يمكن لنواب الرئيس معاونة الرئيس في مهامه المحددة لهم وهم بعيدين كلياً عن اجواء المناقشات والقرار في مجلس الجامعة؟ إلا إذا كان المقصود إعطائهم دوراً إدارياً يمكن لأي موظف إداري أن يقوم به؟.

ونشير أخيراً إلى أن القانون الحالي عالج موضوع تعذر قيام مجلس الجامعة بمهامه بأن أسندها لرئيس الجامعة ولوزير الوصاية، بينما لم يتطرق المشروعين لهذا الموضوع.

أما ما ورد في مشروع دياب ـ قبيسي عن حالة اعتبار المجلس قائماً بأكثرية ثلثي أعضائه، فلا مبرر لها باعتبار ان العمداء يعينون بمراسيم ولمدة محددة، وتسقط عضويتهم في المجلس بعد انتهائها، وممثلو الأساتذة ينتخبون لمدة سنتين، وتلغى هذه العملية عند شغور منصب العمادة. وحسب مشروع لجنة الوزير قباني، في حال تعذر تشكيل مجلس جامعة جديد، يستمر المجلس السابق بالقيام بمهامه، وبالاعضاء الذين ما زالوا يعملون في الجامعة، ولو انتهت ولايتهم المحددة بمراسيم؛ مما يعني التجديد التلقائي لهؤلاء الاعضاء، لحين تشكيل مجلس جديد.

جدول رقم ٧: تكوين مجلس الجامعة في مقارنة بين القانون ٧٥/ ٦٧ ومشروعي تنظيم الجامعة

المستند	القانون الحالي ٧٥/ ٦٧ وتديلاته	مشروع (لجنة دياب ـ قبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)
الأعضاء	١ ـ رئيس الجامعة ٢ ـ عمداء الوحدات الجامعية ٣ ـ ممثل عن أفراد الهيئة التعليمية في كل وحدة جامعية (ينتخب كل سنة) ٤ ـ أربعة طلاب يتم انتدابهم من قبل اتحادهم وفقاً لنظامه ٥ ـ شخصيتين مشهود لهما بالكفاءة العلمية يعينهما مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الوصاية	١ ـ رئيس الجامعة ٢ ـ عمداء الوحدات الجامعية ٣ ـ ممثل عن أفراد الهيئة التعليمية في كل وحدة جامعية (ينتخب كل سنتان) ٤ ـ رئيس المجلس العلمي ٥ ـ ممثلان عن الطلاب تسميهما لجنة الإتحاد في بداية كل عام جامعي * يعتبر مجلس الجامعة قائماً بوجود أكثرية ثلثي أعضائه الذين يؤلفونه قانوناً	١ ـ رئيس الجامعة ٢ ـ رؤساء الوحدات العلمية ٣ ـ عميد البحث العلمي ٤ ـ رؤساء المجالس العلمية في كل من الوحدات ٥ ـ ممثلين اثنين عن الهيئة التعليمية في كل من الوحدات الجامعية (مدة عضويتهم سنتين) ٦ ـ ثلاثة ممثلين عن اتحاد الطلاب، أحدهم من طلبة الدراسات العليا * في حال تعذر تشكيل مجلس جديد يستمر المجلس السابق في قيامه بمهامه بأعضائه الذين ما زالوا يعملون في الجامعة

ثالثاً: آلية تعيين العمداء

يظهر الجدول رقم ٨، بأن آلية تعيين العمداء المنصوص عنها في قانون المجالس التمثيلية الذي صدر مؤخراً تحت رقم ٢٠٠٩/٦٦، مبنية بمعظمها على ما جاء في هذا المجال في مشروع لجنة دياب ـ قبيسي، أو العكس صحيح حسب بعض النقابيين في الجامعة (حسان حمدان، بسام الهاشم، عصام خليفة) الذين يؤكدون أن هذا القانون أقره مجلس الوزراء مشروعاً في جلسته بتاريخ ١٩٩١/١٠/١٥[١].

أما «الإنجاز الإستقلالي» الذي حققه هذا القانون فهو إلغاء المادة ٩ من المرسوم الإشتراعي ٧٧/١٢٢ والتي كانت تتيح لمجلس الوزراء بتعيين عمداء من الشخصيات المشهود لها بكفاءتها العلمية ولو كانت من خارج الجامعة اللبنانية (تعيين المهندس جورج أبو جودة عميداً لمعهد الفنون الجميلية في منتصف التسعينات).

غير ان القانون ٢٠٠٩/٦٦، كما مشروع لجنة دياب ـ قبيسي، يفسح المجال لتعيين عميد على كلية من غير اساتذتها شرط التجانس في الاختصاص، عند عدم توفر من هم برتبة أستاذ في هذه الكلية. ولا يذكر هذا القانون ان كان التعيين من خارج الكلية يتم عند عدم وجود احد افراد الهيئة التعليمية برتبة أستاذ في هذه الكلية، او عدم توفر العدد الكافي للمرشحين (خمسة) برتبة أستاذ.

وهذا يعتبر مساً باستقلالية الكليات والمعاهد التي يصعب فيها الحصول على رتبة أستاذ لعدة اسباب (هزالة التجهيزات المخبرية، نشر الابحاث في دوريات ذات اعتراف عالمي...) ونذكر من هذه الكليات: الهندسة، والعلوم، والزراعة، والطب، والصيدلة، حيث لا يتوفر في البعض منها خمسة مرشحين برتبة أستاذ.[٢]

---

(١) جريدة «الأخبار»، العدد ٧٥٩ تاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٨، ص ١٠ و١١.

(٢) الجامعة اللبنانية (٢٠٠٠): دليل عام ٢٠٠٠، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت.

لذلك، من الواجب إعادة صياغة هذا النص بشكل واضح ودقيق، وعدم اللجوء إلى الإختيار من كليات أخرى حتى في حالة عدم توفر من هم برتبة أستاذ، فيتم اللجوء إلى من هم أدنى رتبة ويتم دراسة ملفاتهم الأكاديمية لناحية عدد الأبحاث، سنوات التدريس، الأنصبة، المشاركة في المؤتمرات واللجان العلمية، والمشاركة في عضوية المجالس. . . .

أما ما ورد في لجنة الوزير قباني فهو يختلف تماماً اذ يحوّل الهيئة التعليمية بمعظمها إلى هيئة ناخبة لمنصب جرّده من صلاحيات ملازمة لهذا الموقع، لمصلحة رؤساء الوحدات الجامعية والمجالس العلمية والبحثية وألغى دوره في مجلس الجامعة.

جدول رقم ٨ : آلية تعيين العمداء والمدراء في مقارنة بين النصوص القانونية الحالية ومشروعي تنظيم الجامعة

المستند	القانون ٦٦/ ٢٠٠٩	مشروع (لجنة دياب ـ قبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)
١ ـ العمداء			
آلية التعيين	ـ مرسوم متخذ من مجلس الوزراء مبني على اقتراح الوزير من ضمن لائحة بثلاثة أسماء أساتذة رشحها مجلس الجامعة من لائحة تضم خمسة أسماء إقترحها مجلس الوحدة المعنية ـ مدة ولاية العميد ٤ سنوات غير قابلة للتجديد، إلا بعد انقضاء ولاية كاملة. ـ في حال عدم توفر من هم برتبة أستاذ في كلية معينة، يمكن اختيارهم من كلية أخرى شرط التجانس في الاختصاص. ـ يعفى العميد من نصف نصابه التعليمي ويسمي مجلس الجامعة العمداء الرديفين للعمداء الأصيلين	ـ مرسوم متخذ من مجلس الوزراء مبني على اقتراح الوزير من ضمن لائحة بثلاثة أسماء أساتذة رشحها مجلس الجامعة من لائحة تضم خمسة أسماء إقترحها مجلس الوحدة المعنية ـ مدة ولاية العميد ٤ سنوات غير قابلة للتجديد، إلا بعد انقضاء ولاية كاملة. ـ في حال عدم توفر من هم برتبة أستاذ في كلية معينة، يمكن اختيارهم من كلية أخرى شرط التجانس في الاختصاص. ـ يعفى العميد من نصف نصابه التعليمي ويسمي مجلس الجامعة العمداء الرديفين للعمداء الأصيلين ـ يتقاضى تعويضاً شهرياً إضافياً يعادل ٣٠٪ من راتبه الأساسي	ـ مرسوم مبني على اقتراح الوزير من ضمن لائحة بثلاثة أسماء أساتذة ينتخبهم أفراد الهيئة التعليمية الداخلين في الملاك والمتفرغين منذ أكثر من خمس سنوات في الكلية المعنية وممن هم برتبة أستاذ مساعد على الأقل. ـ مدة ولاية العميد ٣ سنوات غير قابلة للتجديد، إلا بعد انقضاء ولاية كاملة. ـ إمكانية اعفاء العميد من نصابه التعليمي أو من قسم منه ـ يتقاضى العميد تعويضاً شهرياً إضافياً يعادل ٣٠٪ من راتبه الأساسي

تابع جدول رقم ٨: آلية تعيين العمداء والمدراء في مقارنة بين النصوص القانونية الحالية ومشروعي تنظيم الجامعة

المستند	القانون ٦٦/ ٢٠٠٩	مشروع (لجنة دياب ـ قبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)
		٢ ـ المدراء	
آلية التعيين	ـ قرار رئيس الجامعة، من ضمن لا ئحة من ٣ أسماء رفعها له مجلس الوحدة الذي ينتقيها من لائحة بخمسة اسماء رفعها مجلس الفرع المعني. ـ يمكن اختيار الأسماء ممن هم برتبة أستاذ، أستاذ مساعد او معيد منذ أكثر من عشر سنوات ـ مدة ولاية المدير ٣ سنوات غير قابلة للتجديد إلا بعد انقضاء ولاية كاملة. ـ إمكانية إعفاء المدير من ثلث نصابه التعليمي	ـ قرار رئيس الجامعة، من ضمن لا ئحة من ٣ أسماء رفعها له مجلس الوحدة الذي ينتقيها من لائحة بخمسة اسماء رفعها مجلس الفرع المعني. ـ يمكن لمجلس الجامعة اقتراح إسم رابع ـ يتم اختيار الأسماء ممن هم برتبة أستاذ أو أستاذ مساعد ـ مدة ولاية المدير ٣ سنوات غير قابلة للتجديد إلا بعد انقضاء ولاية كاملة. ـ إمكانية إعفاء المدير من ثلث نصابه التعليمي ـ يتقاضى تعويضاً شهرياً إضافياً يعادل ٢٠٪ من راتبه الأساسي	ـ إلغاء منصب المدير واستبداله بمنصب نائب العميد ـ يعين بقرار من مجلس الجامعة من ضمن لائحة من ٣ أسماء مرشحين حائزين رتبة أستاذ مساعد على الأقل ينتخبهم أفراد الهيئة التعليمية في الفرع، الداخلين في الملاك والمتفرغين منذ ٣ سنوات على الأقل ـ مدة ولاية نائب العميد ٣ سنوات غير قابلة للتجديد إلا بعد إنقضاء ولاية كاملة ـ إمكانية إعفاءه من نصابه التعليمي أو من قسم منه ـ يتقاضى تعويضاً شهرياً إضافياً يعادل ٣٠٪ من راتبه الأساسي

وبالعودة إلى القانون ٢٠٠٩/٦٦، الذي فور صدوره بدأت رابطة الأساتذة المتفرغين تدعو إلى تطبيقه فوراً، حيث أصدر رئيس الجامعة تعميمان حول آلية ترشيح العمداء (رقم ١٣ تاريخ ٢٠٠٩/٣/١٩، رقم ١٨ تاريخ ٢٠٠٩/٤/٣)، وبدأ التطبيق من المرحلة الأخيرة، أي دعوة مجالس الوحدات إلى ترشيح لائحة من خمسة أسماء، رغم أن القانون يحدد آلية وهيكلية جديدة لمجالس الأقسام والفروع ولممثلي الأساتذة وهؤلاء أعضاء في مجلس الوحدة، فضلاً عنه أنه يمكن أن تكون بعض مجالس الفروع المنتخبة على أساس تعميم صادر عن رئيس الجامعة، غير مستوفية شروط هذا القانون. لذلك، كان باستطاعة الجامعة انتظار شهراً اضافياً، بعد نضالها ١٨ عاماً لاقرار هذا القانون، كي يأتي تطبيق كافة الخطوات بالشكل القانوني المطلوب، ولا غبار عليه.

رابعاً: آلية تعيين المدراء

ألغت لجنة الوزير قباني منصب «المدير» واستبدلته بمنصب «نائب العميد» (الجدول رقم ٨)، وطرحت آلية جديدة للتعيين قائمة على مبدأ الانتخاب في الفرع من قبل أساتذة الملاك والمتعاقدين بالتفرغ منذ أكثر من ٣ سنوات. وأعطت صلاحية التعيين لمجلس الجامعة بدلاً من رئيسها. وهذا المشروع يعتمد كثيراً على إجراء انتخابات لمعظم المراكز في الجامعة، لكنه بالمقابل يشتت الصلاحيات والمسؤوليات بين مراكز ومناصب متعددة ويجرّد مركزين لهما مسؤولية مباشرة كالعميد ونائبه لصالح الوحدة الجامعية التي تضم عدّة كليات ومعاهد. فضلاً عن أن إعطاء صلاحية التعيين لمجلس الجامعة بدلاً من رئيسها مسألة تطرح عدّة تساؤلات حول كيفية الإختيار في مجلس يضم أكثر من ٣٠ عضواً من مختلف الكليات والاختصاصات.

أما اقتراحات لجنة دياب ـ قبيسي، فهي شبيهة بمعظمها مع نصوص القانون ٢٠٠٩/٦٦ (الجدول رقم ٨)، باستثناء إضافة فقرة تعتبر تدخلاً مباشراً في صلاحيات مجلس الفرع وإبقاء «سيف» هيمنة مجلس الجامعة، بإعطائه حق ترشيح إسم إضافي. وكأن مجلس الفرع يعتبر قاصراً ويلزمه وصاية في حال

أخطأ في اختيار لائحة المرشحين لمنصب المدير؟. وربما الهدف الآخر هو «الاستجابة لمقتضيات التوازن الطائفي والمذهبي، في حال لم تحظى احدى الطوائف او المذاهب بالترشيحات الكافية في مجالس الفروع»[1].

اما القانون الذي صدر مؤخراً، فهو يعيد صلاحية ترشيح المدراء للتعيين الى مجلس الفرع ويلزم رئيس الجامعة باختيار عضو من اللائحة المرفوعة اليه.

ومن الانتقادات التي يمكن ان توجّه الى القانون ٦٦/ ٢٠٠٩، هو اعطائه المعيد منذ عشر سنوات، حق الترشيح لمنصب مدير.

وما يبرر هذه الانتقادات، الأسباب التالية:

١ ـ ينص القانون نفسه على ان مجلس الفرع الذي يترأسه المدير، يتألف من رؤساء أقسام يتم انتخابهم من أعلى رتبتين أكاديميتين في القسم (في معظم الحالات أستاذ وأستاذ مساعد)، مما يعني ان المدير المعيّن برتبة معيد يترأس اجتماعاً لأعضاء مجلس او قسم منهم أعلى منه رتبة؛ فضلاً عن ان القانون يمنحه امتياز «الصوت المرجح» في حال تساوي الاصوات عند طرح الأمور الاكاديمية على التصويت. (الجدول رقم ٩)

٢ ـ تنص كافة القوانين والمشاريع على ان من أولى مهام الأستاذ الجامعي، البحث والمشاركة في برامج الابحاث العلمية، وتأمين نقل المعارف، ونشر الثقافة العلمية ونقل الخبرات (الجدول رقم ١٠) وتذهب بعض الاقتراحات الى حد محاسبة افراد الهيئة التعليمية الذين لا يقومون بأبحاث علمية، أي الذين لا يزالون برتبة معيد، بعد عشر سنوات من التعليم، لم ينشروا طوالها ثلاثة ابحاث جامعية فقط.

خامساً: مهام المجالس الأكاديمية في القانون ٦٦/ ٢٠٠٩

بالنظر إلى مهام مجالس الوحدات، الفروع والاقسام (الجدول رقم ٩)

(١) مقابلة مع الدكتور ابراهيم مارون (أحد أعضاء اللجنة المذكورة) بتاريخ ١٩/٣/٢٠٠٩.

يتبين من توزعها ان هناك بعض الثغرات التطبيقية سيما بما يتعلق بمهام القسم الذي يقترح توزيع المواد والدروس، ثم تنتقل الصلاحية نفسها الى مجلس الفرع (رقم ٦)، وتغيب كلياً عن مهام مجلس الوحدة وكذلك الامر بالنسبة الى اقتراح اللجان الفاحصة ولجان الامتحانات. فإذا كانت صلاحية الاقتراح تعود للقسم ولمجلس الفرع، فلمن تعود في هذه الحالة، صلاحية البت؟!!

جدول رقم ٩ : توزيع المهام على مجالس الوحدة، الفرع والقسم وفق قانون مجالس الأكاديمية رقم ٦٦/ ٢٠٠٩

مجلس الوحدة	مجلس الفرع	مجلس القسم
تتناول مهام مجلس الوحدة ما يأتي: ١ ـ وضع النظام الداخلي للوحدة، على أن يقترن بموافقة مجلس الجامعة ٢ ـ تقديم الإقتراحات في مختلف شؤون الوحدة وخاصة بما يتعلق بالمناهج والأبحاث وعقود الأبحاث وأنظمة الامتحانات ٣ ـ اقتراح عقود التفرغ والترشيحات للتعيين واقترح عقود التدريس والتدريب بالساعة العائد للوحدة ـ وفقاً للآلية المنصوص عليها بالمرسوم رقم ٩٠٨٤ تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٣. ٤ ـ ترشيح أعضاء الجهاز الفني والإداري للتعيين والتعاقد والترفيع بناء على توصيات مجالس الفروع ٥ ـ مناقشة وإقرار التقرير السنوي يضعه العميد عن شؤون الوحدة الإدارية والمالية والأكاديمية، تمهيداً لرفعه إلى مجلس الجامعة في شهر آذار ٦ ـ اقتراح مشروع موازنة الوحدة، بناء على اقتراحات مجالس الفروع ٧ ـ التوصية بالتعاقد مع المرشحين للعمل في مختلف أنشطة الوحدة ٨ ـ بت طلبات أفراد الهيئة التعليمية للإفادة من السنة السابعة ٩ ـ اقتراح المنح للطلاب المتفوقين وتسمية المبعوثين	يتولى مجلس الفرع الإشراف على الشؤون الأكاديمية والإدارية والمالية للفرع، والتنسيق بين مختلف أقسامه ومتابعة الأداء التعليمي والنشاطات الأكاديمية فيه. وفي هذا الإطار يقوم مجلس الفرع بالمهام التالية: ١ ـ متابعة تنفيذ قرارات مجلس الوحدة المتعلقة بالفرع ٢ ـ التوصية بوضع أو تعديل مناهج التعليم وأنظمة الامتحانات والتقويم في الكلية أو المعهد ٣ ـ اقتراح النظام الداخلي للفرع ٤ ـ اقتراح موازنة الفرع ٥ ـ اقتراح اللجان الفاحصة ولجان الامتحانات	في مهام مجلس القسم: ١ ـ اقتراح توزيع المواد والدروس على أفراد الهيئة التعليمية تبعاً للاختصاص، والخبرة التعليمية ٢ ـ اقتراح برامج النشاطات السنوية ٣ ـ تحديد حاجات القسم من أفراد الهيئة التعليمية ٤ ـ تحديد الشؤون التعليمية في القسم ٥ ـ التوصية بتأليف لجان الامتحانات ٦ ـ المشاركة في تعديل المناهج والبرامج المتعلقة بالقسم

تابع جدول رقم ٩ : توزيع المهام على مجالس الوحدة، الفرع والقسم وفق قانون مجالس الأكاديمية رقم ٦٦/ ٢٠٠٩

مجلس الوحدة	مجلس الفرع	مجلس القسم
١٠ ـ تسمية المرشحين من أفراد الهيئة التعليمية للإفادة من المنح ومتابعة التحصيل، بناء على توصيات مجالس الفروع.	٦ ـ اقتراح توزيع المواد والدروس على أفراد الهيئة التعليمية في الفرع	٧ ـ ترشيح من استوفوا شروط الإشراف على الدراسات العليا في القسم
١١ ـ اقتراح مشاريع التعاون والتبادل مع المؤسسات العامة والخاصة في الداخل والخارج والاشتراك في الندوات العلمية والمؤتمرات المتخصصة	٧ ـ رفع طلبات أفراد الهيئة التعليمية للاستفادة من السنة السابعة	٨ ـ اقتراح المحتوى العلمي لمواد التدريس في القسم والتنسيق فيما بينها وسبل تطويرها ونظم الدراسة والامتحانات فيها
١٢ ـ اقتراح بدلات الانتساب وبدلات الاستخدام لموافق الوحدة	٨ ـ ترشيح الطلاب للاستفادة من المنح وفق الترتيب المرفوع من الأقسام المعنية	٩ ـ تحديد حاجات القسم ورفعها إلى مجلس الفرع.
١٣ ـ اقتراح الموافقة على المنح والتبرعات والتقديمات والهبات التي تقدم للوحدة أو لأحد مكوناتها	٩ ـ تحديد حاجات الفرع من أفراد الهيئة التعليمية	
١٤ ـ مناقشة تقارير مديري الفروع نصف السنوية المرفوعة إلى مجلس الوحدة	١٠ ـ اقتراح حاجات الفرع ورفعها إلى مجلس الوحدة	
١٥ ـ رفع الترشيحات لمنصب عميد الوحدة ومدير مركز الأبحاث		
١٦ ـ الإطلاع على نتائج الامتحانات النهائية وعلى نتائج مباريات الدخول إلى الوحدة		
١٧ ـ إقتراح نقض القرارات التي يتخذها عميد الوحدة، وتتنافى مع الأنظمة والقوانين المعتمدة وذلك بالأكثرية المطلقة.		

تابع جدول رقم ٩: توزيع المهام على مجالس الوحدة، الفرع والقسم وفق قانون مجالس الأكاديمية رقم ٦٦/ ٢٠٠٩

مجلس الوحدة	مجلس الفرع	مجلس القسم
١٨ ـ اقتراح نقض القرارات التي يتخذها أحد مديري الفروع والمراكز ورؤساء الأقسام والتي تتنافى مع الأنظمة والقوانين وذلك بالأكثرية المطلقة مع حفظ حق متخذ القرار المطعون فيه بمراجعة مجلس الجامعة ١٩ ـ سائر المهام التي تنص عليها القوانين والأنظمة المرعية الإجراء	١١ ـ مناقشة وإقرار التقرير نصف السنوي الذي يضعه المدير عن الشؤون الأكاديمية والإدارية والمالية في الفرع ورفعه إلى مجلس الوحدة ١٢ ـ درس اقتراحات الأقسام مشاريعها ومتابعة الأعمال التعليمية في الأقسام واتخاذ التوصيات بشأنها ١٣ ـ الإطلاع والمصادقة على نتائج امتحانات الفرع قبل رفعها إلى مجلس الوحدة	

كما أن هذا القانون يمنح مجلس الفرع، صلاحية ترشيح الطلاب للاستفادة من المنح (رقم ٨) وهي صلاحية وهمية بعد إلحاق طلاب الدراسات العليا منذ العام ٢٠٠٠ بمراكز العمادات ومن ثم بمعاهد الدكتوراه.

ويمنح هذا القانون أيضاً بعض الصلاحيات المبهمة لمجلس الوحدة، كالاطلاع على نتائج الامتحانات. . .(رقم ١٦)، فما المقصود بكلمة «اطلاع»؟ وما هي مسؤولية المجلس في هذا الشأن؟ وما هو دوره في موضوع نتائج الامتحانات؟ وهل يطلع عليها قبل صدورها أو بعد ذلك؟ ولماذا؟

ويحق أيضاً لمجلس الوحدة اقتراح نقض قرارات العميد أو المدراء أو رؤساء الأقسام بالأكثرية المطلقة مع أعطاء حق مراجعة مجلس الجامعة من قبل المطعون فيه ويحرم العميد وحده من هذا الحق؟!!

وعلى الصعيد النقابي، تنقسم آراء بعض النقابيين حول هذا الموضوع، فالدكتور حسّان حمدان يخشى أن يكون القانون الجديد ورقة من أوراق الضغط النقابي[١]. بينما يؤكد الدكتور بسّام الهاشم بأن صدور القانون خاتمة لنضال مرير دام ١٨ عاماً ورغم أنه لا يمثل ذروة طموح الأساتذة إلا أنه أحدث تسوية مرحلية[٢]. ويستغرب الدكتور عبدالله زيعور استعجال صدور هذا القانون في وقت كان هناك توافق على أن هذا المشروع لا يمر إلا مقترناً بعودة الصلاحيات إلى مجلس الجامعة.[٣]

أما الدكتور حسن زين الدين فيدرج إقرار القانون في خانة الإجابة على الحاجة النفسية للأساتذة.[٤]

ولكن الدكتور عصام خليفة يعتبر أن صدور القانون هو انتصاراً للحركة النقابية[٥] ويذكر رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور زهير شكر بأن هذا القانون لا

---

(١) جريدة «الأخبار»، العدد ٧٥٩، مرجع مذكور.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق.
(٤) المرجع السابق.
(٥) المرجع السابق.

يخترع جديداً، ولكنه يعتقد بأنه مجرد أن تلتقي الفروع فسيكون ذلك خطوة متقدمة للتواصل وتجاوز العقبات[1].

جدول رقم ١٠ : بعض مهام الهيئة التعليمية
وفقاً لما ورد في مشروعي تنظيم الجامعة

مشروع (لجنة دياب ـ قبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)
ـ البحث والمشاركة في برامج الأبحاث العلمية	ـ إجراء البحوث والدراسات وتدريب الطلاب
ـ المساهمة في برامج التدريب والإعداد المستمر	ـ القيام بمهام التدريس والمهام الأكاديمية والإدارية لمتممة لها
ـ التفرغ للقيام بالدروس والمحاضرات والتحديات العلمية	ـ تأمين نقل المعارف النظرية والعملية
ـ التمسك بالتقاليد والقيم الجامعية الأصلية العمل على بثها في نفوس الطلاب	ـ نشر الثقافة العلمية
ـ ترسيخ وتدعيم الاتصال المباشر بالطلاب ورعاية نشاطاتهم الثقافية والعلمية	ـ المشاركة في التنمية العلمية والتقنية والفكرية
ـ المشاركة في أعمال المجالس واللجان وأعمال المؤتمرات العلمية	ـ تقديم الخبرات وتأمين الإعداد المستمر والتدريب
	ـ الالتزام بالقيم والأعراف الأكاديمية والتمسك بها والعمل على بثّها في نفوس الطلاب

(١) المرجع السابق.

V ـ المهام

أولاً: مهام الرئيس

تتصدر المستندات الثلاث مهمة إدارة شؤون الجامعة المنوطة برئيسها (الجدول رقم ١١) ولكن هذه المهمة بحاجة إلى صلاحيات كاملة ومتناسقة لكي يستطيع رئيس الجامعة إدارة شؤونها والحفاظ على النظام العام (مشروع لجنة الوزير قباني)، وبمعنى آخر يجب ترك هامش من الحرية له في التعيينات خاصةً على صعيد الفروع والمراكز والشعب كي يصبح مسؤولاً حقيقياً عن إنجاح دور الجامعة. ففي المستندين الأولين يبرز التفويض بممارسة صلاحيات الوزير ما عدا الدستورية، بينما يغيب هذا الأمر في مشروع لجنة الوزير قباني، الذي ينص على صلاحيات إدارية، هي حكماً ملازمة لموقع الرئيس (توزيع العمل، تنظيم انتخاب، تكليف من يعاونه...) ويجرده حتى من صلاحية تعيين المدراء وأمناء سر الوحدات، وسائر الموظفين الإداريين، ويربط القطاعات الإدارية، المالية، الأكاديمية والبحث العلمي والمعلومات والإعلام بنواب الرئيس الذين يتلقون المراسلات والطلبات والاهتمام بالمسائل المرتبطة بقطاع كل واحد منهم (الجدول رقم ١١) ورغم ذلك يحمله مشروع لجنة الوزير قباني مسؤولية إدارة شؤون الجامعة والحفاظ على النظام العام!! وفي مسألة تعيين نواب للرئيس، ينص مشروع لجنة دياب ـ قبيسي على تعيين نائب رئيس واحد بالآلية نفسها لتعيين الرئيس بينما اقترحت لجنة الوزير قباني ٤ نواب للرئيس يتم تعيينهم من قبل مجلس الجامعة الذي يختارهم من لائحة تضم ثلاثة مرشحين لكل منصب يرفعها إليه الرئيس. ورغم أن آلية التعيين الواردة في لجنة الوزير قباني لهذه المناصب تبدو أكثر واقعية لتحقيق الأهداف المرجوة من نواب الرئيس، إلا أن إعطاء نواب الرئيس صلاحيات ومهام إنابة وتقديم مشورة ومساعدة يتطلب ترك أمر هذا التعيين لرئيس الجامعة نفسه كي يختار من يستطيع أن يعاونه في هذه المجالات، كي لا تتضارب الآراء والصلاحيات وتتعطل بعض آليات العمل عند الاختلاف.

جدول رقم ١١ : مهام الرئيس في مقارنة بين القانون الحالي ومشروعي تنظيم الجامعة

القانون الحالي	مشروع (لجنة دياب ـ قبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)
ـ إدارة شؤون الجامعة	ـ إدارة شؤون الجامعة	ـ إدارة شؤون الجامعة
ـ تفويض دائم من وزير الوصاية بممارسة الصلاحيات الإدارية والمالية ضمن أحكام القانون	ـ يمارس الصلاحيات المناطة بالوزير ما عدا الدستورية وهي:	ـ تحضير جدول أعمال مجلس الجامعة، ترؤسه وتنفيذ مقرراته
ـ تمثيل الجامعة	ـ تمثيل الجامعة	ـ تمثيل الجامعة
ـ تحضير أعمال مجلس الجامعة، ترؤس اجتماعاته، تنفيذ مقرراته	ـ تحضير أعمال مجلس الجامعة والمجلس الإداري، ترؤسهما وتنفيذ مقرراتهما	ـ توقيع اتفاقيات
ـ تحضير مشروع الموازنة	ـ اقتراح مشروع الموازنة	ـ توزيع العمل بين العاملين في الإدارة المركزية وتحديد مهامهم
ـ تكليف المحاضرين	ـ التوصية بتعيين وترفيع الموظفين الإداريين والفنيين	ـ الحفاظ على النظام العام
ـ الإنهاء بتعيين أمين سر الجامعة وسائر موظفيها الإداريين	ـ تعيين مديري الفروع	ـ تحضير مشروع الموازنة
ـ سائر الصلاحيات المنصوص عنها قانوناً وتلك التي يفوضها إليه مجلس الجامعة	ـ تعيين وإعفاء أمناء سر الوحدات بناءً على اقتراح العمداء المعنيين	ـ تنظيم انتخاب ممثلي الهيئة التعليمية للتعيين وللترقية
ـ يقدم تقريراً سنوياً لوزير الوصاية عن شؤون الجامعة الإدارية والمالية والعلمية	ـ تنظيم انتخاب ممثلي الهيئة التعليمية في مجلس الجامعة بالتعاون مع عمداء الوحدات	ـ إصدار القرارات أو تقديم الإقتراحات للتعيين في الوظائف الإدارية والفنية
ـ في حال تعذر انعقاد مجلس الجامعة، يمارس الرئيس صلاحياته على أن تقترن بموافقة مجلس الوزراء		ـ تكليف من يحتاج إليه من العاملين في الجامعة لمعاونته
ـ يمكن تفويض الرئيس بت بعض المواضيع الخاضعة لموافقة مجلس الوزراء		ـ سائر المهام المنصوص عنها قانوناً وتلك التي يفوضها إليه مجلس الجامعة

تابع جدول رقم ١١ : مهام الرئيس في مقارنة بين القانون الحالي ومشروعي تنظيم الجامعة

القانون الحالي	مشروع (لجنة دياب ـ قبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)
	ـ توقيع الإتفاقيات بعد موافقة مجلس الجامعة ـ تكليف المحاضرين ـ يقدم تقريراً سنوياً لوزير الوصاية عن أوضاع الجامعة بعد مناقشته وإقراره في مجلس الجامعة ـ سائر الصلاحيات المنصوص عنها قانوناً وتلك التي يفوضها إليه مجلس الجامعة والمجلس الإداري ـ يمكن أن يفوض رئيس الجامعة بعض من صلاحياته ـ يعين نائب للرئيس بمرسوم في مجلس الوزراء بناء لآلية تعيين الرئيس وتكون صلاحياته: ١ ـ ينوب عن الرئيس أثناء غيابه وله نفس الحقوق وعليه الواجبات نفسها ٢ ـ ينوب عن الرئيس في المهام التي يوكلها إليه ٣ ـ يقدم المشورة والمساعدة في القضايا التي تحال إليه من الرئيس	ـ تقديم تقرير سنوي حول شؤون الجامعة لوزير الوصاية بعد مناقشته في مجلس الجامعة ـ يعين أربع نواب للرئيس وفقاً للآتي: ١ ـ للشؤون الإدارية ٢ ـ للشؤون المالية ٣ ـ للشؤون الأكاديمية وللبحث العلمي ٤ ـ لشؤون المعلومات والإعلام ـ تحدد صلاحيات نواب الرئيس بتلقي المراسلات والطلبات والاهتمام بالمسائل المرتبطة بقطاعه

ثانياً: مهام مجلس الجامعة

يترسخ مبدأ «استقلالية القرار» داخل الجامعة أكثر في مشروعي تنظيم الجامعة حيث يقترحان إدراج صلاحية «إقرار» بعض الأنظمة عوضاً عن مهمة «إبداء الرأي» أو طلب موافقة وزير الوصاية كما هو وارد في القانون الحالي (الجدول رقم ١٢) ونسجل هنا أن مشروع لجنة دياب ـ قبيسي، حرر موضوع قبول المنح والتبرعات والمهمات والتقديمات من شروط موافقة وزير الوصاية أو مجلس الوزراء، وهذا يعني فتح آفاق واسعة للجامعة مع الداخل والخارج من دون عراقيل سياسية من اجل استفادة الطلاب والأساتذة من المنح، ومن أجل تنفيذ مشارع بحثية وتجهيز البنى التحتية اللازمة لتحقيق هدف ورسالة وإلتزامات الجامعة.

جدول رقم ١٢ : مهام مجلس الجامعة في مقارنة بين القانون الحالي ومشروعي تنظيم الجامعة

القانون الحالي	مشروع (لجنة دياب ـ قبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)
ـ وضع النظام الداخلي للجامعة شرط موافقة وزير الوصاية ـ إبداء الرأي في مشروع نظام الجامعة المالي ـ الموافقة على الأنظمة الداخلية للكليات والمعاهد ـ ترشيح أفراد الهيئة التعليمية وسائر الملاك الفني ـ الموافقة على المناهج والبرامج الدراسية ـ تقرير التعاقد مع المرشحين للعمل في مختلف النشاطات الجامعية ـ قبول الاشتراك في المؤتمرات وتعيين من يمثل الجامعة فيها داخل لبنان، أما خارجه فيشترط موافقة مجلس الوزراء ـ دراسة مشروع الموازنة ـ الإشراف على إدارة أملاك الجامعة ـ وضع أنظمة المدنية الجامعية شرط موافقة وزير الوصاية	ـ وضع وإقرار النظام الداخلي لمجلس الجامعة ـ إقرار الأنظمة العامة والداخلية للوحدات ومراكز الأبحاث ـ إقرار مشروع الموازنة ـ إقرار أنظمة تقويم الأطروحات والشهادات والأبحاث العائدة لأفراد الهيئة التعليمية ـ إقرار أنظمة المدينة الجامعية ـ إقرار مشروع نظام الجامعة المالي ـ تحديد رسوم مباراة الدخول والتسجيل والانتساب ـ مناقشة وإقرار خطط الجامعة على صعيدي البحث والتعليم ـ مناقشة تقرير رئيس الجامعة السنوي حول شؤون الجامعة ـ البت في مشاريع العقود والصفقات وفق النظام المالي	I ـ **الشؤون التنظيمية الإدارية** * إقرار الأنظمة الجامعية ولا سيما: ـ نظام مجلس الجامعة الداخلي ـ الأنظمة الداخلية للوحدات ولمكنزناتها ـ أنظمة التقويم الداخلي ـ أنظمة الإنتساب ـ الأنظمة العامة والخاصة للدراسات العليا في كل الوحدات الجامعية ـ أنظمة وبرامج التدريب والإعداد المستمر ـ النظام الخاص بأفراد الهيئة التعليمية (التعاقد، التعيين، الترقية، تقييم الشهادات والأطاريح والرسائل والأبحاث والأداء، الإستفادة من السنة السابعة...) ـ أنظمة المنح للمتفوقين وتسمية البعثات ـ أنظمة المراقبة والتأديب

تابع جدول رقم ١٢ : مهام مجلس الجامعة في مقارنة بين القانون الحالي ومشروعي تنظيم الجامعة

القانون الحالي	مشروع (لجنة دياب ـ قبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)
ـ إبداء الرأي أو التوصية في موضوع إنشاء أو إلغاء أو دمج الوحدات الجامعية والفروع التابعة لها ـ البت في العقود والصفقات وفق النظام المالي ـ قبول التبرعات : ـ من لبنانيين (موافقة وزير الوصاية) ـ من غير اللبنانيين (موافقة مجلس الوزراء ـ تقرير إقامة الدعوى والدفاع فيها ـ إبداء الرأي في كل ما يتعلق بتعديل القوانين والأنظمة ـ يقوم بمهام مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي ـ بت كل موضوع لم تبت به إحدى الوحدات الجامعية ضمن المهلة التي حددها لها مجلس الجامعة ـ تقرير اعتماد النظام نصف السنوي بناء على اقتراح الوحدات المختصة	ـ نقض القرارات والإجراءات الصادرة عن الرئيس أو عن العمداء أو عن المديرين والتي تتعارض مع القوانين والمراسيم النافذة وذلك بعد استشارة الهيئة القانونية ـ قبول المنح والتبرعات والهبات والتقديمات ـ الموافقة على مشاريع العقود والتي تجريها الجامعة مع المؤسسات الأخرى ـ إقرار مشاريع المراسيم والقوانين المتعلقة بتنظيم الجامعة وتقديم الاقتراحات بشأن التعديلات بعد التشاور مع الهيئات الجامعية المعنية ـ القيام بمهام مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي ـ إقتراح مرشحين لرئاسة الجامعة وعمادة الكليات ـ إقتراح شخصيات وفعاليات بارزة لتعيينهم في مجلس الأمناء	ـ نظام تسويق منشورات الجامعة ومنتجاتها * إقتراح إنشاء الكليات أو المعاهد أو الفروع في المناطق وإلغائها ودمجها * تشكيل هيئة متابعة الأداء الجامعي وهيئة التخطيط والتطوير * إقرار ألبرامج الدراسية * إنشاء الأقسام ومراكز البحث ووضع أنظمتها وإلغائها أو دمجها * إقرار مناهج الدراسة في الوحدات الجامعية والكليات * إقرار تقييم شهادات وأبحاث الهيئة التعليمية * إقرار السياسات البحثية العامة ولكل وحدة جامعية * عقد الإتفاقات ورسم سياسة التعاون والتبادل

تابع جدول رقم ١٢ : مهام مجلس الجامعة في مقارنة بين القانون الحالي ومشروعي تنظيم الجامعة

القانون الحالي	مشروع (لجنة دياب ـ قبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)
ـ تخصيص قسماً من أيام التعطيل بما فيها العطلة الصيفية للنشاطات الأكاديمية المختلفة بما فيها التدريس ـ إقتراح مرشحين لرئاسة الجامعة وعمادة الكليات سائر المهام المنصوص عنها قانوناً	ـ تعيين أعضاء الهيئة القانونية ـ سائر المهام المنصوص عنها قانوناً	* إبداء الرأي في كل ما يتعلق بتعديل قوانين الجامعة والأنظمة المتممة لها **II ـ إدارة الموارد البشرية والمادية** * اقتراح مرشحين لرئاسة الجامعة ورؤساء الوحدات والعمداء * تعيين تواب العمداء ومدراء مراكز الأبحاث وإقالتهم بأكثرية ثلثي الأعضاء * اقتراح إنهاء ولاية رئيس وحدة أو عميد بأكثرية ثلثي الأعضاء * إقرار ترقية أفراد الهيئة التعليمية * إقرار عقود التفرغ والتدريس والترشيحات للتعيين المرفوعة من مجالس الوحدات * الإشراف على إدارة أملاك الجامعة * وضع أنظمة المجمعات الجامعية * إقرار إنشاء المرافق المشتركة ووضع أنظمتها

تابع جدول رقم ١٢ : مهام مجلس الجامعة في مقارنة بين القانون الحالي ومشروعي تنظيم الجامعة

القانون الحالي	مشروع (لجنة دياب ـ قبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)
		III ـ الشؤون الإدارية والمالية * القيام بمهام مجلس الخدمة المدنية * اتخاذ القرارات والتوصيات المتعلقة بقانونية الإجراءات المتخذة في الوحدات الجامعية بناءً على تقارير جهاز التفتيش والمراقبة * وضع نظام الجامعة المالي * إقرار مشروع الموازنة * قبول المنح والتبرعات وفق القوانين والأنظمة * تحديد رسوم الأنتساب والامتحانات والإختبارات وبدلات الإشتراك في المكتبات والمختبرات وبدلات استعمال المرافق الجامعية الأخرى * تحديد أجر الساعة لعقود التدريس والتدريب والمساعدة في البحث العلمي * إعادة النظر في القرارات التي يتخذها الرئيس ورؤساء الوحدات الأكاديمية المخالفة للقوانين والأنظمة وذلك بقرار بالأكثرية المطلقة

تابع جدول رقم ١٢ : مهام مجلس الجامعة في مقارنة بين القانون الحالي ومشروعي تنظيم الجامعة

القانون الحالي	مشروع (لجنة دياب ـ قبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)
		VI ـ مهام مختلفة * إقرار الخطة الثلاثية للجامعة * مناقشة تقرير رئيس الجامعة السنوي * المصادقة على مشروع الموازنة وعلى الموازنة المحققة * إقامة الدعاوى وإسقاطها والموافقة على التحكيم والمصالحات * إقتراح إعادة النظر في القرارات التي يتخذها رئيس الجامعة والمخالفة للقوانين (يتطلب القرار أكثرية الثلثين) * سائر المهام المنصوص عنها قانوناً

وفي مبدأ المساءلة والرقابة، يعطي مشروع لجنة دياب ـ قبيسي صلاحية نقض القرارات والاجراءات المخالفة للقوانين والأنظمة لمجلس الجامعة، وكذلك المشروع الآخر الذي يعطي هذه الصلاحية في إطار مهمة إعادة النظر. وهذا المبدأ يتوافق تماماً مع ما ورد في النقطة السابقة حول ضرورة إعطاء هامش واسع من الحرية لمسؤولي الجامعة وفي مقدمتهم الرئيس طالما أن القرارات والإجراءات خاضعة للرقابة والمساءلة.

ويلاحظ أيضاً في مشروع لجنة دياب ـ قبيسي غياب لبعض مهام مجلس الجامعة الواردة في مشروع اللجنة الأخرى، كإقرار إنشاء الإختصاصات والشهادات العلمية، واقتراح إنشاء كليات وفروع وإلغائها، والموافقة على عقود المرشحين للتدريس وغيرها. والسبب هو أن اللجنة المذكورة، اقترحت في مشروعها إنشاء مجلس إداري للجامعة، يتألف من رئيسها وعمداء الكليات والمعاهد فقط. وأعطته مهام إدارية محددة. (الجدول رقم ١٣) «ويمكن أن يكون الغرض من ذلك، خفض عدد الأعضاء ليتمكن المجلس من تحقيق إنتاجية أفضل سيما أن مجلس الجامعة يضم أكثر من ٣٠ عضواً، مما يجعل مداخلاتهم ومناقشاتهم تستمر وقتاً طويلاً، وينعكس ذلك سلباً على تنفيذ النقاط الواردة على جدول الأعمال»[١]. ولإنجاح هذه الخطوة يجب أن تدرس القضايا المحددة في مهام المجلس الإداري في مجالس الوحدات التي تضم المدراء وممثلي الأساتذة.

(١) مقابلة مع د. ابراهيم مارون ٢٠٠٩/٣/١٩.

جدول رقم ١٣ : مهام المجلس الإداري المقترح من قبل لجنة دياب قبيسي

تكوين المجلس	المهام
رئيس الجامعة : رئيساً عمداء الوحدات الجامعية : أعضاء	١ ـ دراسة مشروع موازنة الجامعة ٢ ـ إقرار إنشاء الأقسام والاختصاصات والشهادات العلمية والأكاديمية وإلغائها واقتراح إنشاء أو إلغاء الفروع والوحدات الجامعية القائمة أو التي قد تنشأ. ٣ ـ تشيح أعضاء الهيئة التعليمية وموظفي الجسم الإداري والفني للدخول في الملاك ٤ ـ الموافقة على التعاقد مع الذين ترشحهم الوحدات والفروع للتدريس في الجامعة ٥ ـ إقرار أنظمة الإعداد والتدريب المستمر في الجامعة والإشراف على تنفيذها ٦ ـ الإذن بإقامة الدعاوى باسم الجامعة وإجراء المصالحات في المنازعات ٧ ـ تعيين رئيسي وأعضاء مجلسي الانضباط ٨ ـ تحديد أجر ساعة التدريس والتدريب للمتعاقدين بالساعة ٩ ـ الإشراف على إدارة أملاك الجامعة ١٠ ـ الموافقة على إعارة أعضاء من الهيئة التعليمية، أو استقبال أساتذة زائرين، في إطار الاتفاقيات المعقودة أو التبادل العلمي مع الجامعات أو مراكز الأبحاث في الخارج ١١ ـ سائر المهام التي تتعلق بالعمل الإداري في الجامعة

ثالثاً: مهام المجالس الأخرى

تتحدد المجالس الأخرى في القانون ٢٠٠٩/٦٦ ومشروع لجنة دياب ـ قبيسي بمجلس القسم، مجلس الفرع ومجلس الوحدة، وتأتي مهامها متطابقة ما بين المستندين المذكورين باستثناء تعديلات بمهام مجلس الوحدة حيث وردت في النطقة ١٧ (راجع الجدول رقم ٩) في مشروع اللجنة، صلاحية مصادقة مجلس الوحدة على نتائج الامتحانات (وهذا ما يعطي وقعاً قانونياً لهذه المهمة) بينما نصّ القانون ألغاها. وفي مجال آخر ورد في النقطة ١٧ (راجع الجدول رقم ٩) في مشروع اللجنة، اقتراح نقض القرارات بأكثرية الثلثين، بينما جاء نص القانون بالأكثرية المطلقة. والباقي جاء بصيغة تكاد تكون طبق الأصل عن مشروع لجنة دياب ـ قبيسي.

أما لجنة الوزير قباني فأضافت إلى المجالس المذكورة أعلاه، مجلساً أكاديمياً في الوحدة ومجلس الوحدة الجامعية. ويتبين أكثر فأكثر جنوح هذا المشروع نحو توسيع المراكز والمجالس وزيادة المناصب «الإدارية ـ الأكاديمية» لأساتذة الجامعة، «مما يجعلها مؤسسة تُحكم بعدد كبير من (الرياس)»[١]. ويأتي هذا التوسيع على حساب تكرار وتضارب في صلاحيات ومهام المجالس المقترحة.

وبدايةً، يعرّف المشروع عن مهمة معظم المجالس بعبارة «الإشراف على الشؤون الأكاديمية والإدارية والمالية.. والتنسيق.. ومتابعة الأداء..» (راجع الجدول رقم ١٤) وكلها عبارات يلزمها تفصيل فضلاً عن توصيف وتحديد إطار مهمة كل مجلس، كي لا تتضارب الصلاحيات بين المجالس عند ممارسة المهام.

وفي المهام المحددة، نلاحظ تكرار المهمة بين المجالس، «كاقتراح تشكيل لجان تقييم الأداء التعليمي والإداري» (مجلس الفرع النقطة ٢) الذي يصبح في

(١) مقابلة مع د. ملحم شاوول ٢٥/٣/٢٠٠٩.

مجلس الكلية «اقتراح انشاء لجان تقييم الأداء التعليمي والإداري» (النقطة رقم ٥)، ثم تغيب هذه المهمة عن المجلس الأكاديمي! لتعطى صلاحية «تسمية لجان الأداء» لمجلس الوحدة الجامعية (النقطة ٧). فبين «التشكيل» و«الإنشاء» و«التسمية» تمر اسابيع من الاجتماعات بغية التوصل إلى حسم في هذا الموضوع فضلاً عن حرمان المجلس الأكاديمي المقترح، من مهمة تقييم الأداء التعليمي! حيث يصف الدكتور ملحم شاوول هذا المجلس بأنه مبهم المهام[١].

وفي مجال آخر، تتم مهمة «اقتراح» عقود التفرغ والتدريس في ٣ مجالس، مجلس الفرع (النقطة ١١)، مجلس الكلية (النقطة ١٤)، مجلس الوحدة الجامعية (النقطة ١٤) بينما يقوم المجلس الأكاديمي في الوحدة بمهمة «إبداء الرأي» في الملفات.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن اللجنة المذكورة تقترح إنشاء خمسة مجالس ما عدا مجلس الجامعة، بمهام تتوزع بمعظمها بين «اقتراح»، و«دراسة»، و«توصية»، و«رفع»، و«مناقشة»..، أي بمعنى آخر مجالس لا صفة تقريرية لها أو أدوار تنفيذية، بل «تجعل من الجامعة إدارة بيروقراطية، يصعب فيها القرار»[٢].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) د. ملحم شاوول، في مداخلته خلال اعقاد ورشة عمل، مرجع مذكور.

جدول رقم ١٤ : توزيع الصلاحيات على المجالس وفق مشروع لجنة الوزير قباني

١ ـ الوحدة الجامعية	٢ ـ المجلس الأكاديمي في الوحدة
* الإشراف على الشؤون الأكاديمية والإدارية والمالية في الوحدة، والمهام:	* الإشرف على النشاطات الأكاديمية واقتراح الخطط لتطوير الأداء التعليمي. المهام:
١ ـ وضع النظام الداخلي للوحدة	١ ـ دراسة استحداث البرامج الدراسية والأقسام ودمجها وإلغائها
٢ ـ اقتراح الأنظمة الداخلية للوحدة ومكوناتها	٢ ـ اعداد أنظمة الانتساب
٣ ـ التوصية بإنشاء الكليات والمعاهد وإلغائها ودمجها	٣ ـ اقتراح مناهج التعليم وأنظمة الامتحانات والتقييم
٤ ـ اقتراح استحداث البرامج الدراسية والأقسام والإلغاء والدمج	٤ ـ اقتراح أنظمة تقييم الشهادات والأطاريح والرسائل والأبحاث ونظام الترقية
٥ ـ إقرار مناهج التعليم وأنظمة الامتحانات والتقويم في الوحدة	٥ ـ إبداء الرأي في ملفات العلمية للمرشحين للتعاقد والتعيين
٦ ـ اقتراح أنظمة الإنتساب وبرامج الاعداد والتدريب المستمر	٦ ـ تقييم شهادات أفراد الهيئة التعليمية وأطاريحهم وأبحاثهم والتوصية بترقياتهم
٧ ـ تسمية اللجان بما فيها الأداء الأكاديمي والإداري والترشيح للترقية ولجان الإشراف على الدراسات العليا ولجان مناقشة الرسائل والأطاريح	٧ ـ اقتراح نظام الإستفادة من السنة السابعة
٨ ـ إقرار منح المتفوقين وتسمية المبعوثين وفق نظام الجامعة	٨ ـ إقتراح سياسة التبادل العلمي
٩ ـ إقتراح مشاريع التعاون والتبادل والإشتراك في المؤتمرات	٩ ـ إقتراح تشكيل لجان المعادلات
١٠ ـ إقرار الإقتراحات المرفوعة من الهيئات الأكاديمية	١٠ ـ إقتراح وسائل تطوير العمل التعليمي
١١ ـ رفع الترشيحات لمنصب رئيس الوحدة، العمداء، رؤساء المجاليس الأكاديمية ونواب العمداء	١١ ـ إبداء الرأي في ترشيح لجان الإشراف على الدراسات العليا والدكتوراه
١٢ ـ تعيين رؤساء الأقسام وإقالتهم بأكثرية ثلثي الأعضاء	

تابع جدول رقم ١٤ : توزيع الصلاحيات على المجالس وفق مشروع لجنة الوزير قباني

١ ـ الوحدة الجامعية	٢ ـ المجلس الأكاديمي في الوحدة
١٣ ـ إقتراح إنهاء ولاية نائب عميد بأكثرية الثلثين ١٤ ـ إقتراح عقودالتفرغ، الساعة والتدريب والترشيحات ١٥ ـ الموافقة على تقييم الاداء البحثي والتعليمي للأساتذة واقتراح الترقية ١٦ ـ اقتراح إنشاء المرافق والمراكز المشتركة بين مكونات الوحدة ١٧ ـ بت طلبات إجازة السنة السابعة ١٨ ـ قبول منح التخصص والتدريب ١٩ ـ اقتراح الموافقة على المنح والتبرعات والتقديمات والهبات ٢٠ ـ دراسة مشاريع موازنة الوحدة ومكوناتها ٢١ ـ إقرار موازنة الوحدة ٢٢ ـ اقتراح رسوم الإنتساب والإمتحانات والإختبارات وبدلات الإشتراك ٢٣ ـ مناقشة التقرير السنوي للوحدة ٢٤ ـ إقتراح إعادة النظر في قرارات رئيس الوحدة بأكثرية الثلثين إعادة النظر في القرارات التي يتخذها العميد وما دون بالأكثرية المطلقة.	١٢ ـ توصيف المراكز التعليمية الشاغرة واقتراح الاعلان عنها، واقتراح التعاقد مع الفنيين

تابع جدول رقم ١٤ : توزيع الصلاحيات على المجالس وفق مشروع لجنة الوزير قباني

٣ ـ مجلس الكلية	٤ ـ مجلس الفرع
* الإشرف على الشؤون الأكاديمية والمالية للكلية، التنسيق بين مختلف فروعها وأقسامها. متابعة ألأداء التعليمي والنشاطات الأكاديمية. المهام:	* الإشرف على الشؤون الأكاديمية والإدارية والمالية، التنسيق بين مختلف أقسامها. متابعة ألأداء التعليمي والنشاطات الأكاديمية. المهام:
١ ـ اقتراح النظام الداخلي	١ ـ اقتراح استحداث البرامج الدراسية والأقسام والإلغاء والدمج
٢ ـ اقتراح أنظمة الإنتساب	٢ ـ اقتراح تشكيل لجان تقييم الاداء التعليمي والإداري
٣ ـ التوصية باستحداث البرامج والأقسام والإلغاء والدمج	٣ ـ اقتراح توزيع الدروس واللجان الفاحصة والامتحانات
٤ ـ التوصية بوضع أو تعديل مناهج التعليم وأنظمة الامتحانات والتقييم	٤ ـ رفع طلبات الاستفادة من السنة السابعة
٥ ـ اقتراح انشاء لجان تقييم الاداء التعليمي والإداري	٥ ـ ترشيح الطلاب والأساتذة والموظفين للإستفادة من المنح والمكافآت
٦ ـ اقتراح توزيع الدروس واللجان الفاحصة ولجان الامتحانات	٦ ـ اقتراح الاشتراك في المؤتمرات
٧ ـ رفع طلبات الأساتذة للإستفادة من السنة السابعة	٧ ـ اقتراح موازنة الفرع
٨ ـ ترشيح الطلاب والأساتذة والموظفين للإستفادة من منح التخصص والمكافآت	٨ ـ تقديم اقتراحات حول انشاء المراكز والمختبرات والمرافق المشتركة وأنظمتها
٩ ـ اقتراح الإشتراك في المؤتمرات	٩ ـ مناقشة تقرير نائب العميد سنوياً
١٠ ـ اقتراح موازنة الكلية	١٠ ـ درس اقتراحات الأقسام ومشاريعها ومتابعة الأعمال التعليمية واتخاذ التوصيات بشأنها
١١ ـ تقديم اقتراحات حول انشاء المراكز والمرافق المشتركة وأنظمتها	١١ ـ اقتراح عقود التفرغ والترشيحات للتعيين وعقود التدريس والتدريب بالساعة

تابع جدول رقم ١٤ : توزيع الصلاحيات على المجالس وفق مشروع لجنة الوزير قباني

٣ ـ مجلس الكلية	٥ ـ مجلس القسم
١٢ ـ مناقشة تقرير العميد واقراره	* الإشراف على سير الأعمال الأكاديمي. المهام:
١٣ ـ دراسة اقتراحات الفروع والأقسام ومتابعة الأعمال التعليمية واتخاذ التوصيات	١ ـ اقتراح توزيع الدروس وساعات النشاطات الأكاديمية
١٤ ـ اقتراح عقود التفرغ والترشيحات للتعيين وعقود التدريس والتدريب بالساعة	٢ ـ اقتراح برامج النشاطات العلمية السنوية
	٣ ـ الاشراف على سير العمل الأكاديمي ورفع تقرير فصلي مع التوصيات والاقتراحات
	٤ ـ تحديد الشواغر التعليمية
	٥ ـ ترشيح من استوفوا شروط الاشراف على الدراسات العليا في القسم
	٦ ـ تحديد حاجات القسم من التجهيزات ومتطلبات العمل الأكاديمي كافةً

رابعاً: مراكز الأبحاث

ما زال القرار رقم ١٢٦ تاريخ ١٥/ ٣/ ١٩٧٥ ينظم الأبحاث قانوناً في الجامعة اللبنانية حتى تاريخه، وقد تمّ تعديله في العام ١٩٩٥ في مجلس الجامعة حيث تم رفع بدل البحث من ٢٥ ٪ إلى ٥٠٪ من أساس الراتب وقد كانت هذه الآلية بمثابة دفع زيادة على رواتب الأساتذة.

وفي الإطار القانوني أيضاً نصت المادة ١٠ من القانون ٦/ ٧٠ (تنظيم عمل الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية) على مسؤولية الجامعة في تأمين وسائل البحث، وتأمين نفقات السفر للأستاذ الباحث، في حال اشتراكه، بمؤتمرات عالمية أو إقليمية. ولكن هذه التقديمات الداعمة للبحث العلمي أضافة إلى توفير البنى التحتية له، لم تتحقق ربما بسبب عدم توفر الاعتمادات المالية اللازمة أو في «عدم تناغم محركنا الصغير، على صعيد الجامعة، مع محرك الدولة الكبير»[١]. غير أنه في منتصف التسعينات، أُنشئت اللجنة المركزية للبحث العلمي، التي يعرض عليها أفراد الهيئة التعليمية، مشاريع أبحاث فتشرف على تقييمها، وتختار منها ما تراه يستحق دعماً مالياً من الجامعة. وفي الإطار نفسه دعمت الجامعة خلال العام الحالي ٩٠ بحثاً فردياً، و٢٠ بحثاً للفرق العلمية.[٢]

وعلى صعيد مراكز الأبحاث المنشأة في الجامعة وعددها أربعة، وهي تابعة لمعهد العلوم الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية التربية وكلية الحقوق والعلوم السياسية، فإن عملها يواجه الكثير من الصعوبات والعقبات بسبب عجز موازنة الجامعة على رصد اعتمادات لها. من جهة، والشروط المالية والإدارية التعجيزية التي تفرضها عليها قوانين الجامعة في حال حاولت القيام

---

(١) د. فردريك معتوق (عميد معهد العلوم الاجتماعية)، من مداخلته بعنوان «تجربة البحث في الفرع الثالث (١)»، في مؤتمر حول «تجارب ومشكلات البحث الاجتماعي». مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الخامس، كانون الأول ١٩٩٨، ص ٤١.

(٢) من كلمة رئيس الجامعة اللبنانية، الدكتور زهير شكر، خلال افتتاح يوم البحث العلمي للمعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، الإدارة المركزية، بتاريخ ٢/ ٥/ ٢٠٠٩.

بأبحاث ودراسات لصالح القطاع الخاص والمؤسسات الدولية، من جهة أخرى.

ونشير أخيراً في هذا المجال، أن هناك محاولات لتشجيع عمليات البحث العلمي عبر فرق بحثية من خلال إطلاق برنامج دعم الفرق البحثية للعام ٢٠٠٩ (المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية).

وفي مشروعي تنظيم الجامعة، تلحظ لجنة دياب ـ قبيسي، مركز أبحاث لكل وحدة، يديره مجلس مؤلف من ستة أعضاء، ويرتبط المركز بمجلس الوحدةالتابع له. أما مشروع لجنة الوزير قباني فيلحظ إنشاء «مؤسسة مستقلة مركزية للأبحاث» تحت اسم عمادة البحث العلمي يرأسها أكاديمياً وإدارياً، عميد يعين بمرسوم، يعاونه مجلس من تسعة أعضاء. ويترك أمر انشاء مراكز الأبحاث في الوحدات، لقرار مجلس الجامعة المبني على اقتراح مجلس البحث العلمي بالإستناد إلى الملف المرفوع من أحد مجالس الكليات أو مجموعة من أصحاب الاختصاص. (الجدول رقم ١٥).

وفي المقارنة، يلزم المشروع الأول الجامعة بإنشاء مركز لكل وحدة وهذا ما تحتاجه الجامعة للقيام بالتزاماتها وتحقيق رسالتها، بينما «يمركز» المشروع الثاني البحث العلمي عبر عمادة، ويجعل إنشاء مراكز الأبحاث في الوحدات الجامعية، أمراً غير ملزماً، ومرتبطاً بالمبادرة التي قد تتخذها مجموعة من الأساتذة الباحثين في هذه الكلية أو تلك، أو لا تقوم بها بتاتاً. بحيث «تبدو مراكز الأبحاث مستقلة نهائيا عن الكليات ومراكز الدروس!!»[1].

(١) مقابلة مع د. ملحم شاوول، بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٥.

جدول رقم ١٥ : مراكز الأبحاث

مشروع (لجنة دياب ـ قبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)
ـ مركز أبحاث لكل وحدة ـ مجلس من ستة أعضاء بما فيهم رئيس المركز ـ يعين رئيس المركز بقرار من رئيس الجامعة وفقاً لآلية ترشيح ـ يرتبط المركز بمجلس الوحدة التابع له ـ مهام المراكز : o تفعيل البحث، اختيار أبحاث الأساتذة على ضوء أولويات السياسة البحثية o تطبيق خطط البحث والتطوير o يعين المراكز المختصة بتقويم المشاريع o قبول طلبات البحث الواردة في القطاعين العام والخاص o التعريف بالمركز والسعي للحصول على طلبات أبحاث واستشارات o تنظيم مؤتمرات وحلقات دراسية وتحرير وطبع وتوزيع دورية	ـ عمادة البحث العلمي للجامعة ـ عميد البحث العلمي: الرئيس الأكاديمي والإداري ـ يعين العميد بمرسوم ـ تسعة أعضاء للمجلس يختارهم مجلس الجامعة ـ تنشأ مراكز الأبحاث بقرار من مجلس الجامعة مبني على : أ ـ اقتراح مجلس البحث العلمي بالإستناد إلى ملف مرفوع من أحد مجالس الكليات أو مجموعة من اصحاب الاختصاص من أفراد الهيئة التعليمية ب ـ تقوم المراكز ـ بإجراء الأبحاث ـ بنتاج التقنيات القابلة للتسويق ـ تدريب الباحثين والطلاب ج ـ يعين مدير لكل مركز مرتبط بعميد البحث العلمي * معظم المهام متشابهة، مع مشروع (لجنة دياب وقبيسي)

IV ـ الرتب الجامعية لأفراد الهيئة التعليمية

يعتبر نظام الترفيع الحالي لأفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية هو «الأسهل» والاسرع زمنياً نسبة لما ورد في مشروعي تنظيم الجامعة. فدكتوراه الفئة الأولى تخول حاملها حيازة رتبة أستاذ مساعد بعد سنتي تعليم عال ولو لم يقم بأبحاث علمية. وللحصول على رتبة أستاذ يشترط ممارسة التعليم الجامعي مدة خمس سنوات بالإضافة إلى خمسة أبحاث علمية مقيّمة. أما رتبة معيد فهي بقيت لأفراد الهيئة التعليمية الذين يحملون دكتوراه فئة ثانية وفقاً للنظام الفرنسي السابق أو شهادات أخرى تمت معادلتها بفئة الدكتوراه المذكورة. ويذكر هنا أن مرسوماً قد صدر تحت رقم ٤٤٧ تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٦ لتسوية أوضاع هذه الفئة بحيث رفع عدد سنوات التعليم وعدد الأبحاث العلمية المطلوبة لترفيع الأساتذة الذين يحملون الدكتوراه الفئة الثانية. ورغم ذلك، بقيت نسبة أفراد الهيئة التعليمية الحائزين على رتبة أستاذ بحدود ال ١٠٪ من مجموع المتعاقدين بالتفرغ أو الداخلين في الملاك والبالغ عددهم في العام ٢٠٠٨ حوالي ١١٥٠ أستاذاً(*) مما يعني أن هناك تقصيراً في النشاط البحثي لأساتذة الجامعةلأسباب مختلفة منها ما يتعلق بواجبات المؤسسة، ومنها ما يعود إلى عدم اهتمام البعض في البحث والنشر والاكتفاء «بوظيفة» أستاذ جامعي، إضافة إلى غياب الآلية الواضحة المعايير لتقييم الأبحاث.

أما شروط الترفيع في المشروعين فجاءت في قسم منها مبهمة وقد تكون تعجيزية في غياب آلية المعايير الواضحة وإن تكن بنسب مختلفة بينهما. فمشروع لجنة دياب ـ قبيسي، الذي وزع الرتب الجامعية على أربع فئات: مساعد تدريس (دون شرط الدكتوراه)، أستاذ مساعد، أستاذ محاضر، وبروفسور. وأدخل عنصر المباراة السنوية للتعيين في رتبة أستاذ مساعد، دون

(*) تمّ احتساب هذه النسب والأرقام بالاستناد إلى معطيات دليل الجامعة اللبنانية ٢٠٠٠ وإلى المعطيات حول الفئات العمرية التي وفرها صندوق تعاضد الأساتذة المتفرغين، دون احتساب الأساتذة الذين تفرغوا اعتباراً من ٢٠٠٨/١٠/١ والبالغ عددهم ٦٨٦ أستاذاً.

تحديد هدفها أو مضمونها، ولم يضعها شرطاً للتعيين في رتبة مساعد تدريس والتي لا تتطلب شهادة دكتوراه! (الجدول رقم ١٦). وحسب المقابلة التي أجريناها مع أحد واضعي هذا المشروع[١]، أوضح أن هدف استحداث رتبة «مساعد تدريس» هو تسهيل دخول المحترفين (Professionnels) إلى الجامعة، للقيام من جهة، بأعمال (كأعمال تطبيقية، معلوماتية، تدريس لغات أجنبية، مساعدة الطلاب في المختبرات والمشاغل...)، يبدو ان الجامعة هي بأمس الحاجة إليها. ومن جهة اخرى، يندرج استحداث هذه الرتبة في إطار سياسة تمهين (Professionnalisation) للتعليم الجامعي.

أما الهدف من إجراء المباراة السنوية للتعيين في رتبة أستاذ مساعد، «فهو إبعاد الواسطة والضغوطات السياسية عن هذا الشأن، وبالتالي توفير تكافؤ الفرص لجميع المرشحين»[٢]

وبالنسبة لرتبة أستاذ محاضر، تعتبر شروط سنوات التدريس وعدد الأبحاث المقيّمة مناسبة لها، أما موافقة الهيئة العلمية للوحدة على هذه الرتبة فقط فهي غير واضحة الأهداف طالما أن الأستاذ قد مارس ٤ سنوات تعليم عالٍ وقيّم وفق آلية موحدة في الجامعة ثلاثة أبحاث؟ أما رتبة بروفسور والتي تتطلب بحدها الأدنى عشر سنوات زمنياً من بينها ٩ سنوات تعليم عالٍ و٨ أبحاث مقيّمة وحيازة شهادة «الأهلية لإدارة الأبحاث» (الجدول رقم ١٦) مما تستدعي سؤالاً حول الأستاذ الذي تقيّم له الجامعة ٨ أبحاث منشورة، هل هو بحاجة إلى شهادة «الأهلية لإدارة الأبحاث»؟ وممن تتألف هذه اللجنة التي تمنح هذه الشهادة؟ وما هي معايير هذه الشهادة؟

---

(١) مقابلة مع د. ابراهيم مارون في ٢٠٠٩/٣/١٩.

(٢) المرجع السابق.

جدول رقم ١٦ : توزيع الرتب الجامعية لأفراد الهيئة التعليمية في مقارنة بين القانون الحالي ومشروعي تنظيم الجامعة

النظام الحالي	مشروع (لجنة دياب ـ قبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)
١ ـ معيد ـ شهادة دكتوراه في الإختصاص معترف بها رسمياً	**١ ـ مساعد تدريس** ـ ماستر أو دبلوم أو ماجيستر على الأقل في الإختصاص المطلوب ـ ممارسة العمل الفعلي ٣ سنوات على الأقل في الاختصاص	**١ ـ أستاذ مساعد** ـ حيازة دكتوراه لبنانية أو ما يعادلها ـ خضوع ملفه للتقييم في المجالس الأكاديمية في الوحدات
٢ ـ أستاذ مساعد أ ـ شهادة دكتوراه فئة أولى ـ مارس التعليم الجامعي مدّة سنتين بعد حيازته الدكتوراه ب ـ شهادة دكتوراه فئة ثانية ـ نشر ثلاثة أبحاث ومقيمّة من الجامعة كأبحاث علمية	**٢ ـ أستاذ مساعد** ـ دكتوراه من الجامعة اللبنانية برتبة جيد على الأقل أو من جامعة أخرى معترف بها رسمياً ـ أن يكون ناجحاً في مباراة الأهلية التي تنظمها الجامعة سنوياً	**٢ ـ أستاذ مشارك** أ ـ (فئة ثانية) ـ حيازته شروط تصنيف الأستاذ المساعد ـ أربع سنوات خبرة تعليمية ـ أربعة أبحاث أصلية ومنشورة ـ تقييم الأبحاث والملف في المجالس الأكاديمية في الوحدات ب ـ (فئة أولى) ـ حيازته شروط الفئة السابقة ـ سنتا خبرة تعليمية ـ بحثان أصيلان منشوران

تابع جدول رقم ١٦ : توزيع الرتب الجامعية لأفراد الهيئة التعليمية في مقارنة بين القانون الحالي ومشروعي تنظيم الجامعة

النظام الحالي	مشروع (لجنة دياب ـ قبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)
٣ ـ أستاذ ـ شهادة دكتوراه فئة أولى ـ مارس التعليم الجامعي مدة خمس سنوات بعد حيازته الدكتوراه ـ نشر خمسة أبحاث مقيّمة من الجامعة كأبحاث علمية	**٣ ـ أستاذ محاضر** ـ مارس مهام رتبة أستاذ مساعد ٤ سنوات ـ نشر ثلاثة أبحاث مقيّمة من الجامعة كأبحاث علمية ـ موافقة الهيئة العلمية للوحدة	ـ تقييم الأبحاث والملف في المجالس الأكاديمية في الوحدات
	٤ ـ بروفسور ـ مارس مهام رتبة أستاذ محاضر ٥ سنوات ـ نشر ثمانية أبحاث مقيّمة من الجامعة كأبحاث علمية ـ حائزاً على شهادة «الأهلية لإدارة الأبحاث» وفق نظام تضعه الجامعة	**٣ ـ أستاذ** أ ـ (فئة ثانية) ـ حيازته شروط الفئة السابقة ـ أربعة أبحاث أصلية ومنشورة ـ تقييم الأبحاث والملف في المجالس الأكاديمية في الوحدات ب ـ (فئة أولى) ـ حيازته شروط الفئة السابقة ـ سنتا خبرة تعليمية ـ بحثان أصيلان منشوران ـ تقييم الأبحاث والملف في المجالس الأكاديمية في الوحدات

أما مشروع لجنة الوزير قباني، فقد وزع الرتب الجامعية على خمس فئات: أستاذ مساعد، أستاذ مشارك (فئة ثانية)، أستاذ مشارك (فئة أولى)، أستاذ (فئة ثانية) وأستاذ (فئة أولى). ويتم التعيين في أول رتبة بناءً على شهادة الدكتوراه (فئة أولى) وخضوع ملفه للتقييم في المجالس الأكاديمية في الوحدات دون تحديد آلية لهذا التقييم. ويبقى ملف الأستاذ تحت سلطة قراره بالترفيع وحتى للتعيين في أعلى رتبة بعد نشره ١٠ أبحاث علمية مقيّمة! (الجدول رقم ١٦) ويبقى أن نشير إلى أنه للحصول على رتبة أستاذ (فئة أولى) يجب نشر ١٢ بحثاً علمياً مقيّماً تتطلب في حدّها الأدنى ١٥ سنة، بعد حيازته الدكتوراه الفئة الأولى وذلك ليتم تعيينه في مركز أكاديمي ـ إداري في الجامعة وإعفائه من نصابه التعليمي!!

ويغيب عن نص المشروعين في عملية التقييم والترفيع، إلتزام الهيئة التعليمية بالمهام المطلوبة منها، وهي إضافةً إلى البحث العلمي، التفرّغ، والتمسّك بالتقاليد والقيم الجامعية الأصيلة، ترسيخ وتدعيم الإتصال المباشر بالطلاب، وتقديم الخبرات، المشاركة في التنمية العلمية والتقنية والفكرية والمشاركة في أعمال المجالس والمؤتمرات. (الجدول رقم ١٠)

VII ـ مراحل التعليم والإنتساب والامتحانات

أولاً: الدرجة العلمية للإنتساب والرسوم

تبقى شهادة البكالوريا ـ القسم الثاني ـ أو ما يعادلها، هي التي تخول الطالب الانتساب إلى الجامعة، وأن إضافة البكالوريا الفنية اللبنانية أو ما يعادلها في مشروع لجنة الوزير قباني هو أمر معمول به حالياً بناءً لمعادلة بين توجه الإختيار في هذه الشهادة وما يقابله من اختصاصات متجانسة معه في الجامعة.

أما لناحية رسوم الإنتساب، فيتفق المشروعان على أن تحدد بقرار من مجلس الجامعة، وهذ أمر إيجابي لموازنة الجامعة في حال إبقاء هذه الرسوم في حسابها الخاص في مصرف لبنان. وأن ما ورد في مشروع لجنة الوزير قباني

حول مضاعفة رسم التسجيل للطالب الراسب في حال أعاد تسجيله، (الجدول رقم ١٧) يعتبر عامل يحد من تضخم أعداد الطلاب المسجلين في الكليات المفتوحة لغايات متعددة ومختلفة، بعيدة عن هدف التحصيل العلمي. وقد طرح الدكتور ملحم شاوول، رفع رسم الانتساب السنوي في كليات ومعاهد العلوم الانسانية والاجتماعية والاقتصادية إلى ما يوازي ٤٠٠$، وفي كليات العلوم الصلبة إلى ٦٠٠$.[١] منطلقاً من فكرة «مشاركة الطالب في نفقات تعليمه، عملاً بالمبدأ القائل: أن لا إقامة مجانية في الجامعة، وأن الاقامة في الجامعة مكلفة، ولا مكان لمن يريد وضع نفسه في غرفة الانتظار.[٢]

ونقترح في هذا المجال أن يقابل هذا الأمر إعفاء الطالب الناجح من رسوم التسجيل بنسب ترتبط بمعدلات علاماته السنوية. وذلك تشجيعاً لهم على التحصيل العلمي والتفوّق.

ثانياً: نظام الدراسة ومدته

تحدد المستندات الثلاث مدة الدراسة السنوية بعدد أسابيع يتراوح ما بين ٢٤ و٢٦ أسبوعاً، ويتدرج نظام التعليم من إمكانية اعتماد النظام نصف السنوي (قانون تنظيم الجامعة وتعديلاته)، إلى نظام مقررات فصلية أو سنوية (مشروع لجنة دياب ـ قبيسي)، فنظام تعليمي قائم على ثلاثة مستويات L.M.D (مشروع لجنة الوزير قباني).

والنظام الأخير أصبح واقعاً قانونياً في الجامعة بعد صدور المرسوم رقم ١٤٨٤٠ تاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٨ الذي نص على اعتماد نظام فصلي مبني على مقررات وأرصدة، وفقاً لسلم الشهادات التالية: الإجازة والماستر والدكتوراه (L.M.D) وترك أمر تطبيقه في كل وحدة لقرار من مجلس الجامعة مبني على توصية مجلس الوحدة المعنية.

---

(١) د. ملحم شاوول، في مداخلته...، مرجع مذكور.

(٢) مقابلة مع الدكتور ملحم شاوول بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٥.

أما تحديد الاختصاصات وتسمية الشهادات العائدة لها، بالإضافة إلى وضع المناهج والبرامج وأنظمة الامتحانات، فترك أمر اقرارها لمجلس الوزراء، بمراسيم تتخذ مبنية على اقتراح وزير التربية والتعليم العالي وتوصية مجلس الجامعة. والآلية الأخيرة فرضت عوائق قانونية أمام الطلاب الذين خضعوا في دراستهم الجامعية لهذا النظام مباشرة بعد صدور المرسوم المذكور (طلاب كلية الاعلام والتوثيق على سبيل المثال)[1] تمثلت بعدم قبول شهاداتهم في معظم المؤسسات بسبب عدم صدور المراسيم التطبيقية. وهذا ما جعل طلاب كلية الآداب والعلوم الانسانية إلى إعلان الاضراب مع بداية العام الجامعي ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ بسبب اعتماد هذا النظام التعليمي في كليتهم دون صدور المراسيم التطبيقية، ولأسباب أخرى منها إلزامية الحضور بنسبة معينة وحصر الامتحانات بدورة واحدة. ويذكر هنا أن بعض الكليات والمعاهد لم تبدأ حتى تاريخه بتطبيق هذا النظام التعليمي الصادر العام ٢٠٠٥.

ثالثاً: نظام الامتحانات

عدّل القانون ٢٠٠٩/٦٦ بعض فقرات الآلية المعمول بها حتى العام ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨ المستندة إلى قانون تنظيم الجامعة وتعديلاته، (الجدول رقم ١٧) حيث ألغى صلاحية مجلس الوحدة في ترشيح اللجان الفاحصة وتصديق نتائج الامتحانات. (الجدول رقم ٩).

أما ما ورد في مشروعي تنظيم الجامعة، فمشروع لجنة دياب ـ قبيسي يحدد دقائق تطبيق نظام الامتحانات في كليات الجامعة، بينما ترك مشروع لجنة الوزير قباني أمر وضع نظام العام للامتحانات لمجلس الوزراء، ونظام الخاص لكل وحدة جامعية لقرار مجلس الجامعة. وهذا ما يعرض الجامعة مرة أخرى إلى انتظار صدور مراسيم تطبيقية قد يطول وقت إقرارها؟.

---

(١) جريدة «البلد»، العدد ١٨٦٤، تاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٨، تحقيق ليلي جرجس، ص ٩.

رابعاً: توقيع الافادات والشهادات

ميّز مشروع لجنة دياب ـ قبيسي بين الافادات والشهادات، بحيث أعطى صلاحية توقيع الافادات، وهي الأكثر طلباً بغية استخدامها في مجالات عديدة، لأمين السر، المدير والعميد، وترك صلاحية توقيع الشهادات لرئيس الجامعة والوزير، لأن هذا يستغرق وقتاً طويلاً نظراً للمسؤوليات الكبيرة التي يتحملها هذين الأخيرين. أما مشروع لجنة الوزير قباني فأعطى صلاحية توقيع الشهادات لرئيس الوحدة الجامعية بدلاً من العميد، إضافةً إلى الرئيس والوزير.

جدول رقم ١٧ : مراحل التعليم والانتساب والامتحانات في مقارنة بين القانون الحالي ومشروعي تنظيم الجامعة

قانون تنظيم الجامعة وتعديلاته	مشروع (لجنة دياب ـ قبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)
١ ـ الدرجة العلمية للانتساب والرسوم		
ـ البكالوريا اللبنانية (القسم الثاني) أو ما يعادلها ـ تحدد رسوم التسجيل بمرسوم مبني على اقتراح الوزير وتوصية مجلس الجامعة	ـ البكالوريا اللبنانية (القسم الثاني) أو ما يعادلها رسمياً ـ تحدد رسوم التسجيل بقرار من مجلس الجامعة	ـ الثانوية العامة أو البكالوريا الفنية اللبنانية أو ما يعادلهما ـ تحدد رسوم التسجيل بقرار من مجلس الجامعة إمكانية انتساب الطلاب إلى مقررات معينة ضمن برامج ومقررات التعليم المستمر ـ على الطالب الراسب ضمن مستوى شهادة الإجازة مضاعفة رسم التسجيل في حال أعاد تسجيله
٢ ـ مدة الدراسة		
ـ ٢٥ أسبوعا ـ يمكن فتح دورات تدريسية خارج نطاق السنة الدراسية بقرار من رئيس الجامعة مبني على توصية مجلس الجامعة ـ يمكن اعتماد النظام نصف السنوي في الوحدات بناء على اقتراحهم	ـ ٢٦ أسبوعاً ـ يمكن فتح دورات تدريسية أو تدريبية خارج نطاق السنة الدراسية بقرار من مجلس الجامعة مبني على توصية مجلس الوحدة ـ نظام التعليم هو نظام مقررات فصلية أو سنوية	ـ ٢٤ أسبوعاً على الأقل ـ يمكن فتح دورات دراسية خارج نطاق العام الدراسي بقرار من مجلس الوحدة شرط أن لا تدخل في احتساب الأرصدة والمقررات المحددة في مناهج التعليم ـ مراحل التعليم ثلاثة مستويات L.M.D

تابع جدول رقم ١٧

قانون تنظيم الجامعة وتعديلاته	مشروع (لجنة دياب ـ قبيسي)	مشروع (لجنة الوزير قباني)
٣ ـ نظام الامتحانات		
ـ يحددها مجلس الجامعة بناءً على توصية مجلس الوحدة ـ لكل مادة دورتان ـ العميد: * يدير الامتحانات * يقترح تعيين المراقبين * يتخذ التدابير اللازمة * تعيين اللجان الفاحصة بقرار من رئيس الجامعة مبني على قرار مجلس الجامعة المبني على ترشيح مجلس الوحدة * مجلس الوحدة برئاسة العميد يصّدق نتائج الامتحانات ويقرها	ـ يحددها عميد الوحدة، جزئية كانت أو نهائية ـ مدير الفرع ومجلسه يتولى إدارة الامتحانات بإشراف العميد ـ عميد الكلية ومجلسها يتولى إدارة الامتحانات في الكليات التي ليس لها فروع ـ تعين اللجان الفاحصة بقرار من رئيس الجامعة مبني على اقتراح العميد وترشيح مجلس الوحدة ـ اللجنة الفاحصة برئاسة العميد أو المدير تتذاكر في النتائج وتعلن عند إقرارها من العميد وتبلغ نسخة إلى رئاسة الجامعة	ـ يحددها مجلس الجامعة جزئية كانت أو نهائية ـ يوضع نظام عام للإمتحانات في جميع الوحدات الجامعية بمرسوم في مجلس الوزراء مبني: ـ اقتراح الوزير ـ توصية مجلس الجامعة ـ يوضع نظام خاص للامتحانات في الكليات في كل وحدة جامعية بقرار من مجلس الجامعة مبني على: * اقتراح مجلس الوحدة المختصة * توصية المجلس الأكاديمي لها
٤ ـ توقيع الإفادات والشهادات		
ـ شهادات الرتب الجامعة يوقعها الوزير، رئيس الجامعة والعميد	ـ إفادات النجاح: أمين السر والمدير ـ إفادات الشهادات: العميد والمدير ـ الشهادات الجامعية: المدير ـ العميد ـ رئيس الجامعة والوزير	ـ إفادات النجاح: أمين السر والمدير ـ إفادات الشهادات: العميد ورئيس الوحدة الجامعية ـ الشهادات الجامعية: رئيس الوحدة، رئيس الجامعة والوزير

IIIV ـ الهيكلية العامة للجامعة اللبنانية

تعمل الجامعة حالياً وفق هيكلية «مبسطة» تتوزع فيها الصلاحيات بين مجالس الأقسام والفروع والوحدات، التي ترفع معظم مشاريع القرارات والعقود لرئيس الجامعة ومجلسها. ويعاون الرئيس مجلساً استشارياً نصت عليه المادة الخامسة من المرسوم الاشتراعي ٧٧/١٢٢ وهيئة استشارية قانونية نظمها المرسوم رقم ٧٩/١٧٤٦ الذي تعدّل بالمرسوم رقم ٩٦/٩٠٩٠ (الشكل رقم ١).

أما مشروع لجنة دياب ـ قبيسي فيقترح هيكلية أخرى، حيث أضاف مجلساً إدارياً إلى جانب مجلس الجامعة حدد له مهاماً إدارية. (راجع الجدول رقم ١٣) واستحدث منصب نائب الرئيس. وعلى صعيد الكليات والمعاهد تبقى صلاحية إدارتهم لمجالس الأقسام والفروع والوحدات.

وعلى صعيد الهيئات والمجالس التي تعاون رئيس الجامعة ومجلسها، يقترح هذا المشروع: مجلس الامناء، المجلس العلمي، الهيئة القانونية ومجلسا الانضباط (الشكل رقم ٢)

أ) مجلس الأمناء: يتألف من اعضاء لا يزيد عددهم عن ٣٠ عضواً ولا ينقص عن ٢١ ويتم تعيينهم في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الوصاية. ويدرس هذا المجلس الخطة المتكاملة للجامعة التي تلحظ البرامج الأكاديمية والبحثية والخدماتية، نوعية الخريجين وأعدادهم ومجالات اختصاصاتهم والتنظيم الأكاديمي والإداري المقترح. كما يبدي هذا المجلس رأيه بمقررات مجلس الجامعة المتعلقة بالنقاط الواردة في الخطة.

ب) المجلس العلمي: عدد أعضاء المجلس العلمي يوازي عدد الوحدات الجامعية، يعين رئيسه بقرار من رئيس الجامعة بناءً على لائحة من ٣ أسماء رشحها مجلس الجامعة وله مهام عديدة موزعة ما بين شؤون التخطيط، المسائل المتعلقة بالرسائل والأطروحات، تقويم النشاط الأكاديمي والبحثي... (الجدول رقم ١٨). ويذكر هنا أن بعض المهام تتضارب مع

تلك العائدة لمجلس الوحدة أو مجلس الجامعة او المجلس الإداري (الفقرات هـ ـ و ـ ز ـ ح ـ ل).

ج) الهيئة القانونية: يعينها مجلس الجامعة من خارجه وتضم خمسة أعضاء من القانونيين المشهود لهم من اعضاء الهيئة التعليمية الحاليين او المتقاعدين، وتقوم بإبداء الرأي القانوني في المعاملات والقضايا المحالة إليها من قبل رئيس الجامعة والعمداء.

د) مجلسا الانضباط:

أ ـ مجلس انضباط أفراد الهيئة التعليمية

ب ـ مجلس انضباط العاملين الإداريين والفنيين

مهمتهما ضبط الأداء الجامعي والتحقيق في المخالفات المسلكية او الإخلال في واجبات الوظيفة أو المهنة.

أما مشروع لجنة الوزير قباني فيقترح هيكلية مثقلة «برؤساء» ومجالس وهيئات (الشكل رقم ٣)، ويستحدث ٤ مناصب لنيابة الرئاسة موزّعة على الشؤون الإدارية، المالية، الأكاديمية والبحث العلمي والمعلوماتية والاعلام.

وقد تطرقنا في سياق البحث إلى طريقة إنشاء بعض المكونات الأكاديمية المقترحة في لجنة الوزير قباني (الجدول رقم ٥). وإلى المهام المقترحة لمجالس الوحدة الجامعية، والمجلس الأكاديمي، ومجلس الفرع، ومجلس الفرع ومجلس القسم (الجدول رقم ١٤) وعمادة البحث العلمي (الجدول رقم ١٥).

أما لناحية المجالس والهيئات الأخرى المنصوص عنها في المشروع، فجاءت كالآتي:

أ) مجلس الأمناء: هيئة استشارية من ١٨ شخصية، تبدي رأيها بالسياسات العامة للجامعة وتوجهها نحو التطور والتلاؤم مع حاجات المجتمع والدولة وتأمين الدعم المادي والمعنوي لها، إضافة إلى توفير منح التخصص

وفرص العمل للخريجين. وقد جاء دور هذا المجلس مقتضباً جداً في مشروع هذه اللجنة نسبةً لما ورد من مهام له في لجنة دياب ـ قبيسي.

ب) هيئة التخطيط والتطوير: يراعى في تشكيلها تمثيل الوحدات وقطاعات الاختصاصات الكبرى والخبرات المالية والإدارية والأكاديمية، ويناط بها وضع الخطط الآيلة إلى تطوير أداء الجامعة في مختلف أوجه عملها الأكاديمية والإدارية والمالية. ويتبين أن مهام هذه الهيئة سحبت من مجالس الكليات والوحدات الجامعية والمجالس العلمية لمصلحة هيئة مركزية تفرض وصايتها على الكليات، وكأن أفراد الهيئة التعليمية في المجالس عاجزين عن وضع الخطط.

ج) هيئة متابعة الأداء الجامعي: يناط بها متابعة عمليات تقييم الأداء الجامعي من كافة النواحي، ويراعي في تشكيلها تمثيل الوحدات والقطاعات الكبرى والخبرات كما ورد في الهيئة السابقة. ومهام هذه الهيئة المركزية تتعارض مع النقطة ٢ في صلاحيات مجلس الفرع، النقطة ٥ في صلاحيات مجلس الكلية والنقاط ٥ ـ ٧ ـ ١٠ ـ ١٥ في صلاحيات مجلس الوحدة (الجدول رقم ١٤)، علماً أن هذه المجالس اقترحتهما اللجنة نفسها. فما الغاية من إنشاء مجالس وهيئات بمهام مشتركة؟ وهل الأساتذة الذين سيتم تعيينهم في هذه الهيئات المركزية هم من غير أفراد الهيئة التعليمية في الكليات والفروع؟ وإذا كانوا انفسهم، ألا يستطيعون متابعة الأداء الجامعي من خلال المجالس الأكاديمية.

د) مكتب البرامج الخارجية والبعثات: يرتبط برئيس الجامعة وتناط به مهام الملفات المتعلقة بشؤون البعثات والمنح الدراسية والأساتذة الزائرين وإجراء الاتصالات اللازمة. ويمكن أن تكون مهام هذا المكتب من ضمن صلاحية نائب الرئيس للشؤون الكاديمية والبحث العلمي.

هـ) لجنة المظالم: تتشكل من خمسة أعضاء من بين أعضاء مجلس الجامعة ومجالس الوحدات والكليات والمعاهد، مهمتها تلقي الشكاوى المتعلقة

بخطأ أو تعسف أو إهمال في عمل هيئات الجامعة ومسؤوليها الأكاديميين، بعد أن يكون صاحب الشكوى قد عرضها ولم تقترن بأي نتيجة. يعتبر تشكيل هذه اللجنة بمثابة اعتراف مسبق بأنه قد يكون هناك إهمالاً لبعض الشكاوى، لذا أوجد المشروع هذه اللجنة. وفي الواقع، ان النظام الحالي يجيز لصاحب الشكوى رفعها بالتسلسل الإداري إلى أعلى مرجع في الجامعة (الرئيس)، وهو بدوره يحيلها إلى الجهة المختصة لاتخاذ القرار المناسب. فأين سيكون دور لجنة المظالم؟

و) هيئة الرقابة والتفتيش: تتألف من خمسة أعضاء يمثلون اختصاصات الوحدات الجامعية. ويمكن أن يعين رئيساً لها من خارج ملاك الجامعة، مهمتها التحقق من حسن سير العمل في الوحدات الأكاديمية والإدارية والفنية، والسعي إلى تحسين أساليب العمل وتنسيق الأعمال المشتركة بين الوحدات المذكورة. ويتبين أن اللجنة لم تفصل ما بين الرقابة الأكاديمية والرقابة الإدارية والفنية. وفي المهام ما هي حدود وصلاحيات هذه الهيئة في التحقق من «حسن سير العمل»؟. وما دور المجالس الأكاديمية في متابعة الأداء التعليمي والأكاديمي والإداري؟ وكيف يمكن ان تقوم هيئة الرقابة والتفتيش الذي يمكن ان يكون رئيسها من خارج ملاك الجامعة، بمهمة تنسيق الأعمال المشتركة بين الوحدات الجامعية؟ وأية أعمال؟

ز) المجلس التأديبي: يشكل من عضوية أحد رؤساء الوحدات، أحد العمداء، ٣ أعضاء برتبة أستاذ وبرئاسة رئيس الجامعة. ويخضع لهذا المجلس افراد الهيئة التعليمية، الموظفين والطلاب، وينظر في كل اهمال أو عمل يؤدي إلى هدر الأموال العامة أو الاضرار بمصالح الجامعة، وكل عمل يتنافى مع القيم والآداب الجامعية، أو يمس سمعة الجامعة وكرامة العاملين فيها. ويعتبر هذا المجلس كلجنة متفرعة من مجلس الجامعة الذي يقوم بأعمال هيئة التفتيش المركزي في الجامعة ويفرض العقوبات.

وتلحظ هيكلية لجنة مشروع الوزير قباني ٤٦٦ مركزاً اكاديمياً ـ إدارياً على

الأقل لأفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية، منهم ٧٥ أستاذاً تسمح لهم مراكزهم بإعفائهم من نصابهم التعليمي (الجدول رقم ١٩)إضافةً إلى لحظ تعويضات إضافية لهم بنسب مختلفة وفقاً للمركز الذي يشغلونه، وتلقي مسؤوليات على البعض الآخر دون أي تعويض عن ذلك. ومن منظار آخر تعفي ٤٠ عضواً من الهيئة التعليمية برتبة أستاذ من نصابهم التعليمي مما يحرم الطلاب من خبرات وأبحاث هؤلاء الأساتذة في المجال التعليمي. وكأن المشروع يهدف إلى تشجيع الهيئة التعليمية على البحث والتأليف والنشر للحصول على المراكز الإدارية ـ الأكاديمية.

ومن ناحية آلية اختيار المرشحين، يستعمل المشروع تعبير الانتخاب لترشيح عدد من الأسماء يرفعها «لسلطة التعيين». وهذا امر يتنافى مع أبسط مسلمات ديمقراطية الانتخاب. اما في التعيين فيترك المشروع ٢٩ منصباً ليتم التعيين فيها من قبل سلطة الوصاية (الجدول رقم ١٩). والملفت انه يلغي دور رئيس الجامعة في اختيار بعض المسؤولين فيها. فإذا تمّ اختيار الرئيس بطريقة الانتخاب وفق الآلية التي يطرحها المشروع، فما هي الموانع من إعطائه صلاحية التعيين في معظم المراكز ليتمكن من تأمين فريق عمل متجانس يسمح له بتحقيق برنامجه؟ علماً بأن المشروع يعتمد «المركزية المفرطة» في تشكيل معظم المجالس والهيئات واللجان[١]

(١) مقابلة مع د. ملحم شاوول بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٩.

الشكل رقم ـ ١ ـ

الهيكلية الحالية للجامعة اللبنانية

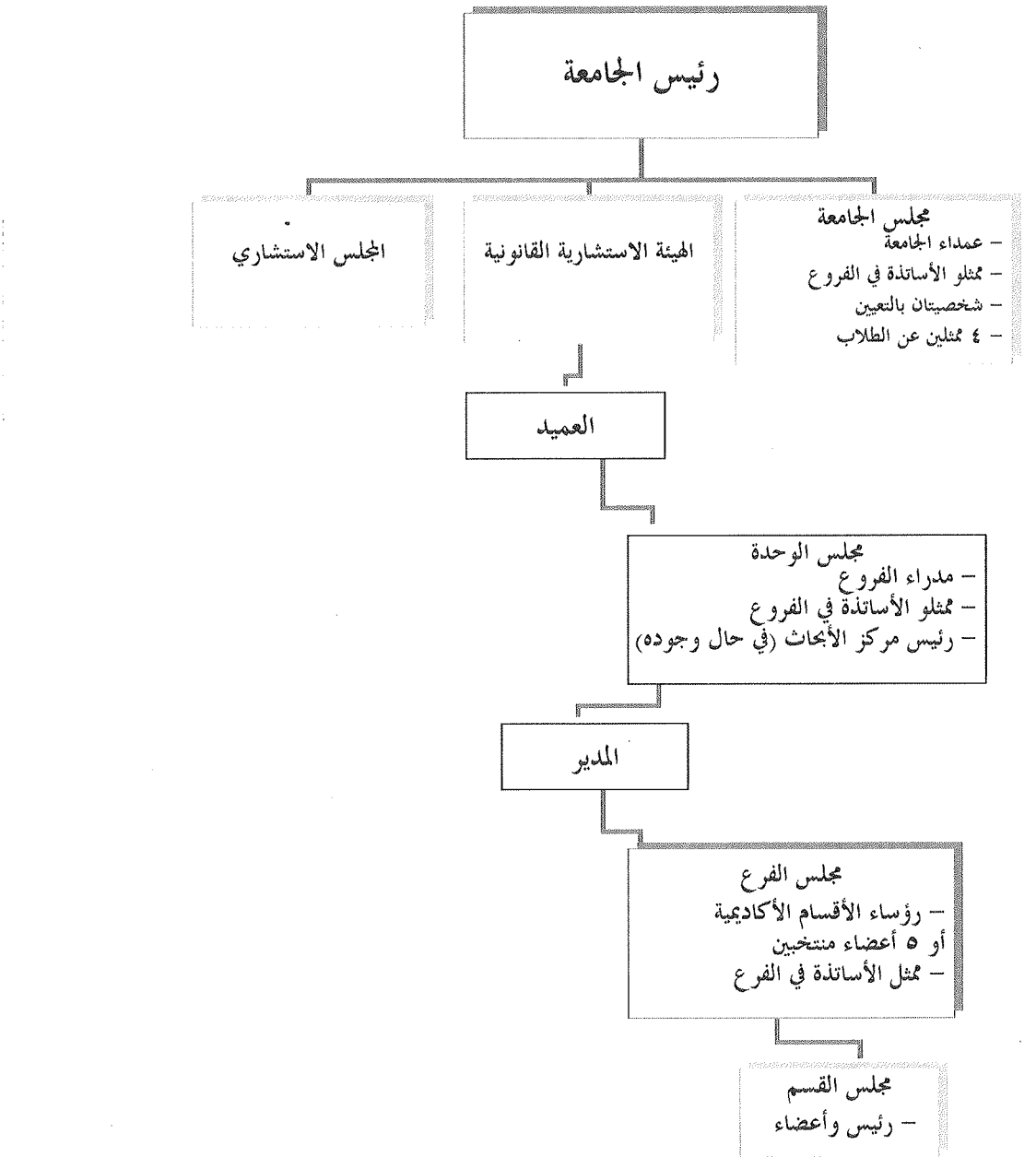

الشكل رقم ٢ : هيكلية الجامعة اللبنانية وفق مشروع لجنة دياب ـ قبيسي

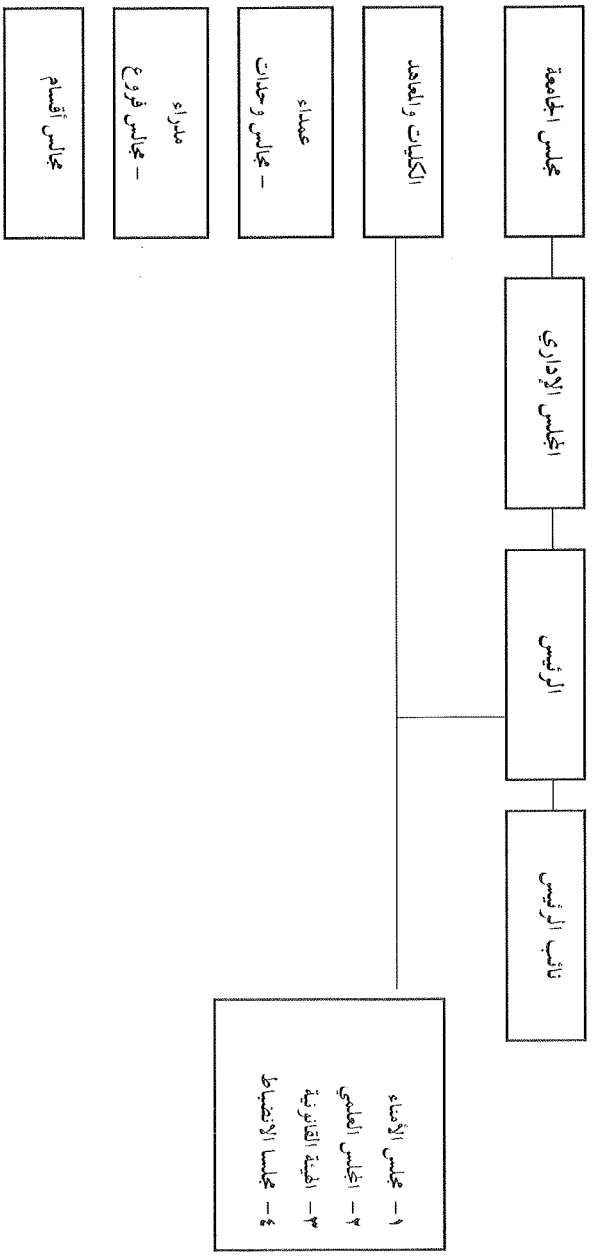

الشكل رقم ٣: هيكلية الجامعة وفق مشروع لجنة الوزير قباني

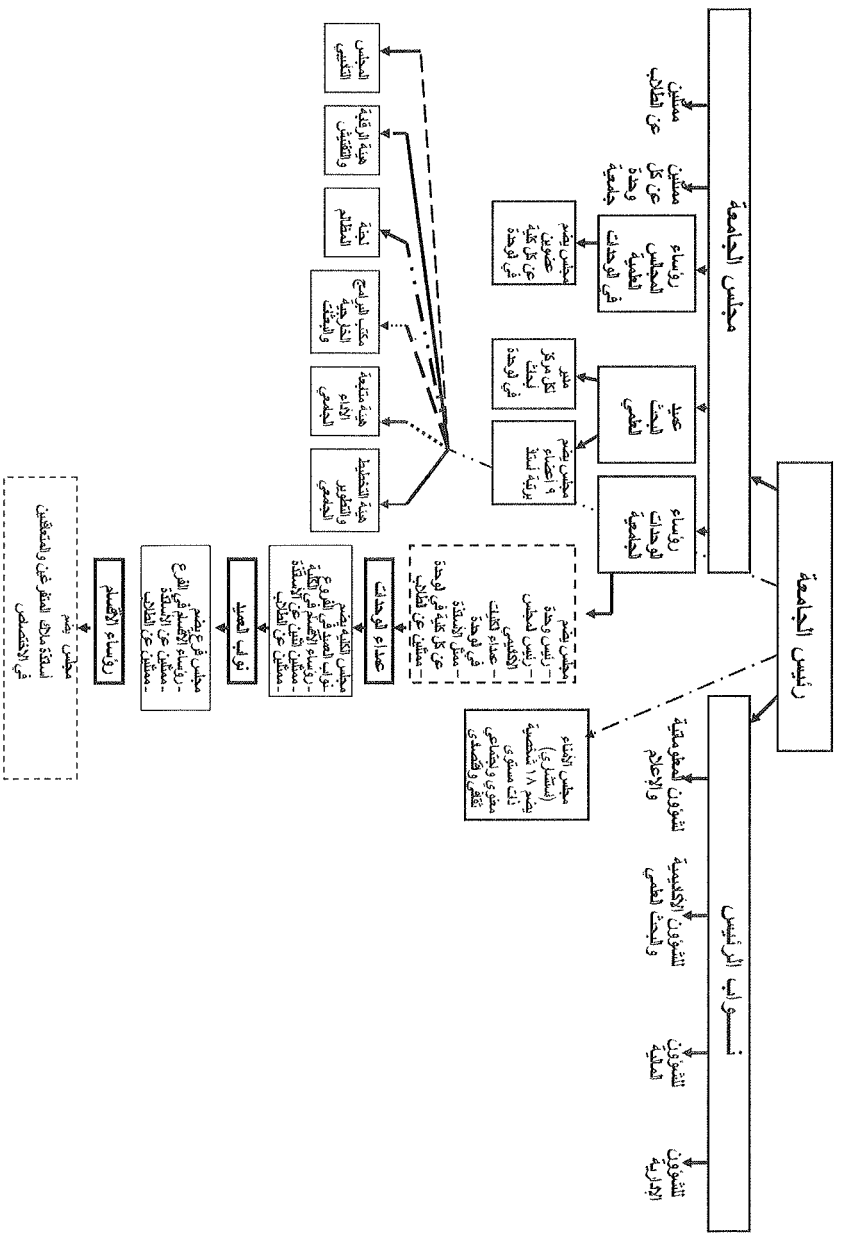

الجدول رقم ١٨ : مهام المجلس العلمي المحددة في مشروع لجنة دياب ـ قبيسي

مهام المجلس العلمي
أ ـ شؤون التخطيط وما يربط بها
ب ـ الإطلاع على أعمال الدوائر التابعة للجهاز الإداري المركزي وهي: الإحصاء، البرمجة والمكننة، موقع الجامعة على شبكة الانترنت، المنشورات والتوزيع، مراكز الأبحاث والختبرات واللوازم وإبداء الرأي والمشورة وبما يتعلق بعملها.
ج ـ نظيم فهرس مركزي بالرسائل والأطروحات المسجلة والمنفذة، وتولي أمر تيوميه سنوياً.
د ـ تنظيم فهرس (Fichier) بأبحاث أفراد الهيئة التعليمية وتولي أمر تيوميه سنوياً.
هـ ـ إبداء الرأي بمشاريع الموازنات العائدة للأبحاث التي تحيلها إليه مراكز الأبحاث في الوحدات، والمطلوب تمويلها من موازنة الجامعة.
و ـ وضع وإقرار الشروط التي يجب توفرها للحصول على إذن في الإشراف على أطروحات الدكتوراه.
ز ـ تعيين اللجان الفاحصة للمرشحين لنيل «شهادة الأهلية» للإشراف على أطروحات الدكتوراه (H.D.R).
ح ـ إعطاء الإذن بالإشراف على اطروحات الدكتوراه بناءً على تقارير اللجان الفاحصة الواردة في الفقرة «ز».
ط ـ إجراء تقويم للنشاط الأكاديمي والبحثي في الجامعة
ي ـ إقتراح أنظمة تقويم الأطروحات والأبحاث
ك ـ دراسة الملفات الأكاديمية والعلمية للمرشحين لمركز عميد والمحالة إليه من مجلس الجامعة.
ل ـ قبول الدعوات الواردة من الداخل أو الخارج والمتعلقة بمشاركة الجامعة في المؤتمراتالعلمية، والتنسيق مع رئيس الجامعة وعمداء الوحدات المعنية في كيفية تلبيتها وفق الاختصاص.
م ـ إبداء الرأي في مشاريع الأساتذة للإستفادة من السنة السابع، وبالتقارير حول أعمالهم البحثية خلال السنة المذكورة، وذلط وفق الأنظمة المعمول بها في الكلية.
ن ـ إبداء الرأي بالملفات والقضايا التي تحال إليه من مجلس الجامعة او رئيسها

جدول رقم ١٩ : عملية اختيار وتعيين أعضاء المكونات الأكاديمية وعددهم وفقاً للرتبة الأكاديمية والإعفاء من مهام التعليم في مشروع لجنة الوزير قباني

المكّون الأكاديمي	عدد الأعضاء	الرتبة		إعفاء من التعليم	عملية الإختيار		سلطة التعيين			
		أستاذ	أستاذ مساعد		ترشيح	انتخاب	رئيس الجامعة	مجلس الجامعة	سلطة الوصاية	مجلس الكلية
رئيس الجامعة	١	١	١			X			١	
نواب الرئيس	٤	٤		٤	X			X		
رؤساء الوحدات	٥	٥		٥		X			٥	
عميد البحث العلمي	١	١		١	X				١	
مجلس البحث العلمي	٩	٩						X		
المجلس الأكاديمي للوحدة	١٠	١٠			X			X		
ممثلين عن الهيئة العلمية في مجلس الجامعة	١٠*	٥	٥			X				
العمداء	١٧	١٧		١٧		X			١٧	
نواب العمداء	٤٧*	١٢	٣٥	٤٧		X		X		

تابع جدول رقم ١٩

المكّون الأكاديمي	عدد الأعضاء	الرتبة		إعفاء من التعليم	عملية الإختيار		سلطة التعيين			
		أستاذ	أستاذ مساعد		ترشيح	انتخاب	رئيس الجامعة	مجلس الجامعة	سلطة الوصاية	مجلس الكلية
ممثلين عن الهيئة التعلمية في مجالس الكليات والفروع	١٢٨**		١٢٨			X				
رؤساء الأقسام	٢١٦***		٢١٦*			X				X
هيئة التخطيط والتطوير	غير محدد						X			
هيئة متابعة الاداء الجامعي	غير محدد						X			
مكتب البرامج الخارجية والبعثات	٣		٣*				X			
لجنة المظالم	٥**	٢	٣					X		
هيئة الرقابة والتفتيش	٥**	٢	٣		X				٥	
المجلس التأديبي	٥	٥						X		
المجموع	٤٦٦	٧٣	٣٩٣	٧٥					٢٩	

* رتبة استاذ مساعد على الأقل

** لا تحديد للرتبة

*** تم احتساب متوسط ٤ رؤساء أقسام لكل كلية أو فرع

كما تجدر الاشارة إلى ان مشروعي تنظيم الجامعة، لم يلحظا المعاهد العليا للدكتوراه التي أنشئت بموجب المرسوم رقم ٧٤ تاريخ ٢٢/٢/٢٠٠٧ في مكونات الجامعة الأكاديمية، حتى القانون ٢٠٠٩/٦٦ الذي نظّم المجالس الأكاديمية لم ينص على تكوين مجالس لهذه المعاهد. وانطلاقاً من هذا الواقع، ومن الممارسة حيث تتضارب الصلاحيات بين عمداء الكليات وعمداء هذه المعاهد التي تعتبر وحدات جامعية، إضافةً إلى مطالب رابطة الأساتذة المتفرغين في هذا الشأن. كل ذلك يفرض الحاجة إلى تنظيم وتوضيح مهام هذه المعاهد.

ونشير أخيراً إلى أن المشروعين أيضاً لم يتطرقا في نصيهما إلى واقع المجمعات الجامعية وكيفية إدارتها علماً بأنها أقرت قبل صياغة مشروعي التنظيم ـ موضوع دراستنا ـ، وإن مجمع رفيق الحريري الجامعي في الحدث تدرس فيه معظم الكليات الموحدة والفروع الأولى، إضافةً إلى أنه قد جرت احتفالات لوضع حجر الأساس لبعض المجمعات في المحافظات، ناهيك عن وجود مجمع آخر في الفنار أطلق عليه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٥/٥/ ٢٠٠٨، مجمع بيار الجميل الجامعي.

الخاتمة

أردنا من خلال هذا البحث أن نلقي الضوء على حاجة الجامعة إلى قانون يعيد تنظيمها بعد التوسع الضخم الذي تشهده منذ العام ١٩٧٧، وأن الاستعانة بالمشروعين للقيام بدراستنا سمح لنا بالاستفادة من النقاط الإيجابية الواردة فيهما وتقديم اقتراحات حول تعديل بعض النصوص والأفكار، إضافةً إلى لفت النظر حول بعض ما رأيناه من نواقص. وأنه لولا وجود هذين المشروعين لما كان لهذا البحث أن يجد طريقه بهذه الصورة، علماً أن لجنة الوزير قباني قد حرصت أن ترفق بالمشروع اقتراحات بديلة من بعض أعضائها حول مواد ومواضيع لم يتم إقرارها بالأكثرية خلال صياغة المشروع. مع الإشارة إلى أن اللجنة المذكورة قد «ورثت أعمال لجان سابقة، وورثت أيضاً جهد الفريق الذي نشر سنة ١٩٩٩

كتاب «قضايا الجامعة اللبنانية وإصلاحها»[١].

وفي الاستنتاج، يتبين لنا بأن الجامعة بحاجة إلى:

١ ـ الاسقلالية: وهذا ما يعرف بعودة الصلاحيات لمجلس الجامعة حيث يجمع أهلها على ضرورة تحقيق هذا الأمر، ونضيف بضرورة إعطاء صلاحيات أكبر لرئيس الجامعة خاصةً في مجال التعيينات في المراكز الأكاديمية. واعتبار الجامعة مؤسسة «عامة» وليست «رسمية»[٢].

٢ ـ المجمعات الجامعية: مع بدء تطبيق نظام L.M.D، تصبح حاجة وجودها اكثر إلحاحاً وبالتالي تنظيمها، «وتعزيز اللامركزية فيها»[٣]، بحيث «يمكن أن نربط وجود المجمعات في المناطق والعاصمة بمنظومة مكوناتها الاجتماعية والاقتصادية لناحية تحديد الاختصاصات إستناداً إلى حاجات سوق العمل»[٤] إلى جانب الاعتماد على النخبة من الأساتذة، وذلك في إطار توفير الرأسمال العلمي والحرص على «عدم تدني المستوى التعليمي في الفروع بسبب اقتصار التعليم فيها على الحلقة الأولى وحرمانها من الماسترات والدكتوراه التي هي من أهم عناصر التطوير المهني للأستاذ الجامعي بسبب ارتباطها في الأبحاث»[٥].

٣ ـ تطبيق نظام LMD: لا يمكن ان نترك الطلاب قلقين على مصيرهم عند حيازتهم الإجازة وفق النظام الجديد، لعدم وضوح نظام سنوات التدريس بين الأرصدة والنظام القديم مما يفقدهم فرص العمل المتاحة، مما

---

(١) د. أحمد بيضون (أحد أعضاء اللجنة المذكورة)، مقالة بعنوان «مشروع القانون الجديد لتنظيم الجامعة اللبنانية، مسوغات للهيكلية المقترحة، جريدة النهار، العدد ٢٢٦٢٤، تاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٨، ص ١٨.

(٢) د. ملحم شاوول، في مداخلته.. (مرجع مذكور)

(٣) المرجع السابق.

(٤) د. بطرس روحانا، مقالة بعنوان «نظام جديد على قديم الجامعة اللبنانية ٢/٢، جريدة النهار العدد ٢٣٤٠٧، تاريخ ٢٠٠٨/٧/٨، ص ١٦.

(٥) اقتراحات بديلة من بعض اعضاء لجنة الوزير قباني، ملحق مرفق بالمشروع، ص ٥.

يستوجب، ملاحقة صدور المراسيم التطبيقية لهذا النظام. وهذا ما جعل وزيرة التربية بهية الحريري أن تعد وفد الطلاب الذي راجعها بهذا الشأن، انها «ستحمل المراسيم التطبيقية لهذا النظام باليد إلى مجلس الوزراء، لأن ذلك أقصر الطرق إلى تسريع التنفيذ»[1]. كما تجدر الإشارة، إلى أن بعض الكليات، لم تبدأ بعد بتطبيق هذا النظام، رغم قيام لجانها العلمية المكلفة بهذا الشأن بواجباتها. ورغم صدور قرار تفريغ ٦٨٦ أستاذاً في الجامعة اعتباراً من بداية العام ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩، حيث يسجل هنا لرئيس الجامعة اللبنانية الدكتور زهير شكر، متابعته الحثيثة مع المعنيين، لإنجاز هذا الملف «المحرّم على الجامعة» منذ العام ١٩٩٨.

٤ ـ تشجيع ودعم البحث العلمي: وهو الذي يعتبر من المهام الرئيسية الأولى للجامعة، وقد أولاه الرئيس الحالي الدكتور زهير شكر اهتماماً خاصاً حيث أعلن في كلمته خلال افتتاح يوم البحث العلمي الذي نظمّه المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية في ٢/٥/٢٠٠٩، عن الجدية في توفير البنى التحتية للبحث العلمي وعن دعم الجامعة المادي للأبحاث (٩٠ بحث فردي و٢٠ للفرق البحثية خلال العام الجامعي الحالي)، وأعلن استعداد وزير المالية لزيادة اعتمادات البحث في موازنة الجامعة اللبنانية. ووضع آلاف الكتب والمراجع و٢٥٠٠ دورية الكترونية، بتصرف الباحثين. كما أعلن عن سعيه لدى المسؤولين لتخصيص الجامعة اللبنانية بجزءٍ من المكتبة الوطنية، معتبراً ذلك هدفاً أساسياً.[2]

٥ ـ خلق هيكلية جديدة للجامعة: إن استحداث مراكز ومجالس وهيئات ومناصب بمهام تقوم بها المجالس الحالية (الجامعة، الوحدة، الفرع والقسم) يثقل عمل مراكز القرار ويجعل من الجامعة إدارة بيروقراطية. علماً أن الجامعة تحتاج إلى بعض المجالس لتسهيل عملها ومنها المجلس

(١) جريدة السفير، العدد ١١٢٨٠، تاريخ ٢٨/٤/٢٠٠٩، ص ٦.
(٢) جريدة السفير، العدد ١١٢٨٤، تاريخ ٤/٥/٢٠٠٩، ص ٦.

الإداري المقترح في مشروع لجنة دياب ـ قبيسي. وإلى تعديلات بمهام بعض المجالس الحالية، بحيث تكون واضحة ومحددة، لا تسمح بتضارب الصلاحيات فيما بينها. واختصار عدد الهيئات واللجان والمراكز، بشكل «يمهد إلى إلغاء المركزية المفرطة، التي أعطاها إياها مشروع لجنة الوزير قباني»[١]. علماً أن أحد أعضاء اللجنة المذكورة، يوضح بأن اللجنة «لم تقترح هياكل جديدة فوق الجامعة، ولا أخرى متداخلة معها، ولا ثالثة متدخّلة فيها. والسبب في ذلك أننا أمام جامعة واحدة... فاقترحنا استحداث مستوى في وسط الهيكلية لا في أعلاها»[٢].

٦ ـ تعزيز دور الجامعة المحرّك في عملية التطور: بما أن الاقتصاد الجديد هو اقتصاد المعلومات أو اقتصاد المعرفة بحد ذاته، وبما أن الجامعة بفضل عملها البحثي هي المنتج الأساسي للمعرفة، يزداد الرهان على لعبها دور المحرك في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، من خلال خيارات أهمها:

أ ـ التوجه نحو الاعداد النخبوي. (Education élitiste)

ب ـ التوجه نحو تربية الطلب (Education de la demande) بدل تربية العرض (Education de l'offre).

ج ـ انتاج المعرفة القابلة للتداول (Négociable)، أي القابلة للبيع والشراء في سوق المعارف (Marché de connaissances).

د ـ التركيز على الاعداد المتشعب للاختصاصات (Formation pluridisciplinaire).

هـ ـ تشجيع الفردانية (L'individualisme) عند الخرّيج، عن طريق تحفيزه على البحث العلمي بدل الاكتفاء بالمقررات.

---

(١) مقابلة مع د. ملحم شاوول، بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٩.

(٢) د. أحمد بيضون، مقالة...، مرجع مذكور.

و ـ التركيز على الاعداد المستمر (La formation continue).

هذا بالإضافة إلى ما ورد من ملاحظات وتساؤلات واقتراحات في سياق البحث حول تحديد مفاهيم الأحكام العامة لتنظيم الجامعة اللبنانية، آليات التعيين، توزع المهام، استحداث مراكز ومناصب وغيرها التي نضعها بتصرف رئاسة الجامعة، باعتبارها محاولة اخرى لطرح أفكار للنقاش من موقع الاعتراف باهمية دور الجامعة، هادفين إلى قانون جديد وعصري لتنظيمها، يأتي مواكباً للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية العالمية، ليس بهدف ضمان استمرار وجودها وحسب، بل لتثبيت وتطوير أدوارها والمساهمة في خلق رأسمال بشري يستطيع المنافسة في أسواق العمل الداخلية والخارجية، لأن المركز الاقتصادي الذي سيحظى به لبنان خلال القرن الحالي هو منوط بنوعية الرأسمال البشري الذي ستوفره هذه الجامعة، والجامعات الأخرى؛ لهذا البلد.

من هنا يصبح تنظيم الجامعة اللبنانية أمراً لا يتحمل التأجيل.

لائحة المصادر والمراجع

١ ـ الأمين، عدنان. (١٩٩٦)، «حول هيكلية الجامعة اللبنانية وتوحيدها»، مجلة الدفاع الوطني.

٢ ـ الأمين، عدنان، اشراف (١٩٩٧) «التعليم العالي في لبنان، بيروت ـ الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.

٣ ـ الأمين، ع، وفاعور، م. (١٩٩٨)، «الطلاب الجامعيون في لبنان واتجاهاتهم، ارث الانقسامات»، بيروت الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.

٤ ـ الأمين، ع. ومجموعة مؤلفين (١٩٩٩)، «قضايا الجامعة اللبنانية واصلاحها»، بيروت، دار النهار للنشر والهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.

٥ ـ بشور، منير (رئيس تحرير) (١٩٩٩)، «الدولة والتعليم في لبنان»، بيروت، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، والكتاب السنوي الأول.

٦ ـ الجامعة اللبنانية (١٩٩٨)، الجامعة اللبنانية ١٩٩٣ ـ ١٩٩٨، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية.

٧ ـ الجامعة اللبنانية (٢٠٠٠)، دليل عام ٢٠٠٠، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية.

٨ ـ الجامعة اللبنانية (٢٠٠٢)، دليل الجامعة اللبنانية، القوانين والأنظمة الادارية والمالية، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية.

٩ ـ شاوول، ملحم (٢٠٠٦)، مداخلة في البرنامج الأولي لورشة عمل مناقشة

مشروع قانون الجامعة اللبنانية، قصر الأونيسكو، ٢٥/٣/٢٠٠٦، الجلسة الرابعة. (غير منشورة)

١٠ ـ العلوم الاجتماعية (١٩٩٨)، مجلة علمية دورية متخصصة (العدد الخامس)، بيروت، منشورات مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية.

١١ ـ المستندات:

- القانون ٧٥/٦٧ تاريخ ٢٦/١٢/١٩٦٧ وتعديلاته (تنظيم الجامعة اللبنانية)
- مشروع لجنة دياب ـ قبيسي.
- مشروع لجنة الوزير قباني.
- القانون رقم ٦٦ تاريخ ٤/٣/٢٠٠٩ (تنظيم المجالس الأكاديمية في الجامعة اللبنانية).

١٢ ـ الصحف:

«الأخبار» تاريخ ٢٨/٢/٢٠٠٩

«البلد» تاريخ ٢٨/٤/٢٠٠٩

«السفير» تاريخ ٢٨/٤/٢٠٠٩ و٤/٥/٢٠٠٩

«النهار» تاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٦ و٧/٧/٢٠٠٨ و٨/٧/٢٠٠٨

١٣ ـ المقابلات التي أجريتها:

- مقابلة مع الدكتور ابراهيم مارون، (أحد أعضاء لجنة دياب ـ قبيسي)، بتاريخ ١٩/٣/٢٠٠٩
- مقابلة مع الدكتور ملحم شاوول (معقب الجلسة الرابعة في ورشة عمل مناقشة قانون تنظيم الجامعة الذي أعدته لجنة الوزير قباني)، بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٩.

قضايا السكان والتنمية في لبنان
بعد مرور ١٥ سنة على مؤتمر القاهرة

حلا نوفل(*)

مقدمة

حقق لبنان خلال العقدين الماضيين تقدما واضحا في مجال انشاء الآليات المؤسسية المطلوبة لمعالجة القضايا السكانية وإدماج الاهتمامات السكانية في الاستراتيجيات الانمائية والتخطيط تمثل أهمها في إنشاء «اللجنة الوطنية الدائمة للسكان» التي انيط بها وضع السياسات السكانية وتحديثها ومتابعة تنفيذها بالتعاون مع الوزارات والادارات الرسمية والهيئات الاهلية المعنية، واعداد «الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في لبنان» والقيام بانشطة تتعلق بالتوعية والحث والتحفيز لدعم هذه السياسة. كما أسهمت نتائج الاستقصاءات التي تم تنفيذها في سد الثغرة المتمثلة في غياب المعطيات الإحصائية عن الأوضاع الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعرف إلى الخصائص الأساسية للسكان وتشجيع الدراسات والأبحاث حول الكثير من القضايا السكانية، وشكلت ركائز لوضع استراتيجيات وصياغة برامج في قطاعات عدّة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المانحة، دعماً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. كذلك، ساعدت وكالات الامم المتحدة الحكومة اللبنانية في قطاعات مختلفة من التنمية الاجتماعية عبر مشاريع ودراسات تمثل هدفها في تحسين أحوال معيشة الفقراء والتنمية المناطقية، بالإضافة إلى تنفيذ دراسات في مجال اصلاح القطاع الصحي. ونجح البرنامج الوطني للسكان بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان، من خلال البرنامج الوطني للصحة الانجابية وبرنامج

(*) أستاذة في معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الأول.

الاستراتيجيات السكانية والتنموية، في تنفيذ نشاطات دورته الأولى (١٩٩٧ ـ ٢٠٠١). وساهمت «خطة النهوض التربوي في لبنان» في إعادة تأهيل نظام التعليم، وصدر قانون الزامية التعليم الابتدائي. وتم التصديق على اتفاقيات عدة تتعلق بحقوق الطفل. وقد شكل انشاء «الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية» تحولا باتجاه الاعتراف بقضايا المرأة. وصدّق لبنان على عدد من اتفاقيات الامم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، خاصة ما يتعلق منه بالعمل الليلي والتساوي في الأجر وعدم التمييز في مجال التعليم، وفي الاستخدام والمهن وحقوق المرأة السياسية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (وقد أبرمها لبنان سنة ١٩٩٦ مع تحفظ على بعض الاجزاء والمقاطع). وقد صدر قانون حماية البيئة عام ٢٠٠٢ لضمان تحقيق الاستدامة البيئية، ووضعت موضع التنفيذ اجراءات حماية عدة تتلاءم ومضامين الاتفاقيات الدولية التي صدّق عليها لبنان.

وفي إطار متابعة تنفيذ برنامج عمل مؤتمر القاهرة حول السكان والتنمية (١٩٩٤) ومؤتمرات المتابعة والأهداف الانمائية للألفية، تتناول هذه الدراسة التقدم المحرز منذ العام ٢٠٠٠، مع العودة إلى السنوات السابقة على هذه السنة عندما تدعو الحاجة وبخاصة بالنسبة إلى المؤشرات المتعلقة بالأهداف الانمائية للالفية التي يتعين معالجة اتجاهاتها، ما يتطلب توافر قيمها في تاريخين مختلفين على الأقل. وقد تم الاستناد في شكل أساس إلى الاستقصاءات والدراسات والتقارير الوطنية الرسمية المتعلقة بقضايا السكان والتنمية والبيئة، والتقارير الوطنية حول التنمية البشرية والتقويم المشترك لوضع البلاد (CCA) والأهداف الإنمائية للألفية (MDG)، ووثائق البرامج والخطط والاستراتيجيات القطاعية الموضوعة، بالإضافة إلى المعلومات المستوفاة من المقابلات التي أجريت مع بعض الجهات الوطنية والدولية المعنية.

أولا: الأوضاع الديموغرافية

تأثرت الأوضاع الديموغرافية في لبنان بالاعتداءات والحروب الاسرائيلية التي امتدت على ما يزيد عن ثلاثة عقود (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٦). آخر تلك

الاعتداءات والحروب كان الهجوم العنيف الذي شنته اسرائيل على جنوب لبنان عام ١٩٩٦ المعروف ب «عناقيد الغضب»، وحرب تموز ـ آب ٢٠٠٦. دام الاعتداء الأول ١٦ يوما وأدى إلى ١٦٢ قتيلا بمن فيهم القتلى البالغ عددهم ١٠٠ الذين وقعوا ضحية «مجزرة قانا» في ١٨ نيسان / أبريل، و٣٣٨ جريحا. أما حرب تموز فقد دامت أكثر من شهر ونتج منها آلاف القتلى والجرحى، فضلا عن الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية والمادية للبلاد. نتج من تلك الحرب حوالى ١٢٠٠ قتيلا ثلثهم من الأطفال و٤٤٠٠ جريحا، وُهجّر حوالى ربع السكان المقيمين، ودمّرت أو تضرّرت منازل نصف مليون شخص تقريبا. وقتل مواطنون آخرون أو جرحوا بسبب القنابل غير المنفجرة بعد نهاية الحرب نتيجة لإطلاق القنابل العنقودية خلال الأيام الأخيرة لها. وقد غادر البلاد العديد من أصحاب الاختصاص والمستثمرين، بينهم أشخاص من الذين عادوا إلى لبنان بعد نهاية الحرب الأهلية التي دامت من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٠، في حين خسر ٣٠ ألفا من اللبنانيين أعمالهم، معظمهم من الشباب والشابات (الجمهورية اللبنانية، برنامج لبنان الاقتصادي، المؤتمر الدولي لدعم لبنان، ٢٥/١٢/٢٠٠٧، باريس).

١ ـ ١ حجم السكان ونموهم

قدّر عدد السكان المقيمين في لبنان ب ٣٧٥٩١٣٦ نسمة عام ٢٠٠٧ (باستثناء السكان المقيمين في المخيمات الفلسطينية) بحسب الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر. وقد قدّر قسم السكان في الامم المتحدة عدد السكان المقيمين ب ٣٤٩١٠٠٠ عام ١٩٩٥. انطلاقا من هذين الرقمين، يمكن تقدير متوسط معدل النمو السنوي بـ٠,٦٢ ٪ خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٧). وتشكل الاناث نصف المجتمع اللبناني اذ بلغت نسبتهن نحو ٥٠ في المئة من مجموع السكان في العام ٢٠٠٧.

قطع لبنان شوطا كبيرا في التحول الديموغرافي إذ شهد معدلا الولادات والوفيات الخام انخفاضا ملحوظا خلال العقود الماضية. وقد قُدّر الاول ب

١٧,٦ في الألف والثاني ب ٧ في الألف خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥) (جدول ٢).

تراجع أيضا معدلا وفيات الرضع والاطفال وانعكس هذا التراجع على توقع الحياة عند الولادة الذي شهد ارتفاعا منتظما ووصل إلى ٧١ سنة خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ (٦٨,٩ للذكور و٧٣,٢ للإناث) متجاوزا بذلك الهدف الأدنى الذي يتعين تحقيقه عام ٢٠٠٥ تبعا لبرنامج عمل مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية وهو ٧٠ سنة.

١ ـ ٢ الهجرة الخارجية

استمرت هجرة اللبنانيين إلى خارج البلاد خلال العقدين الماضيين وطاولت فئة الشباب على وجه الخصوص. وقد بينت نتائج الدراسة التي قامت بها جامعة اليسوعية حول «هجرة الشباب اللبنانيين ومشاريعهم المستقبلية» في حزيران ٢٠٠٨ أن ٤٥٪ من الأسر المقيمة في لبنان لديها فردا واحدا على الاقل غادر البلاد بين العامين ١٩٩٢ و٢٠٠٧. وقد قدّرت هذه الدراسة نفسها عدد المهاجرين خلال تلك الفترة بنحو ٤٦٦٠٠٠ على الأقل. مع ذلك، سُجلت مؤخرا حركة عودة إلى البلاد بين صفوف هؤلاء الشباب نتيجة الضغوط التضخمية العالمية المتفاقمة وتداعياتها على الوضع الاقتصادي للبلدان التي قصدها المهاجرون.

تأثرت بنية السكان بتيارات الهجرة الخارجية التي طاولت الذكور أكثر من الاناث، وعلى وجه التحديد الفئات العمرية التي تنتمي الى القوى العاملة (الفئات التي تراوح بين ٢٥ و٥٠ سنة). ويظهر تأثير الهجرة الخارجية واضحا على هرم أعمار السكان ومنحنى الذكورة بحسب العمر، وبشكل خاص على مستوى الفئات العمرية الناشطة اقتصاديا. واذا كانت المعطيات المتعلقة بسكان المناطق التي غادرها المهاجرون غير متوافرة، فلا شك أن فقدان هذه المناطق لأسر بكاملها ولعدد كبير من الفئات الشابة والمنتجة انعكس بدوره على بنيتها الديموغرافية ونموها وخصائصها المختلفة.

١ ـ ٣ توزع السكان

لا يتوزع السكان في لبنان بشكل متساو على مساحته التي تبلغ حوالى ١٠٤٦٠ كلم٢. وقد شكلت تيارات الهجرة الوافدة منذ القدم، وحركية السكان الداخلية نتيجة الضغوط الاقتصادية والأوضاع المعيشية، والأحداث الداخلية التي شهدها لبنان خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠، والتي ترافقت مع عمليات تهجير واسع للسكان، عوامل حاسمة في رسم معالم خارطة التوزيع الجغرافي.

من حيث توزع السكان على المحافظات، تضم محافظة جبل لبنان أكبر نسبة من المقيمين تليها الشمال، ثم البقاع، فالجنوب وبيروت، وأخيرا النبطية. ويلاحظ الارتفاع النسبي لتركز السكان في جبل لبنان والانخفاض النسبي الطفيف لتركزهم في البقاع والجنوب بين العامين ١٩٩٧ و٢٠٠٤.

جدول ١ : توزع السكان المقيمين في لبنان بحسب المحافظة

المحافظة	١٩٩٧	٢٠٠٤
بيروت	١٠,١	١٠,٤
جبل لبنان	٣٧,٦	٤٠,٠
الشمال	٢٠,٢	٢٠,٥
البقاع	١٣,٥	١٢,٥
الجنوب	١١,٨	١٠,٧
النبطية	٦,٩	٥,٩
لبنان	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصادر :

- الجمهورية اللبنانية، ادارة الاحصاء المركزي، الاوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧. دراسات احصائية، شباط ١٩٩٨
- الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، ادارة الاحصاء المركزي، برنامج الامم المتحدة الانمائي، الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر ٢٠٠٤.

١ ـ ٤ الخصوبة والزواجية

يتميز لبنان بتدني مستوى خصوبة النساء الذي بدأ في وقت مُبكر مقارنة بالبلدان العربية الأخرى. ويقدر حاليا معدل الخصوبة الكلية بحوالى ١,٧ مولود للمرأة الواحدة. هذا المعدل من أدنى المعدلات في المنطقة العربية ويضع لبنان على مشارف المرحلة الأخيرة من التحول الديموغرافي. إلا أن النساء في مختلف المناطق اللبنانية لا تشترك بالمستوى نفسه للخصوبة الذي يصل إلى أعلى مستوى له في الشمال (٣,٤ مولود) وأدنى مستوى له في بيروت وجبل لبنان (١,٧ و٢ مولود على التوالي).

ويتأثر مستوى الخصوبة بالمستوى التعليمي للمرأة فينخفض الاول كلما ارتفع الثاني: من ٣,٢ للمرأة الامية ينخفض إلى ١,٤ للمرأة الحاصلة على مستوى ثانوي وأكثر.

تعتبر الزواجية المحدد الوسيط الاساس للخصوبة. فالزواج يشكل مرحلة أساسية في تكوين العائلة ويشكل العمر عند الزواج الممر الذي يعبر من خلاله تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية ومنها تعليم المرأة ومكان اقامتها واسهامها في النشاط الاقتصادي. وقد شهدت زواجية الاناث تغيرات ملحوظة في خلال الربع الاخير من القرن الماضي نتيجة هذه العوامل، تجلت في ارتفاع العمر عند الزواج للمرأة الذي قدر ب ٢٨,٨ سنة للاناث مقابل ٣٢,٨ للذكور بحسب نتائج المسح اللبناني لصحة الاسرة (٢٠٠٤). وقد طاول ارتفاع العمر عند الزواج الاول كل المحافظات في لبنان (جدول ٢).

١ ـ ٥ البنية العمرية للسكان

انعكس التحول الديموغرافي على البنية العمرية للسكان فتدنت نسبيا نسبة صغار السن (صفر ـ ١٤) إلى ٢٤,٦ في المئة وارتفعت نسبيا نسبة كبار السن(٦٥ وأكثر) إلى ٩,٦ في المئة في العام ٢٠٠٧. وتحتل نسبة الشباب (١٥ ـ ٢٤ سنة) أهمية خاصة إذ تصل إلى حوالى ٢٠٪ من السكان.

وتترتب نتائج هامة على هذه البنية العمرية من ناحية توفير فرص التعليم والعمل وخدمات الرعاية الصحية عموما ورعاية الصحة الانجابية على وجه الخصوص.

جدول ٢ : بعض المؤشرات الديموغرافية

المؤشر/ السنة	١٩٩٦	٢٠٠٧
عدد السكان	٣٤٩١٠٠٠ (١٩٩٥)	٣٧٥٩١٣٦
معدل النمو السنوي		١,٥٨(٢٠٠٠ _ ٢٠٠٥)*
معدل الولادات الخام		١٧,٦(٢٠٠٠ _ ٢٠٠٥)*
معدل الوفيات الخام		٧,٠ (٢٠٠٠ _ ٢٠٠٥)*
توقع الحياة عند الولادة (للجنسين معا) ذكور إناث		٧١,٠ (٢٠٠٠ _ ٢٠٠٥)* ٦٨,٩ ٧٣,٢
معدل الخصوبة الكلية	٢,٥ (١٩٩١ _ ١٩٩٥)	١,٧ (٢٠٠١ _ ٢٠٠٣)

متوسط العمر عند الزواج الأول	ذكور	اناث	ذكور	اناث
لبنان (٢٠٠٤)	٣٠,٩	٢٧,٥	٣٢,٨	٢٨,٨
بيروت	٣١,٨	٢٨,٦	٣٢,٦	٢٨,٤
جبل لبنان	٣١,٨	٢٧,٨	٣٢,٥	٢٨,٢
الشمال	٢٩,٦	٢٥,٩	٣٣,٦	٢٩,٠
البقاع	٣١,٢	٢٨,٥	٣٢,٧	٢٩,٠
الجنوب	٢٩,٤	٢٦,٣	٣٢,٢	٣٠,٤
النبطية	٢٩,٣	٢٨,٣	٣٢,١	٢٩,٣

التركيب العمري (في المئة)		
٠ ـ ١٤ سنة	٢٩,٤	٢٤,٦
١٥ ـ ٢٤	١٩,٨	١٩,٥
٢٥ ـ ٦٤	٤٣,٩	٤٦,٢
+٦٥	٦,٩	٩,٦

المصادر

١٩٩٦:

- الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان، مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٦
- الجمهورية اللبنانية، وزارة الصحة العامة، جامعة الدول العربية، المسح اللبناني لصحة الام والطفل، التقرير الرئيسي، ١٩٩٦

٢٠٠٤:

- الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر ٢٠٠٤، سبق ذكرها
- جامعة الدول العربية، الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الاحصاء المركزي، المسح اللبناني لصحة الاسرة، ٢٠٠٤، التقرير الرئيسي.
- ٢٠٠٧: الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، ادارة الاحصاء المركزي، برنامج الامم المتحدة الانمائي، منظمة العمل الدولية، الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر ٢٠٠٧
- * Population Division of the Department of Economic and Social Affairs of the United Nations Secretariat, World Population Prospects: The 2008 Revision and World Urbanization Prospect

ثانيا: قضايا السكان والتنمية والأهداف الانمائية للألفية

٢ ـ ١ النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والفقر

في العام ٢٠٠٤، بلغت نسبة النمو الاقتصادي أكثر من ٧٪ وتراجع العجز الاجمالي للموازنة إلى أقل من ٨٪ من حجم الناتج المحلي الاجمالي. لكن الأزمات السياسية التي بدأت أواخر العام ٢٠٠٤ أدت إلى تراجع الاداء الاقتصادي الذي انتهى بنمو حقيقي بلغ ١٪ خلال العام ٢٠٠٥. غير أنه في أواسط هذا العام نفسه، بذلت جهود لمعالجة الوضع المالي وتنشيط الاقتصاد،

وكانت كل المؤشرات المالية العامة تظهر تحسنا قويا عشية اندلاع حرب تموز ٢٠٠٦ (المؤتمر الدولي لدعم لبنان، ٢٥/١٢/٢٠٠٧، باريس)

مع ذلك، حقق لبنان تقدما واضحا في مجال التنمية البشرية في العقد الماضي إذ ارتفع مؤشر التنمية البشرية من ٠,٧٤٨ عام ٢٠٠٠ إلى ٠,٧٧٢ عام ٢٠٠٥، محتلا المرتبة ٨٨ بين بلدان العالم والمرتبة ١٨ بين البلدان التي تتسم بتنمية بشرية متوسطة بحسب تقرير التنمية البشرية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. غير أن أداء التنمية البشرية في لبنان ما زال متقدما على أدائه الاقتصادي (احتل لبنان من حيث مؤشر الناتج المحلي الاجمالي المرتبة ٩٦ بين بلدان العالم عام ٢٠٠٥)، مع الإشارة إلى إرتفاع مستوى التنمية البشرية في محافظتي بيروت وجبل لبنان عن سائر المحافظات الاخرى.

وفي ظل افتقاد لبنان المعطيات التي تتيح تقديرا دقيقا لوضع الفقر على المستوى الوطني وقياس مدى التقدم الذي تحقق لتخفيضه، شكلت «دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨» الدراسة الاولى من نوعها التي اعتمدت مفهوم الفقر البشري وحاولت قياس درجة إشباع حاجات السكان الأساسية في لبنان بدلا من قياس الفقر من خلال مؤشرات الدخل/الانفاق وحدها. اعتمدت هذه الدراسة المنهجية المعروفة باسم الحاجات الأساسية غير المشبعة (Unsatisfied Basic Needs -UBN) وعلى دليل أحوال المعيشة Living Conditions Index في قياس درجة إشباع الحاجات الأساسية للأسر والأفراد المقيمين في لبنان. وفي السياق ذاته، صدرت في مطلع العام ٢٠٠٧ دراسة مقارنة تحت عنوان «تطور خارطة أحوال المعيشة بين عامي ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٤» سمحت بتتبع تطور أحوال معيشة الأسر والسكان ومستويات الحرمان خلال عشر سنوات على المستوى الوطني والمحافظات وخمسة عشر تجمعا للأقضية.

استنادا إلى دليل أحوال المعيشة، بلغت نسبة الأفراد المحرومين حوالى ٢٥٪ عام ٢٠٠٤ (منهم حوالى ٤٪ يعيشون في مستوى معيشة منخفض جدا).

كانت هذه النسبة حوالى ٣٤٪ عام ١٩٩٥ (منهم نحو ٧٪ يعيشون في مستوى معيشة منخفض جدا).

على صعيد المحافظات، بلغت نسبة الأسر المحرومة في عام ٢٠٠٤ أقصاها في النبطية (٤٦٪) يليها البقاع (٣٨٪) فالجنوب (٣٧٪) ثم الشمال (٣١٪) وجبل لبنان (١٦٪) وأخيرا بيروت (٩٪). وقد كانت هذه النسب أكثر ارتفاعا في العام ١٩٩٥ باستثناء الجنوب.

وتشير تلك الدراسة المقارنة إلى أنه في العام ٢٠٠٤، كان الفقر الاقتصادي المتمثل في تدني الدخل وعدم توافر فرص العمل ما يزال الوجه الأهم للفقر والحرمان في لبنان. وبالمقارنة مع عام ١٩٩٥، ازدادت أهمية هذا البعد من حيث حجمها المطلق والنسبي، إذ أن ما يزيد على نصف الأسر اللبنانية يعتبر محروما في هذا الميدان، الذي انفردت مؤشراته بالتراجع بالمقارنة مع الميادين الأخرى التي تحسنت كلها خلال الفترة نفسها، وإن بنسب متفاوتة. يعني ذلك، من جهة أولى، أن مستويات النمو الاقتصادي غير كافية، ومن جهة ثانية أن عائد النمو الاقتصادي المحقق لا يتوزع قطاعيا ومناطقيا وعلى الفئات الاجتماعية بما يؤدي إلى تحسين متوازن في مستوى معيشة الأسر. كما يعني أن الترابط بين النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر من خلال العمل المنتج هو أحد المحاور الأهم التي يجب أن تعطى أولوية في الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

على صعيد الفقر النقدي، سمحت نتائج المسح متعدد الأهداف الذي أجري في العام ٢٠٠٤ بحساب خط الفقر النقدي (من خلال بيانات إنفاق الأسر) ونسبة الفقر تبعا لهذا الخط. وتشير الدراسة المنجزة حول «الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان» إلى أن نحو ٨٪ من سكان لبنان كانوا يعيشون في عام ٢٠٠٥ تحت خط الفقر الأدنى (٢,٤ دولار اميركي للفرد الواحد في اليوم الواحد)، و٢٨,٥٪ تحت خط الفقر الأعلى (٤ دولار اميركي للفرد الواحد في اليوم الواحد). وقد قدرت تلك الدراسة أن مؤشر الفقر المدقع انخفض من ١٠٪ عام ١٩٩٧ إلى ٨٪ للفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥ نتيجة النمو الحقيقي في

متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك، وأنه ارتفع ليصل إلى ٨,٤٪ عام ٢٠٠٧ نتيجة الأثر الانكماشي لحرب تموز/يوليو على نصيب الفرد من الاستهلاك في الأسرة والذي يفترض أنه انخفض مع تباطؤ النمو الاقتصادي. ويلاحظ تفاوت ملحوظ في التوزع الجغرافي للفقر حيث يبلغ معدل الفقر المدقع أعلى مستوى له في مناطق الهرمل وبعلبك وعكار، وتنتشر ظاهرة الفقر المديني في ضواحي بيروت وطرابلس وصيدا.

على الصعيد الغذائي، يُصنّف لبنان بين البلدان التي تتسم بتغذية مقبولة ويندرج ضمن البلدان ذات المستوى المنخفض في مؤشري النحافة ونقص الوزن. وقد بلغت نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن ٣,٩ ٪عام ٢٠٠٤ بعدما كانت ٣ ٪عام ١٩٩٦. وقدرت نسبة السكان دون الحد الأدنى لاستهلاك السعرات الحرارية ب١,١ ٪ عام ٢٠٠٤ بعدما كانت أقل من ٢,٥٪ عام ١٩٩٥ (جدول ٣).

بلغ معدل النشاط الاقتصادي بين السكان الذين ينتمون إلى القوى العاملة (١٥ ـ ٦٤ سنة) ٤٩,٣٪ في العام ٢٠٠٤ بعدما كان ٤٧,١٪ في العام ١٩٩٧. ويعود هذا المستوى المنخفض نسبيا في المشاركة الاقتصادية إلى انخفاض إسهام النساء فيها وإلى النقص في عدد الذكور القادرين على العمل. ويصل هذا المعدل إلى أقصاه في بيروت حيث مشاركة المرأة تبلغ ذروتها (٣٦٪) وإلى أدناه في البقاع حيث مشاركة المرأة هي الأدنى (١١٪) مع الاشارة إلى ارتفاع احتمال سوء تقدير نسبة النساء العاملات في المجتمعات الريفية.

بلغ معدل البطالة ٨٪ في الفئة العمرية (١٥ ـ ٦٤) في عام ٢٠٠٤، مع تفاوت بين الذكور(٧,٤٪) والاناث (٩,٦٪). ويلاحظ ارتفاع هذا المعدل في فئة الشباب (١٥ ـ ٢٤) حيث بلغ ١٧,٣٪ عام ٢٠٠٤ بعدما كان ٨,٦٪ عام ١٩٩٧ (٩٪ للذكور و٧,٢٪ للإناث). ان غالبية العاطلين من العمل الشباب تتميز بمستويات تعليمية عالية. وترتبط البطالة عند الشباب بعوامل عدة منها تحديات الوضع الاقتصادي ونقص فرص العمل.

جدول ٣: المؤشرات المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع والجوع

المؤشر (في المئة)	١٩٩٥*	٢٠٠٤**
نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن	٣,٠ (١٩٩٦)	٣,٩
نسبة السكان دون الحد الأدنى لاستهلاك السعرات الحرارية	< ٢,٥	١,١
نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الأدنى (٢,٤$/اليوم)	١٠,١ (١٩٩٧)	٨
نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى (٤$/اليوم)	٣٣,٧	٢٠,٦
نسبة السكان الذي يعيشون في مستوى منخفض جدا	٦,٦	٤,٢
نسبة السكان الذي يعيشون في مستوى منخفض	٣٤	٢٥,٥
نسبة الأسر التي تعيش في مستوى منخفض بحسب المحافظة		
بيروت	١٥,٩	٩,٣
جبل لبنان	٢٣,٦	١٦,٢
الشمال	٤٢,٨	٣١,٢
البقاع	٣٩,٩	٣٧,٧
الجنوب	٣٦,٤	٣٧,٣
النبطية	٥٠,٣	٤٦,٤
معدل النشاط الاقتصادي (١٥ ـ ٦٤ سنة)	٤٩,٣ (١٩٩٧)	٤٧,١
ذكور	٧٧,٣	٧٣,٤
إناث	٢١,٧	٢٢,٣

تابع جدول ٣: المؤشرات المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع والجوع

المؤشر (في المئة)	١٩٩٥*	٢٠٠٤**
معدل النشاط الاقتصادي (١٥ ـ ٦٤ سنة) بحسب المحافظة		
بيروت		٥٦,٤
جبل لبنان		٥٠,٦
لبنان الشمالي		٤١,٩
البقاع		٤٠,٢
لبنان الجنوبي		٤٢,٣
النبطية		٤٤,٥

المصادر:

* ـ المسح اللبناني لصحة الام والطفل، ١٩٩٦، سبق ذكره.

- الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، تطور خارطة أحوال المعيشة في لبنان بين عامي ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٤

- الجمهورية اللبنانية، ادارة الاحصاء المركزي، الاوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧. دراسات احصائية، شباط ١٩٩٨

** ـ المسح اللبناني لصحة الاسرة ٢٠٠٤، سبق ذكره.

- الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر ٢٠٠٤، سبق ذكرها

- United Nations Development Programme, Ministry of Social Affairs, Poverty, Growth and Income Distribution in Lebanon,August 2008

طورت الحكومة في آخر العام ٢٠٠٠ برنامجا للإصلاح الاقتصادي، طلبت على أساسه مساعدة خارجية في سياق مؤتمر باريس ٢ في العام ٢٠٠٢. ترافقت تلك المساعدة مع مساهمة مالية من القطاع المالي اللبناني، ما أدى إلى تعزيز الثقة بالأسواق المالية واستعادة النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تراجع كبير في معدلات الفائدة. وقد أدت الاصلاحات في المالية العامة إلى تراجع خدمة الدين بحيث وصلت إلى حوالى ١٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي في العام ٢٠٠٥. لكن الأوضاع السياسية منعت انجاز كل الاجراءات التصحيحية الهيكلية التي تضمنها البرنامج ولاسيما الخصخصة، وبالتالي لم تتحقق الأهداف التي كانت مرتقبة من مؤتمر باريس ٢ بشكل كامل.

ثم أعدّت الحكومة برنامجا إصلاحيا شاملا كانت على وشك إقراره قبل الحرب الاسرائيلية على لبنان في تموز ٢٠٠٦. لكن في ضوء المعطيات الجديدة والتداعيات التي أفرزتها تلك الحرب، تمت إعادة النظر في برنامج الاصلاح الاقتصادي الشامل. ويتمثل الهدف الأساس لهذا البرنامج في تحفيز النمو، خلق فرص عمل للبنانيين، خفض مستوى الفقر، المحافظة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي. على نحو محدد أكثر، يهدف البرنامج إلى رفع معدل النمو الحقيقي إلى ما بين ٤ و٥٪ سنويا على الأقل في السنوات القادمة، ما يؤدي إلى تحسين المؤشرات الاجتماعية وخفض الفوارق بين المناطق اللبنانية. ويتمحور البرنامج حول ستة بنود أساسية منها:

١ ـ اصلاحات تهدف إلى تحفيز النمو

٢ ـ اجراءات متكاملة لإصلاح القطاع الاجتماعي وتحسين المؤشرات الاجتماعية الأساسية من أجل تعزيز وتطوير شبكات أمان اجتماعية لحماية ذوي الدخل المحدود

٣ ـ إصلاح مالي جذري يتم على مراحل

٤ ـ برنامج لتحرير عدد من القطاعات الاقتصادية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص من خلال الخصخصة

٥ ـ سياسة نقدية تهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسعار ولجم التضخم

٦ ـ دعم مالي دولي لمساعدة لبنان على تمويل التكلفة المباشرة وغير المباشرة لانعكاسات حرب تموز بالإضافة إلى إكمال جهود الاصلاح الاقتصادي

في مجال اصلاح القطاع الاجتماعي، وضعت الحكومة خطة عمل اجتماعية لتكون ركنا مكملا لبرنامجها الاقتصادي والمالي. ويعتبر إصلاح هذا القطاع عنصرا أساسيا للوصول إلى التنمية الاجتماعية المستدامة والعادلة ولمكافحة الفقر، وكدليل على التزام الحكومة الأهداف الانمائية للألفية. وتتلخص الأهداف الرئيسة لخطة العمل الاحتماعية بالعناوين التالية: (أ) تخفيف

نسب الفقر وتحسين مؤشرات الصحة ونوعية التعليم (ب) تحسين كفاية الانفاق الاجتماعي العام وإبقاؤه في مستوى ملائم ومستدام (ج) خفض التفاوت المناطقي في مؤشرات التنمية عبر توزيع صحيح للاستثمار والانفاق في شتى المجالات وتشجيع الاستثمار والنشاطات التي تسهم في خلق فرص العمل الأخرى في المناطق الأكثر حرمانا.

وكانت الحكومة قد بدأت قبل حرب تموز ٢٠٠٦ تطبيق خطة دعم اجتماعية استهدفت تقوية البرامج الحالية ووضع برامج جديدة متطورة لمعالجة المؤشرات الاجتماعية السلبية. بعد انتهاء الاعمال العدائية، أمن المجتمع الدولي دعما ومساعدة مباشرة لمعالجة آثار الحرب. وتنوي الحكومة تأمين تمويل اضافي لتحسين الأوضاع الاجتماعية من خلال معالجة حاجات الفئات الأكثر عرضة. لذلك أسست الحكومة لجنة وزارية لتنسيق جهود الوزارات المعنية بالشأن الاجتماعي وتحضير استراتيجية تنمية اجتماعية شاملة متوسطة الأمد، وهي خطوة أولى نحو تحسين كفاية الانفاق الاجتماعي وخفض الهدر نتيجة ضعف التنسيق بين الوزارات المعنية. بالإضافة إلى ذلك ستطور كل من الوزارات المعنية استراتيجية قطاعية خاصة بها.

وستركز الحكومة أيضا، من أجل تحسين الانفاق الاجتماعي العام، على وضع آليات لتحديد الفئات المستهدفة من هذا الدعم. وفي هذا السياق، سيتم استخدام نتائج «المسح متعدد الأهداف» لوضع السياسة المناسبة وبرمجة تنفيذها. وفي الإطار الأشمل لتحسين المعطيات الاحصائية، سيتم التسريع في تنفيذ الخطة الاحصائية الشاملة. وستعتمد هذه الخطة برنامج عمل متوسط الأمد لإنتاج البيانات الاحصائية ونشرها، وتعزيز قدرة المؤسسات المعنية بالاحصاءات (المؤتمر الدولي لدعم لبنان، ٢٥/١٢/٢٠٠٧، باريس).

على الصعيد القطاعي، شهدت السنوات الماضية تنفيذ عدد من المشاريع التي تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الفئات الفقيرة والمهمشة وإلى خلق فرص عمل للشباب منها:

ـ **مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء**، بناء القدرات للحد من الفقر: تابع هذا المشروع، الذي تنفذه وزارة الشؤون الاجتماعية، عمله بالتنسيق مع إدارة الاحصاء المركزي في تحليل بيانات المسح متعدد الأهداف وإصدار التقارير حول أحوال معيشة السكان والفقر في لبنان وآخرها التقرير حول «الفقر والنمو واللامساواة». كما ساهم في التنسيق لانجاز بحث حول «أثر حرب تموز ٢٠٠٦ على سبل المعيشة والشأن الاجتماعي» من خلال هبة مقدمة من البنك الدولي. كذلك، وفر المشروع الدعم التقني والمتابعة لانجاز «التحقيق الميداني الوطني حول أثر العدوان الاسرائيلي على الأحوال المعيشية بعد حرب تموز ٢٠٠٦» بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة العمل الدولية وإدارة الاحصاء المركزي.

وقد مثل المشروع وزارة الشؤون الاجتماعية في فريق العمل الذي قام باعداد وصياغة خطة العمل الاجتماعية التي قدمت إلى مؤتمر باريس ٣. وفي بداية العام ٢٠٠٧ تولى المشروع بصفته السكرتاريا الفنية للجنة الوزارية للشأن الاجتماعي مسؤولية متابعة تنفيذ التوصيات والمقررات الصادرة عن خطة العمل الاجتماعية والتي تتضمن الغاء الازدواجية في عمل الوزارات المعنية بالشأن الاجتماعي، تنسيق التدخل في مشاريع التنمية المحلية، بلورة استراتيجية اجتماعية شاملة ومندمجة.

ـ **مشروع دعم الأوضاع المعيشية في الجنوب** بالشراكة مع الاتحاد الاوروبي لتنفيذ مشاريع دعم الأوضاع الحياتية والمعيشية ودعم التعاونيات الزراعية والحيوانية وبلديات القرى والمدن الجنوبية. وقد وزعت المساعدات على تصميم مشاريع انتاجية قادرة على خلق فرص عمل في المناطق المتضررة من حرب تموز ٢٠٠٦، دعم البنى التحتية والخدمات الزراعية للبلديات والتعاونيات في المنطقة، دعم المؤسسات التجارية الصغيرة وشديدة الصغر.

ـ **مشروع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في عكار** الذي يركّز على تنمية الموارد البشرية للمجتمعات المحلية من خلال التنسيق والتعاون بين المجالس

البلدية ومنظمات المجتمع المحلي وجمعيات الشباب. قام المشروع خلال العام ٢٠٠٧ بمجموعة من التدخلات لتفعيل عملية التنمية المحلية وتعزيز دور القطاع الشبابي فيها.

ـ **صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**: بدأ هذا الصندوق عمله فعليا عام ٢٠٠٣، وهو قد تأسس في العام ٢٠٠٢ كوحدة مستقلة مرتبطة بمجلس الانماء والإعمار هدفها مكافحة الفقر. وقد أطلق العديد من البرامج ضمن مكوّنين أساسيين هما خلق فرص العمل والتنمية المحلية. بين العامين ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٧، موّل مكوّن خلق فرص العمل انشاء ٢٤٠٩ شركة صغيرة مساهما بذلك في خلق ١٨٦١ وظيفة جديدة. كذلك أمّن خدمات تطوير أعمال لحوالى ١٢٠٠ شركة (الجمهورية اللبنانية، مجلس الانماء والاعمار، تقرير تقدم العمل، تموز ٢٠٠٨).

٢ ـ ٢ التعليم

حقق لبنان خلال العقد الماضي انجازات ملموسة في مجال تحقيق التعليم الأساس للجميع وتحسين الالتحاق بالدراسة في المرحلتين الثانوية وما بعد الثانوية وسد الفجوة بين الاناث والذكور. لكن أهم التحديات على المديين القريب والمتوسط يتمثل في الفوارق المناطقية ونوعية التعليم.

على صعيد التعليم الابتدائي، ارتفع معدل الالتحاق الصافي في المرحلة الابتدائية من ٩١,٥ ٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٩٧,١٪ عام ٢٠٠٧، بحيث تجاوز معدل التحاق الاناث (٩٩,٢٪) مثيله للذكور (٩٥٪)، وزادت نسبة التلاميذ الذين أنهوا الصف الخامس من ٩٥,٣ ٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٩٦,٣ ٪ عام ٢٠٠٧. وقد بلغ معدل معرفة القراءة والكتابة في الفئة العمرية (١٥ ـ ٢٤) ٩٧,٥٪.

زادت معدلات الالتحاق على كل مستويات التعليم، وتم سد الثغرة بين الذكور والاناث حتى أنها أصبحت عكسية لصالح الاناث. لكن زيادة معدلات الإلتحاق بالدراسة تفاوتت بحسب المناطق حيث بدت أكثر بروزا في المحافظات المتقدمة نسبيا.

غير أن العديد من المدارس، خصوصا في المناطق الحدودية، يفتقد التجهيزات الكافية ويعاني مشكلات في التغطية والنوعية. يضاف إلى ذلك تضرر أكثر من ١٥٪ من المدارس العامة جراء حرب تموز ٢٠٠٦ واضطرار أعداد كبيرة من المعلمين والتلاميذ إلى مغادرتها. لكن اعادة تأهيل هذا القطاع تسير بشكل جيد ويمول الجزء الأكبر من كلفة إعادة التأهيل من المساعدات.

جدول ٤ : المؤشرات المتعلقة بتحقيق تعميم التعليم الابتدائي

المؤشر (في المئة)	٢٠٠٠	٢٠٠٧
معدل الالتحاق الصافي في التعليم الابتدائي الذكور الإناث	٩١,٥ ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢	٩٧,١ ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ ٩٥ ٩٩,٢
نسبة التلاميذ الذين أنهوا الصف الخامس	٩٥,٣	٩٦,٣ (٢٠٠٣)
معدل معرفة القراءة والكتابة في الفئة العمرية ١٥ ـ ٢٤ سنة	٩٧,٥	

المرجع: الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في لبنان ـ الاونيسكو، المسودة الاولى، مكتب الاونيسكو في بيروت، حزيران ٢٠٠٧.

صادق لبنان على مختلف الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتعليم وكان آخرها الاتفاقية الدولية لبقاء الطفل وحمايته ونمائه (أيار ١٩٩١)، واتفاقية العمل الدولية رقم ١٣٨ التي تحدد الحد الأدنى لسن الاستخدام (٢٠٠٢).

كما أقر عدة قوانين تتعلق بحق المواطنين في التعليم كان آخرها قانون مجانية والزامية التعليم الابتدائي (القانون رقم ٦٨٦ تاريخ ١٦/٣/١٩٩٨)، والقانون رقم ٢٢٠ المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الصادر عام ٢٠٠٠ الذي أكد على حقهم بالتعليم. ويتم العمل حاليا على أن يشمل التعليم الالزامي والمجاني جميع الأطفال الملتحقين بالتعليم الأساس (الأطفال بين الأعمار ٦ و١٥ سنة).

وقد خضع نظام التعليم في لبنان خلال العقدين الأخيرين لمراجعة مستمرة تمثلت في «خطة النهوض التربوي في لبنان» (١٩٩٤)، وفي «الخطة الوطنية للتعليم للجميع» (٢٠١٥ ـ ٢٠٠٥)، وفي «الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في لبنان (٢٠٠٦). وقد أقرت «الخطة الوطنية للتعليم للجميع» في إطار التزام لبنان تنفيذ القرارات المتخذة في المنتدى العالمي للتعليم المنعقد في دكار في نيسان عام ٢٠٠٠. وتعبّر هذه الخطة عن الالتزام بتأمين تكافؤ فرص التعليم الجيد لابناء المجتمع اللبناني وتوفير شروط الالتحاق بالتعليم الأساس دون معيقات خارجية. ومن أهداف هذه الخطة تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم جيد ومجاني، ومتابعة هذا التعليم مع التركيز على البنات وأطفال المناطق المحرومة، وتحسين مستويات القراءة والكتابة لدى كبار السن بنسبة ٥٠٪ بحلول عام ٢٠١٥، ولاسيما لصالح النساء، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم في حدود العام ٢٠١٥.

وهناك مشروع الإنماء التربوي الذي وضع موضع التنفيذ عام ٢٠٠٤ بالتعاون مع البنك الدولي ويهدف إلى وضع السياسات وتطوير الخطط التربوية والاستمرار في تطوير المناهج واعتماد الطرائق الحديثة للتدريس وتحسين أداء المعلمين وبناء مقاييس التحصيل التربوي واستخدام التكنولوجيا وتعزيز خدمات الإدارة التربوية ووضع التشريعات اللازمة لتحسين العملية التربوية (الجمهورية اللبنانية، مجلس النواب، لجنة حقوق الانسان النيابية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، الخطة الوطنية لحقوق الانسان، سلسلة الدراسات الخلفية، الحق في التعليم).

٢ ـ ٣ المساواة بين الجنسين وتمكين النساء

يساوي الدستور اللبناني، منذ إقراره في العام ١٩٢٦، بين جميع اللبنانيين، وتؤكد مقدمته التي أضيفت في العام ١٩٩٠، إلتزام لبنان تطبيق أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسائر المواثيق الدولية المتعلقة بالمرأة.

وينص الدستور «أن اللبنانيين سواء لدى القانون يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة من دون ما فرق بينهم» (المادة ٧منه) و«ان لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة ـ لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينصها القانون» (المادة ١٢ منه).

لكن المرأة في لبنان لا تحظى بالفرص ذاتها كالرجل. وعلى رغم التقدم الذي تحقق في التعليم والصحة والتغذية، لا تحظى النساء بالفرص ذاتها كالرجال في المشاركة الاقتصادية والسياسية، كما لا تتمتع بالحماية والحقوق نفسها.

ويتمثل الإنجاز الأهم خلال السنوات الماضية في بلوغ المساواة بين الجنسين في التعليم إذ ارتفعت نسبة الاناث إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي من ٩٣٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٠٠٪ عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠. وفي العام ٢٠٠٤، بلغت نسبة الاناث ٥٣٪ من مجمل الخريجين في مؤسسات التعليم العالي.

وتبين الإتجاهات زيادة إسهام النساء في النشاط الاقتصادي. وقد مثلت صاحبات الاعمال واللواتي يعملن لحسابهن ١١,٢٪ من القوى العاملة النسائية بحسب نتائج الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية (٢٠٠٤)، علما أن عدد النساء المسجلات في نقابات المهن الحرة ارتفع ليبلغ ٥٧٪ في نقابة الصيادلة و٢٥٪ في نقابة المحامين و١٨,٨٦٪ في نقابة الأطباء في العام ٢٠٠٢ (الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، حصاد العشرية الأولى، ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٧). وارتفعت حصة النساء من العمالة المأجورة في القطاع غير الزراعي من ٧٢,٥٪ عام ١٩٩٧ إلى ٨٣,٣٪ عام ٢٠٠٥.

وتعود الحصة الأكبر من حيث توزع النساء العاملات على القطاعات الاقتصادية إلى قطاع الخدمات، ولاسيما أن المرأة في لبنان تتجه إلى العمل في القطاع المصرفي والتعليمي والصحي والسياحي.

وتعاني النساء تمييزا على صعيد مواقع صنع القرار والمشاركة في الحياة السياسية. ويتجلى شبه الغياب عن مواقع صنع القرار من خلال نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في المجلس النيابي التي ارتفعت من ٢,٣ عام ٢٠٠٠ إلى ٣,٩ عام ٢٠٠٥. لكن لأول مرة في تاريخ لبنان، ضمت الحكومة اللبنانية التي شكلت في ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٤ سيدتين من أصل ٣٠ وزيرا تبوأتا وزارة الصناعة ووزارة دولة، وتم تعيين قاضية لمنصب نائب عام تمييزي في ١١/ ١١/ ٢٠٠٤، وبلغ عدد القاضيات في القضاء العدلي ١٢٧ من أصل ٤٣٤، وفي القضاء الإداري ١١ من أصل ٤٣، وفاق عدد الإناث من القضاة المتدرجين عدد الذكور في القضائين العدلي والإداري. وفي شباط ٢٠٠٧، وللمرة الأولى، تم تعيين قاضية في منصب رئيسة محكمة التمييز العسكرية (الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، حصاد العشرية الأولى، ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٧).

إن القيم السائدة والعادات والأعراف والتقاليد الإجتماعية الموروثة عبر الأجيال تكرس الإتجاهات التمييزية بين الجنسين. وعلى رغم الجهود التي بذلت في «خطة النهوض التربوي» لإدماج قضايا النوع الإجتماعي في المناهج التربوية ومواد التدريس، لا تزال هذه الأخيرة متحيزة إلى حد كبير لناحية الذكور. وهذا ما أظهرته دراسة «تحليل محتوى الكتب من ناحية احتوائها على القضايا السكانية بما فيها مفاهيم النوع الاجتماعي والصحة الانجابية» التي تم تنفيذها في إطار مشروع «التربية السكانية: الصحة الانجابية والنوع الاجتماعي في المدارس» الذي تنفذه وزارة التربية والتعليم العالي، المركز التربوي للبحوث والإنماء بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان. ويتمثل الهدف الأساس لهذا المشروع في كسب تأييد المسؤولين وصانعي القرار في القطاع التربوي لإدخال التربية السكانية بما فيها قضايا الصحة الانجابية والنوع الاجتماعي في المناهج التعليمية وضمن الأنشطة اللاصفية.

جدول ٥ : مؤشرات القضاء على التمييز بحسب الجنس

المؤشر (في المئة)	١٩٩٥	١٩٩٩/ ٢٠٠٠	٢٠٠٥
نسبة الإناث إلى الذكور في الابتدائي والثانوي والجامعي	٩٣	١٠٠	١٠٠
حصة النساء من العمالة المأجورة في القطاع غير الزراعي		٧٢,٥ *(١٩٩٧)	٨٣,٣ *(٢٠٠٤)
نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في المجلس النيابي		٢,٣	٣,٩

المرجع: الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في لبنان، مرجع سبق ذكره

* الأحوال المعيشية للأسر في لبنان، مصدران سبق ذكرهما

انكبت القطاعات والهيئات الرسمية والأهلية كافة المعنية بقضايا المرأة وحقوق الانسان خلال العقود الماضية على العمل من أجل حقوق المرأة كجزء من حقوق الانسان. وفي هذا الإطار، صدّق لبنان على عدد من اتفاقيات الامم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، خاصة ما يتعلق بالعمل الليلي والتساوي في الأجر وعدم التمييز في مجال التعليم وفي الاستخدام والمهن وحقوق المرأة السياسية وإتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المراة سنة ١٩٧٩، وقد أبرمها لبنان سنة ١٩٩٦ (تحفّظ على أجزاء ومقاطع تتعلق بالبنود المتعلقة بالجنسية والحياة العائلية والتحكيم). وقد تمثلت الانجازات على صعيد القوانين بإدخال تعديلات على قانون الموظفين وقانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي وقانون العقوبات. وتسير عملية تنزيه القوانين اللبنانية من الأحكام التمييزية ضد المرأة بانتظام. لكن قانون العقوبات اللبناني لا يزال يحتوي على أحكام تميّز بين الرجل والمرأة في جرائم الشرف وأحكام الزنا والإجهاض والإعتداء على العرض والبغاء. ولا تزال هناك نصوص قانونية مُجحفة بحق المرأة في قوانين الموظفين والضمان الاجتماعي وقانون الجنسية والأحوال الشخصية، علما أن هذه الأخيرة محيّدة في الوقت الحاضر عن دائرة المواضيع المطروحة للبحث.

٢ ـ ٤ وفيات الأطفال

على رغم تحسن الأوضاع الصحية للبنانيين، وتوفير فرص حصولهم على الرعاية الصحية العلاجية، والجهود المبذولة من قبل وزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون الاجتماعية والقطاع الأهلي في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للرعاية الصحية الأولية المبنية على تطوير شبكة شاملة من المراكز الصحية الموزعة في شكل متساوٍ على جميع المناطق وتشمل كل عناصر الرعاية الصحية الأولية بما فيها الصحة الإنجابية، يعاني القطاع الصحي خلل أساسي يتمثل في هيمنة القطاع الخاص في مجال تأمين الخدمات الصحية وتفاوت توزيعها كمّاً ونوعاً بين مختلف المناطق اللبنانية لصالح تمركز شديد في بيروت وجبل لبنان، والإستثمار الزائد في القدرات الاستشفائية والتكنولوجيا العالية، وغلبة الجانب العلاجي على الجانب الوقائي والرعاية الصحية الأولية بالنسبة إلى الإنفاق الحكومي. وفي هذا المجال لا بد من الاشارة الى ارتفاع الانفاق العام على الصحة معبرا عنه بحصة الخدمات الصحية من الناتج الوطني الاجمالي التي تبلغ حوالى ١٢ في المئة، مقابل وضع صحي ليس أفضل مما هو سائد في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، ما يطرح مشكلتي الفعالية والانصاف في توزيع الخدمات الصحية.

ويشكل تطور معدلي وفيات الرضع والاطفال أفضل مؤشر على تحسن الأوضاع الإجتماعية والصحية. فقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من ٣٢ في الألف خلال الفترة ١٩٩١ ـ ١٩٩٥ إلى ١٩ في الألف خلال الفترة ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٣، وانخفض معدل وفيات الرضع من ٢٨ في الألف إلى ١٨,٦ في الألف بين الفترتين نفسهما. إلا أن هذان المعدلان يشهدان تباينات واضحة بين المحافظات حيث يصلان إلى أقصى مستوياتهما في البقاع والشمال وأدناهما في بيروت وجبل لبنان.

وتبين الدراسات أن ٩٠٪ من الوفيات بين الأطفال دون الخامسة من العمر تحدث خلال فترة ما بعد الولادة أو الأسابيع الاربعة الاولى من العمر. وتعزى أسباب تلك الوفيات إلى الولادة المبكرة، والتشوهات الخلقية، وتعثر الوضع،

والالتهابات الحادة، ونقص المشورة في فترة ما قبل الولادة. كما أن أمراض الجهاز التنفسي لا تزال من الأمراض الأكثر تكرارا والسبب الأكثر أهمية لوفاتهم قبل بلوغهم سنة من عمرهم.

ولا تزال الحصبة سببا مهما لمرضيّة الأطفال مع أن تغطية التحصين ضدها تشهد ازديادا. فقد بلغت نسبة الأطفال (١٢ ـ ٢٣) شهرا الذين تلقوا لقاح الحصبة قبل بلوغهم السنة الأولى من عمرهم ٨٢,٩٪ في العام ٢٠٠٠، علما أنه لم تسجل أي حالة وفاة بسبب الحصبة في السنوات الأخيرة. وقد لوحظت فوارق في التحصين ضد الحصبة بين المحافظات، فارتفعت النسبة في بيروت وجبل لبنان والجنوب عن المستوى الوطني في حين انخفضت عنه في البقاع والشمال.

جدول ٦ : مؤشرات خفض وفيات الأطفال

المؤشر	١٩٩٦*	٢٠٠٤**
معدل الوفيات دون الخامسة (في الألف)	٣٢,٢	١٩,١
ذكور	٣٣,٠	١٤,٨
اناث	٣١,٢	٢٢,٠
معدل وفيات الرضع (في الألف)	٢٨	١٨,٦
ذكور	٢٨,٢	١٣,٢
اناث	٢٧,٦	١٩,٢
نسبة الأطفال (١٢ ـ ٢٣) شهرا الذين تلقوا لقاح الحصبة قبل بلوغهم العام الأول (في المئة)		٨٢,٩ (٢٠٠٠)***

المصادر:

* المسح اللبناني لصحة الام والطفل، سبق ذكره.

** الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر في لبنان، سبق ذكرها.

*** الجمهورية اللبنانية، إدارة الاحصاء المركزي بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للطفولة، وضع الأطفال في لبنان ٢٠٠٠.

التزم لبنان بحقوق الطفل وبالسعي قدما من أجل تحسين أوضاعه من خلال مبادرات على المستويين الرسمي والأهلي. على المستوى الرسمي، صادق البرلمان اللبناني على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل دون أي تحفظات، كما بادر إلى تأليف اللجنة البرلمانية لحقوق الطفل في العام ١٩٩٢ التي ضمت في صفوفها برلمانيين وخبراء ناشطين من المجتمع الأهلي. وقد أخذت هذه اللجنة على عاتقها مهمة اقتراح استحداث قوانين تضمن حقوق الطفل وتعديلها والغائها حتى تكون منسجمة مع مبادئ اتفاقية الطفل وبنودها. وفي العام ١٩٩٤ أنشىء المجلس الأعلى للطفولة ليشكل الإطار الوطني الاستشاري لتفاعل القطاعين الرسمي والأهلي من أجل متابعة إعمال حقوق الطفل بالتعاون مع المنظمات الدولية (الخطة الوطنية لحقوق الانسان، سلسلة الدراسات الخلفية، حقوق الطفل).

في إطار الاجراءات الوقائية لبقاء الأطفال على قيد الحياة، بدأ تنفيذ البرنامج الوطني للتحصين عام ١٩٨٧ بهدف التغطية الشاملة لكل البلاد عبر شبكة تتألف من ٧٠٠ مستوصف ومركز صحي ووحدات متنقلة. ويتضمن البرنامج اعطاء الطفل لقاحات ضد الشاهوق والخانوق والكزاز والثلاثي وشلل الأطفال والحصبة. ومع ذلك، تبين دراسة حديثة قامت بها وزارة الصحة أن ٦٠٪ فقط من الأطفال استكملوا لقاحاتهم عبر القطاع العام في العام ٢٠٠٧ في ظل عدم توافر معلومات حول تغطية القطاع الخاص للقاحات. وتبقى الحصبة سببا مهما لمرضيّة الاطفال بسبب حالات عدم التلقيح المبلغ عنها، وارتفاع حالات الحصبة لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان في المنطقة العربية عموما.

٢ ـ ٥ صحة الأمهات

يشير تطور مؤشرات صحة الام إلى تحسن الأوضاع المتعلقة بالصحة الانجابية خلال العقد الماضي. فقد إنخفض معدل وفيات الامهات من حوالى ١٠٤ لكل مئة ألف ولادة حية في العام ١٩٩٦ إلى ٨٦,٣ لكل ألف ولادة حية في العام ٢٠٠٤ (هاتان النتيجتان مبنيتان على معطيات متراكمة تعود إلى الاثنتي

عشرة سنة الماضية وعلى الحالات المرصودة، وبالتالي يتعين التعامل معهما بحذر). وانخفض معدل الخصوبة الكلية من نحو ٢,٥ خلال الفترة (١٩٩١ ـ ١٩٩٥) إلى ١,٧ خلال الفترة (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٣)، ومعدل الخصوبة للفئة العمرية ١٥ ـ ١٩ سنة من ٣٠ في الالف إلى ١٨ في الألف بين الفترتين المذكورتين. ارتفعت أيضا نسبة النساء المتزوجات اللواتي يستخدمن وسائل تنظيم الاسرة من ٦١ ٪ عام ١٩٩٦ إلى ٦٣ ٪عام ٢٠٠٠، ونسبة اللواتي يستخدمن الوسائل الحديثة من ٣٧,٢٪ إلى ٤٠,٥ ٪ خلال الفترة نفسها.

إن معدل وفيات الامهات هو نتاج عوامل عدة اهمها الرعاية خلال فترة الحمل وما بعد الوضع، والوضع باشراف طاقم صحي مؤهل. وقد ازدادت نسبة النساء اللواتي حصلن على الرعاية الصحية خلال فترة الحمل من ٣٤,٢ ٪ عام ١٩٩٦ إلى ٧٠,٥ ٪ عام ٢٠٠٤، وارتفعت نسبة الولادات التي تتم باشراف طاقم صحي مؤهل من ٨٩٪ عام ١٩٩٦ إلى ٩٨,٢٪ عام ٢٠٠٤. وقد تفاوتت هذه النسبة الأخيرة بحسب المحافظة فبلغت أقصاها في بيروت (١٠٠٪) وأدناها في الشمال (٩٥,٦ ٪)، ما يستدعي بذل المزيد من الجهود لردم الهوة الموجودة بين المناطق.

جدول ٧: مؤشرات تحسين صحة الأمهات

المؤشر	١٩٩٦*	٢٠٠٠**	٢٠٠٤***
معدل وفيات الأمهات (لكل مئة ألف ولادة حية)	١٠٤ (١٩٨٤)		٨٦,٣ (١٩٩٢)
نسبة الولادات التي تمت بأشراف طاقم صحي مؤهل (في المئة)	٨٩		٩٨,٢
معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة (في المئة)	٦١	٦٢,٦	
معدل استخدام الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة (في المئة)	٣٧,٢	٤٠,٥	
معدل الخصوبة في الفئة العمرية ١٥ ـ ١٩ (في الألف)	٣٠		١٨

جدول ٧: مؤشرات تحسين صحة الأمهات

المؤشر	١٩٩٦*	٢٠٠٠**	٢٠٠٤***
نسبة الحوامل اللواتي تابعن حملهن (٤ مرات وأكثر)	٣٤,٢		٧٠,٥
الحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة	١٣		

المصادر:

* المسح اللبناني لصحة الام والطفل، سبق ذكره.

** وضع الأطفال في لبنان٢٠٠٠، سبق ذكره.

*** الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر في لبنان، سبق ذكره.

ويعود التحسن الذي طرأ على حصول النساء على الرعاية الصحية خلال فترة الحمل في شكل أساس إلى أتساع خدمات الصحة الإنجابية في إطار الرعاية الصحية الأولية، عبر المراكز الصحية ومراكز الخدمات الإنمائية المنتشرة في كل الاقضية اللبنانية وعددها ٤٣٠ مركزا، منذ بدء تنفيذ برنامج الصحة الإنجابية في العام ١٩٩٧ من قبل وزارتي الصحة العامة والشؤون الإجتماعية. ومن شأن التحسن الذي سيطرأ لاحقا في نسبة النساء اللواتي يسعين إلى الحصول على الرعاية في فترة ما قبل الوضع، خصوصا في المناطق المحرومة، أن يزيد فرص تخفيض معدل وفيات الامهات ويحقق بالتالي الغاية الموضوعة (٢٦ لكل مئة ألف ولادة حية بحلول ٢٠١٥).

ويجرى معظم الولادات في المستشفيات أو في دور الولادة. وتتناقص نسبة الولادات التي تجرى على أيدي القابلات التقليديات (الدايات) في المناطق المحرومة، مثل عكار التي تحظى بأعلى نسبة، بحيث تدنت من ٢٤ في المئة عام ١٩٩٠ إلى ١٨ في المئة عام ١٩٩٥ وإلى ٩ في المئة عام ٢٠٠٠.

وترتبط الفوارق المناطقية في الأوضاع المتعلقة بالصحة الانجابية بالاختلافات المتعلقة بفرص الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الإنجابية المناسبة ومدى توافرها فضلا عن توافر الخدمات الاساسية من شبكات المياه

الصالحة للاستعمال والشرب، والصرف الصحي، ووسائل التخلص من النفايات. . .

٢ ـ ٧ الاستدامة البيئية

تتلخص المشاكل البيئية الاساسية في لبنان في تلوث الهواء بسبب عوادم السيارات، الصرف الصحي، النفايات الصلبة، النفايات الصناعية ونفايات المستشفيات، المقالع والكسارات التي تستثمر عشوائيا مما أعاق تأهيلها كمساحة خضراء، المبيدات الزراعية، انجراف وتدهور التربة وعشوائية استعمال الاراضي. وبرغم هذه المشاكل، صنّف لبنان في بداية العام ٢٠٠٦ في المرتبة ٣٦ من أصل ١٣٣ بلدا وجاء في المرتبة الأولى بين البلدان العربية من حيث «دليل الاداء البيئي».

لكن هذا التميز في الاداء لم يدم طويلا إذ جاءت حرب تموز ٢٠٠٦ لتلحق أضرارا جسيمة بالبيئة: فقد أصيبت شبكات المياه بأضرار جسيمة في كل البلدات والمدن المستهدفة بالعمليات الحربية. في الضواحي الجنوبية لمدينة بيروت، تضرّر أحد الخطين الرئيسين لإمداد المنطقة بالمياه، في حين انقطع الآخر جزئيا. دُمّرت أيضا شبكات التوزيع المحلية. كما تعطّلت أنظمة المجارير وجمع القمامة. عانت مناطق أخرى مثل بعلبك والنبطية من الأضرار في أنظمة الضخ والتخزين والتوزيع. إضافة إلى ذلك، أدى القصف الجوي إلى إصابة خزانات الوقود لمحطة الجية لتوليد الطاقة الواقع على بعد ٣٠ كيلومترا جنوب العاصمة بيروت. تسرّب حوالى ١٥ ألف طن من زيت الوقود إلى البحر وانتشر على مسافة ١٥٠ كيلومترا من الشاطئ اللبناني. وقد أشارت فرق عمل تقويم الوضع إلى تعرّض مناطق الجية والدامور والأوزاعي وبيروت والضبية وجونية وطبرجا وجبيل والهري للتلوث على نطاق واسع.

إلى جانب هذه الأضرار التي لحقت بالبيئة، شهدت السنوات الماضية الأخيرة زيادة مساحة الأراضي المحمية حفاظا على التنوع الحيوي لتبلغ أكثر من ٢١٢٠٠ هكتارا في العام ٢٠٠٧، مع الاشارة إلى إسهام المجتمعات المحلية في

تطوير وتنفيذ نظم الحماية التي أنشأتها وتشرف عليها وزارة البيئة. وتقدّر الاراضي الصخرية والمجللة وغير المزروعة بحوالى ٥٢ في المئة من الاراضي اللبنانية. أما الاراضي المزروعة التي تقع معظمها في السهول الساحلية وسهل البقاع، فتشكل ٢٥ في المئة من الاراضي اللبنانية. وقد تدهور الغطاء الحرجي، فصغرت الأراضي الحرجية من ٢٠ في المئة إلى أقل من ٦ في المئة. وادت الهجرة الداخلية، بسبب الفقر والحرب، إلى كثافة سكانية على طول الشريط الساحلي وخاصة العاصمة بيروت، وقضت على ٨٠ في المئة من السهول الساحلية التي كانت مناطق زراعية.

بالإضافة إلى ارتفاع مساحة الأراضي المحمية، سجل بعض مؤشرات الاستدامة البيئية تحسنا واضحا: ارتفعت نسبة الاراضي المكسوة بالغابات من ١٣ في المئة عام ١٩٩٦ إلى ٢٥ في المئة عام ١٩٩٩، وانخفض استهلاك مواد الـ CFC المستنفدة طبقة الاوزون من ٥٢٧,٣ طن عام ٢٠٠٣ إلى ٢١٨,٧ طن عام ٢٠٠٦، ومواد MeBr من ٢٠٢ طن في العام ١٩٩٩إلى ٧٠,٢ طن عام ٢٠٠٦. لكن انبعاثات غازات الدفيئات ارتفعت إلى ١٨١٤٧ طن من غاز ثاني اكسيد الكربون عام ١٩٩٩.

تركز عمل الحكومات المتعاقبة على تاهيل البنى التحتية والخدمات مثل مياه الشرب والاستعمال وقطاعات الكهرباء والاتصالات. في العام ٢٠٠٤، قدرت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نظيفة ب٥٦,٧٪، ونسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي المناسبة ب ٦٧,٤٪ بعدما كانت ٣٧٪ عام ١٩٩٦.

جدول ٩: مؤشرات الاستدامة البيئية

المؤشر (في المئة)	١٩٩٦	٢٠٠٤
نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نظيفة		٥٦,٧
نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي المناسبة	٣٧	٦٧,٤

صادق لبنان على مختلف الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة وكان آخرها توقيعه على اتفاقية استكهولم الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة بتاريخ ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٢. لكن تبقى مواثيق دولية عدة لم يصادق عليها لبنان منها اتفاقية روتردام الخاصة باجراء الموافقة المسبقة العلم على بعض الكيماويات والمبيدات الخطرة في التجارة الدولية.

وقد تم تكريس حق الانسان في لبنان ببيئة سليمة مع اقرار قانون حماية البيئة رقم ٤٤٤ تاريخ ٢٩ تموز ٢٠٠٢. كما أنشأ هذا القانون المجلس الوطني للبيئة الذي لم يتم اصدار مرسوم تأليفه حتى الآن.

وفي إطار السعي إلى التطبيق الفعلي للمبادئ المكرّسة في قانون حماية البيئة، أقر المجلس النيابي هيكلية جديدية لوزارة البيئة بموجب القانون رقم ٦٩٠ تاريخ ٢٦/ ٨/ ٢٠٠٥ الذي وضع البيئة في عداد النظام العام وخصها بشرطة بيئية لضمان حق كل مواطن ببيئة سليمة، وكرّس الدور التشريعي والرقابي والتوجيهي للوزارة، وجسد اللامركزية الادارية عبر انشاء دوائر اقليمية من شأنها تسهيل عمل المواطن. أما مشروع المرسوم التطبيقي لهذا القانون، فهو قيد المراجعة لدى الجهات المعنية (الخطة الوطنية لحقوق الانسان، سلسلة الدراسات الخلفية، الحق في بيئة سليمة).

ثالثا: الاستجابة لتداعيات حرب تموز ٢٠٠٦

كان وقع حرب تموز ٢٠٠٦ قاسيا جدا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. إلا أن المجتمع الدولي تجاوب بسرعة لدعم جهود الاغاثة وإعادة الإعمار. فقد تلقى لبنان من خلال مؤتمر النهوض المبكر للبنان الذي انعقد في ٣١ آب ٢٠٠٦ في ستوكهولم وعودا بالدعم بحوالى ٩٠٠ مليون دولار (تشتمل على جزء هام مما تبرعت به بعض الدول العربية وصناديقها) لتغطية حاجات المساعدات الانسانية وجهود التعافي المبكر والنهوض. وأمّن هذا الدعم المالي الظروف لعودة ربع اللبنانيين الذين هجّروا خلال الحرب إلى منازلهم وإعادة بناء

البنية التحتية بحدها الأدنى وتأمين الخدمات الاجتماعية والنشاطات المولّدة للدخل.

٣ ـ ١ مبادرات الشباب خلال الحرب

ساهم الشباب ـ من خلال الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية ـ بشكل فعّال خلال الحرب في أعمال الاغاثة ومساعدة السكان في المناطق المنكوبة بالاضافة إلى اسهامهم في مختلف المشاريع التي تم انشاؤها بعد الحرب لدعم الأوضاع المعيشية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المحرومة والمنكوبة. سنذكر هنا بعض تلك المبادرات والمشاريع:

في إطار «اتفاقية حقوق الطفل» وحق المراهقين بالمشاركة والحماية من العنف والاساءة والاستغلال والتمييز على وجه التحديد، شارك عدد كبير من الشباب والشابات المتطوعين في نشاطات الترفيه والتوعية (في مجالات الصحة والوقاية والحماية من خطر الألغام...). كما كانت لهم مبادرات في البرامج المتعلقة ببناء السلام وحل النزاع، وفي مجالات تطوير المهارات والقدرات واكتساب تجارب في كيفية المشاركة في أعمال الاغاثة. ولا بد هنا من ذكر بعض البرامج التي وضعها المراهقون والشباب أنفسهم، مثل «صوب الضو» وهو عبارة عن حافلة تجوب المناطق المستهدفة وتقوم بنشاطات ترفيهية للاطفال وتوعية حول النظافة والقنابل العنقودية، و«OffreJoie» وهي منظمة غير حكومية أخذت على عاتقها اعادة بناء المدراس الرسمية المدمّرة وتأهيلها في قريتي حولا وميس الجبل حيث ساهم الطلاب الشباب كل في مجال اختصاصه، و«Bridging National Solidarity» وهو برنامج يستهدف الشباب الذين تعرضوا مباشرة لأثر الحرب كما الذين لم يتعرضوا مباشرة لأثرها، من أجل البحث عن مخارج مشتركة للتضامن بعيدا من الانقسامات السياسية والمذهبية من خلال الحوار المتبادل وانشاء مشاريع تعكس قيم المواطنية والأسس المتينة لتعايش مستدام. وقد تمثل أهم النشاطات في تنظيم ورش عمل لتدريب مدربين وخلوات في نهاية الاسبوع ومخيمات صيفية وانشاء نوادي العاملين على التغيير (Agents change Clubs).

٣ ـ ٢ دور القطاع الشبابي في المشاريع بعد الحرب

- في إطار «مشروع دعم الأوضاع المعيشية في الجنوب» (بالشراكة مع الاتحاد الاوروبي) وعلى وجه التحديد «مشروع نزع الألغام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جنوب لبنان» (بالشراكة مع مركز تنسيق عمليات نزع الألغام في جنوب لبنان التابع للأمم المتحدة) في منطقة النبطية وجزين وصيدا، تم نزع الألغام من خلال انشاء نواد شبابية لدعم الشباب وتحفيزهم على المشاركة الفعالة. وقد تم حتى الآن تأسيس ٩ تجمعات شبابية في قضاء النبطية، وتنظيم ٨ ورشات عمل حول التخطيط الاستراتيجي، ومخيم صيفي حول مواضيع حل النزاع والتربية على اللاعنف بالإضافة إلى ورشة عمل حول موضوع المراهقة شارك فيها ٣٥ شاب وشابة من قضاء النبطية.

وفي إطار مشروع البلديات، تم تنظيم ٣ ورشات عمل شارك فيها شباب وشابات حول مواضيع المشاركة المحلية والتخطيط الاستراتيجي وكيفية كتابة مشروع استفادت منها بلديات أقضية النبطية وجزين وصيدا.

- ضمن «مشروع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في عكار»، تمثل أهم الانجازات على صعيد القطاع الشبابي في تنظيم ورشة عمل حول المواطنية، تنظيم أنشطة محلية (رسم جداريات وتشجير واصدار مجلة شبابية في بلديتين)، إقامة المخيم الشبابي الثاني الذي تمحورت موضوعاته حول حل النزاعات، المواطنية، بناء المجموعة، ديناميكية المجموعة، تبادل الخبرات بين المجموعات الشبابية، ملتقى الشباب الثاني حول الواقع التربوي والحياة الثقافية في عكار.

٣ ـ ٣ جمع المعلومات واجراء الدراسات التقويمية بعد الحرب

في إطار الدورة الحالية (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٦) الممددة حتى نهاية ٢٠٠٩ لبرنامج التعاون بين الحكومة اللبنانية والامم المتحدة في لبنان، تم تنفيذ عدة

دراسات تمحورت حول تقويم تعرض بعض الفئات الاجتماعية للمخاطر ومنها ربات الاسر، والسكان ذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن، بالإضافة إلى دراسات أخرى تناولت جهوزية المنظمات غير الحكومية والنوادي الاجتماعية والمستوصفات واستجابتها حيال تأمين الخدمات للمسنين، وتقويم استجابة مراكز الخدمات الانمائية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في خلال الحرب وجهوزيتها لتلبية الاحتياجات المستجدة بعدها. كما نفذت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع البنك الدولي دراسة تقويمية للأوضاع الاجتماعية وسبل معيشة السكان بعد الحرب.

رابعا: التوجهات المستقبلية

في بيانها الوزاري الذي قدمته إلى مجلس النواب، أخذت «حكومة الارادة الوطنية الجامعة» (٨/٨/٢٠٠٨) على عاتقها وضع برنامج عمل واقعي يتناول أولويات المرحلة القريبة المقبلة من خلال سياسات عامة تتضمن توجهات على المدى الطويل وفي مختلف المجالات.

- على **صعيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية**، سيتم العمل على: (١) تحقيق معدلات نمو اقتصادي تعيد لبنان إلى مسار النمو المستدام واجتذاب الاستثمارات العربية والاجنبية المباشرة التي تسهم في إيجاد فرص العمل الجديدة وفي تحسين الوضع المعيشي للمواطنين، وتعزيز وضع المالية العامة للدولة وخفض نسبة الدين العام إلى حجم الاقتصاد الكلي بوتيرة مضطردة. (٢) تحسين استهدافات وفعالية الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة إلى عموم المواطنين وتطوير برامج مساعدات اجتماعية هادفة تطاول الفئات المهمشة والأكثر حاجة، فضلا عن تعزيز نظام الحماية الاجتماعية ومتابعة تنفيذ مشاريع إصلاح مؤسسة الضمان الاجتماعي. (٣) الالتزام بسياسة الاصلاح الاقتصادي التي تقدم بها لبنان إلى مؤتمر دعم لبنان (باريس ٣) والعمل على تنفيذها على شكل برامج وسياسات وإصلاحات

قطاعية مع الأخذ في الاعتبار ما استجد من متغيرات اقتصادية ومالية محلية ودولية.

- في مجال **تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو**: المضي بتنفيذ برنامج النهوض الاقتصادي، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وايلاء المؤسسات الناشئة التي تسمح للشباب بالانخراط في القطاعات الانتاجية وترسخ بقاءهم في الوطن، وإشراك أكبر للشباب وللمرأة اللبنانية في بناء الاقتصاد من خلال إعطائهم فرصا أكبر في قيادة الإدارات والمؤسسات العامة.

- على صعيد **تعزيز الحماية الاجتماعية**، السعي إلى الحد من ظاهرة الفقر المدقع وصولا إلى القضاء عليها وفق الأهداف الانمائية للالفية، ووضع استراتيجية تنمية اجتماعية شاملة متوسطة الأمد تكون خطوة أولى نحو تحسين كفاءة الانفاق الاجتماعي وفعاليته، وخفض التفاوت المناطقي في مؤشرات التنمية عبر توزع أفضل للإنفاق العام، وتشجيع الاستثمار والنشاطات في المناطق الأكثر حرمانا، وتحسين آليات الاستهداف الاجتماعي، واستكمال اصلاح اجهزة التغطية الاجتماعية، وزيادة الفعالية والتآزر بين القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجهات الدولية المانحة بغية منع الازدواجية في تقديم الخدمات بين الوزارات والهيئات المعنية بالشأن الاجتماعي.

- في مجال **الخدمات الصحية**، سيتم التقدم على مسار خطة الاصلاح الصحي الشامل بهدف تأمين تغطية صحية رعائية واستشفائية واقعية وعملية للمواطنين غير المضمونين كافة.

- على **صعيد التربية والتعليم العالي**، ستستمر ورشة النهوض التربوي واعتبار العملية التربوية قضية وطنية كبرى تقوم على اساس أن الانسان في لبنان هو الثروة الاساسية، وعلى وجوب تعزيز الشراكة التربوية الكاملة والمتوازنة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. كما سيتم وضع الاطر اللازمة لادماج مفاهيم تعليمية جديدة، وفي مقدمتها التعليم التنموي.

- على **الصعيد البيئي**، سيتم السعي إلى تحقيق تنمية بيئية مستدامة عبر تدعيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص محليا واقليميا ودوليا، وادماج المبادئ البيئية في سياسات وبرامج القطاعات الانمائية كافة، وتفعيل دور وزارة البيئة التشريعي والرقابي والتوجيهي.

وتتولى حاليا لجنة حقوق الانسان النيابية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي إعداد الخطة الوطنية لحقوق الانسان في لبنان. وترتكز هذه الخطة على سلسلة دراسات خلفية تعالج الحقوق في مختلف المجالات ومنها المرأة والطفل والعمل والضمان الاجتماعي والتعليم والسكن والاعاقة والصحة والبيئة والقضاء وحرية التعبير والرأي... وصولا إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين وغير الفلسطينيين.

لائحة المراجع

بالعربية:

١ ـ الجمهورية اللبنانية ـ جامعة الدول العربية، وزارة الصحة العامة، المسح اللبناني لصحة الام والطفل، التقرير النهائي، بيروت ١٩٩٦.

٢ ـ الجمهورية اللبنانية ـ جامعة الدول العربية، وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان، مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦.

٣ ـ الجمهورية اللبنانية، رئاسة مجلس الوزراء، ادارة الاحصاء المركزي، الاوضاع المعيشية للاسر في عام ١٩٩٧، العدد ٩، بيروت، شباط ١٩٩٨.

٤ ـ الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

٥ ـ الجمهورية اللبنانية، إدارة الاحصاء المركزي بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للطفولة، وضع الأطفال في لبنان ٢٠٠٠.

٦ ـ الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، اللجنة الوطنية الدائمة للسكان، الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في لبنان، ١٦/٨/٢٠٠١.

٧ ـ الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، ادارة الاحصاء المركزي، برنامج الامم المتحدة الانمائي، الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر ٢٠٠٤.

٨ ـ الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، اللجنة الوطنية الدائمة للسكان، القضايا السكانية في لبنان بعد مرور عشر سنوات على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ١٩٩٤ (إعداد الدكتورة حلا نوفل)، التقرير الوطني ٢٠٠٤.

٩ ـ الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، التقرير الرسمي الثالث حول إتفاقية الغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة. بيروت، أيار ٢٠٠٦.

١٠ ـ الجمهورية اللبنانية، وزارة التربية والتعليم العالي، المركز التربوي للبحوث والإنماء بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان، القضايا السكانية بما فيها الصحة الانجابية والنوع الاجتماعي في الكتب المدرسية (اعداد التقرير النهائي الدكتورة حلا نوفل). مشروع انشطة تحضيرية لادخال التربية السكانية في المناهج والنشاطات التربوية واللامنهجية في المدارس، المركز التربوي للبحوث والإنماء، ٢٠٠٦.

١١ ـ الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، تطور خارطة أحوال المعيشة في لبنان بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٤. مشروع «بناء القدرات للحد من الفقر»، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.

١٢ ـ الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، خارطة الفقر البشري وأحوال المعيشة في لبنان ٢٠٠٤. مشروع «بناء القدرات للحد من الفقر»، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.

١٣ ـ الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، حصاد العشرية الأولى، ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٧.

١٤ ـ الجمهورية اللبنانية، رئاسة مجلس الوزراء، المؤتمر الدولي لدعم لبنان باريس ٣ ـ رفيق الحريري، كانون الثاني٢٠٠٧.

١٥ ـ الجمهورية اللبنانية، مجلس الانماء والاعمار، تقرير تقدم العمل، تموز ٢٠٠٨.

١٦ ـ الجمهورية اللبنانية، مجلس النواب، لجنة حقوق الانسان النيابية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، الخطة الوطنية لحقوق الانسان، سلسلة الدراسات الخلفية.

بالأجنبية:

1 - Université Saint-joseph, Faculté des Lettres et des Sciences humaines, L'Emigration des Jeunes Libanais Et Leurs Projets d'Avenir. Premiers résultats, Juin 2008.

2 - The Government of Lebanon, Setting the stage for long term reconstruction: The national early recovery process. Stockholm Conference for Lebanon's Early Recovery, 31 August 2006.

3 - République Libanaise, Présidence du Conseil des Ministres, Administration Centrale de la Statistique, Compendium Statistique National Sur Les Statistiques De L'Environnement Au Liban 2006.

4 - International Labour Organization, Regional Office for Arab States, An ILO Post Conflict Decent Work Programme for Lebanon. Report of the September 2006 Multi- disciplinary Mission to Lebanon.

5 - United Nations Development Programme, Ministry of Social Affairs, Poverty, Growth and Income distribution in Lebanon. August 2008.

6 - United Nations Development Programme, Human Development Report 2007/2008.

لماذا يتقدّم الغرب ويتخلّف المشرق في المنشورات التاريخية؟

الياس القطّار(*)

تحتل المنشورات التاريخية حيّزاً كبيراً من ضمن إنتاج العلوم الإنسانية في الغرب الأوروبي، حتى لا نقول الإنتاج الأكبر.

ويتّخذ طبع الكتاب الواحد صيغاً متعدّدة تناسب مداخيل الناس وفئاتهم الثقافية. فإلى جانب الطبعة العلمية البحتة، تقوم طبعات ميسَّرة بالنص الحرفي لمتن الكتاب دون حواشيه، وبعضها مختصراً لمتنه، فيُعرض مبسطاً للقارىء العادي وبأسعار مقبولة جدّاً، بحيث أنّ أشكال الطبعات تتعدّد والمطلوب واحد، هو إيصال الرسالة من نشر هذا الكتاب. والإقبال على شراء وقراءة هذا الإنتاج يكون عادة بحجمه.

هذه الملاحظة يمكن أن يستقصيها من يتردّد على عاصمة مهمّة، كالعاصمة الفرنسية باريس، حيث يُفاجأ أنّ روّاد شراء الكتب في المكتبات الكبرى، يتزاحمون أمام صناديق البيع، كما يتزاحم المشترون للحاجيّات المنزلية، وهو أمر غير مألوف في العواصم العربية، وحتى في معارض الكتب فيها، حيث الزائرون عادة كثر والمشترون قلّة. بحيث أنّ معارض الكتب تتحوّل إلى وسيلة للترويح عن النفس ولقاء بعض المعارف، أو لاستجداء جيوب بعض الأصدقاء مع التوقيع على الكتب الصادرة حديثاً، وهذا الواقع لا يسري على السياسيين والنافذين الذين يُقبِل الناس على شراء كتبهم، لا نظراً لقيمتها، بل نتيجة استعراض إجتماعي يتطابق، على ما أظن مع عقد حديثي النعمة، ومع التبعيّة السياسية لهم.

أين نحن من نشر الكتب التاريخية، وما أهمية هذه المنشورات، ومستوى

(*) أستاذ في كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ الفرع الثاني.

المادة العلمية، ولماذا يتطور الغرب نشراً تاريخياً ويتراجع لبنان عامة والعرب خاصة؟ وهل يصحّ شعار إحدى دور النشر «لا تتركوا الكتاب وحيداً» شعاراً معمّماً لكافة الدور؟

الإنطباع الذي تخرج منه من معارض الكتب الأساسية في لبنان، وهي ثلاثة: معرض الكتاب العربي الذي ينظّمه النادي الثقافي العربي ومعرض الكتاب الفرنكوفوني، والمعرض الثالث الذي تنظّمه الحركة الثقافية في مدينة انطلياس في جوار بيروت، والمعارض التي تسنّى لي زيارتها خارج لبنان في بعض الدول العربية، أنّ الكتاب أصبح سلعة لد «الفرجة» لا للقراءة.

طبعاً قد نجد في المعارض مبيعات كبيرة لكتب الطبخ والحظ والتنبؤات وعلم الفلك وأحياناً لكتب الفضائح وجديداً كتب الأطفال، كما نجد غزارة في نشر كتب التراث مزينة كقوس قزح، والمذكّرات السياسية التي تفتقر عادة للموضوعية والعدالة، ولكن لا نجد إصدارات كثيرة جيدة وجديدة خاصة في الأبحاث التاريخية، بما أنّها لا تقدّم جديداً في المضمون أو المنهجية أو الإثنان معاً في هذا المضمار.

أسباب كثيرة تقف وراء هذه الحالة، تقتضي دراسة مستفيضة واستقصاءً علمياً مركّزاً يجمع البيانات عن هذه الحالة الشاذة ويحللها ويخلص إلى نتائج علمية. وبرغم ذلك، واستباقاً لأي بحث في هذا المضمار، يمكن تصوّر وتحليل بعض هذه الأسباب، لا الأسباب كلّها. ونعتقد أنّ عرض بعض الوقائع يساهم في التدليل على جوهر أسباب هذه الحالة.

١ ـ مكافأة المؤرخ مادّياً ومعنويّاً: بالعودة إلى الغرب الأوروبي نجد أنّ من دوافع نهضة علوم التاريخ الإزدهار والبحبوحة الإقتصادية ومساهمة الثروة، خاصة الفائضة، بخلق أدوات عمل ومؤسسات تثقيف وتعليم لم تكن موجودة في السابق وانعكاس ذلك على صناعة التاريخ بالذات. هذا الواقع دفع إلى قيام ذهنيّة جديدة تدعو للبحث من أجل البحث وللعلم من أجل العلم بدافع الفضول وحبّ المعرفة. وإلى انعكاس التحوّلات الإقتصادية

على ميادين البحث وعلى علومه الموصلة. وإلى انعكاس هذه التحوّلات على الوضع المعيشي للمؤرخين والمفكرين عامة، ووضع الوسائل المادية في خدمتهم. فمن الملاحظ أنّه قبل القرن التاسع عشر لم يكن للمؤرخين تهيئة خاصة تعدّهم لمهنتهم، ولا مداخيل منتظمة كافية تؤمن معيشتهم. ولكن في القرن التاسع عشر بدأت تنشأ المحفوظات والمكتبات، وبدأت مراكز الأبحاث والجامعات تصرف الأموال اللازمة لتأمين عيش الباحثين بصورة راقية ولائقة، كما ستعمل على إنشاء البعثات العلمية.

قبل ثماني وعشرين سنة، وأنا في مطلع تدريسي الجامعي، ذكرت في كتابي مدخل إلى علم التاريخ أنّ «السبب الأساسي والجوهري في تنشيط العلوم التاريخية عائد بالدرجة الأولى إلى النهضة الإقتصادية، لأنّ النهضة الفكرية والتأريخية وتطورهما بشكل ثابت ودائم إلى الأمام، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع الإقتصادية، فالمال يمثّل دوراً أوّليّاً لتأمين معيشة المؤرخ وتأمين حاجياته الأخرى كشراء إنتاجه مثلاً وإنشاء المكتبات وجمع الوثائق وتبويبها. المال شرط أساسي لتطوّر مهنة المؤرخ وازدهارها». هذه الملاحظة لا تزال سارية المفعول. فلماذا نكتب في التاريخ إذ تعذر وجود المؤسسات التي ترعى البحث؟ ولماذا نكتب في التاريخ إذ لم يكافأ المؤلف مادياً بشراء إنتاجه بحيث يشكّل ذلك حافزاً له على الإستمرار في نشاطه، ومعنويّاً بتقدير إنتاجه.

في الواقع لبنان والبلدان العربية مجموعتان: مجموعات غنيّة وميسورة ولديها فائض في الأموال، ومجموعات فقيرة أو على حدّ الفقر.

المجموعات الغنية، مأخوذة بمسائل التكنولوجيا الأكثر تطوّراً، ولا تعنى ولا تهتم كما يجب بمصاحبة الإبداع في العلوم الإنسانية، برغم وجود بعض الجوائز التي لا تستأنس بأنواع الحداثة، وتكتفي أحياناً بتمويل كتب التراث التي بدأت تتخذ من فرط التكرار طابعاً محنّطاً، وهي عادة لا تساهم في ترقّي الشعوب، بل تضعها، باستمرار قاتل، في الماضي.

والمجموعة الفقيرة تلتقي مع الأولى بسبب الإنغلاق القسري نتيجة قلّة الموارد العامة والخاصة التي تنقلب سوءاً على الجمهور والمؤسسات التعليمية ومراكز الأبحاث، وتحدث قصوراً في أفق الباحثين والقرّاء.

وإضافة إلى ما سبق نلاحظ أنّ غالبيّة جماهير هذه المجموعات تعاني من قصور أساسي في أفق البحث ومنهجيته وفي نوعية المادة التي تدرّس ونوعية المعلمين.

٢ ـ التواصل الحضاري ونقد كتب التراث: لو أنّ كتب التراث تتواصل مع الحضارات الأخرى وتخضع للنقد العقلاني، لقلنا أنّها برغم كونها سلعة قديمة بالإمكان إستخدامها كمستند تاريخي للمعلومات عن الزمن الغابر، ولكن في طريقة نشرها لا تعدو كونها من جهة سنداً للحركات السلفيّة ومن جهة أخرى، بسبب تزويقها، زينة تزيّن بها المكاتب والصالونات الأنيقة.

من دون التواصل الحضاري والنقد، لا الإنتقاد، على أنواعه، من النقد الذاتي إلى النقد التاريخي والأدبي والفكري، فلا تقدّماً حضاريّاً. والنقد يقتضي الإتصال والتزاوج الحضاري. فنحن نتغنّى بالحضارة العربية، خاصة في زمن العبّاسيين، فهل كان من الممكن لهذه الحضارة أن تتطور وتزهو لولا إتصالها بالحضارة التي تغلّبت عليها عسكرياً وتلك المجاورة لها كالحضارة البيزنطية. فماذا كان بمقدور حضارة البادية أن تقدّم؟ ولماذا لم تثمر شيئاً طيلة ما يقارب القرن قبل هذا الإتصال؟

٣ ـ الأنظمة السياسية: وتلعب الأنظمة، ولكل منها نَعت معروف به بالقياس على الدول الأخرى الأكثر تطوراً في البنية السياسية والإجتماعية، دوراً جوهريّاً ثقافيّاً طبعاً لا إقتصاديّاً، في تردّي مضمون ومنهجية الكتب التاريخية، فالحرية والديمقراطية عنصران أساسيان ومحرّكان جوهريّان لأي إبداع. وهذه الأنظمة السياسية لا تسهّل سوى وجود كتبة السلطان. ومن الأمور المستغربة أنّه يوجد الفائض من المال لا نجد أفضل الاساتذة الجامعيين كفاءة علمية في التاريخ، لأنّ هؤلاء لا علاقة لهم بالحداثة

والإبداع. ولعلّ السبب في ذلك دراستهم الجامعية وتخصصهم في معاهد وجامعات تستهوي الماضي وتتهرّب من الحداثة والآفاق الجديدة في العلوم الإنسانية، ولا اطّلاع لها على المدارس التاريخية الحديثة، بل تستمرىء لربما كتابات القرون الوسطى. فلا تكفي سهولة إستعمال «الإنترنت» لخلق أجيال من المثقفين الطليعيين، إذا لم تكن التربية في الأساس تساهم في خلق هذا النوع من المواطنين. وأعتقد بأنّ الأنظمة، ساهمت في تسطيح الفكر والتأليف وإفراغه من حسّ الخلق والإبداع.

٤ ـ التعليم الجامعي: من المُفترض أن تكون طبيعة التعليم الجامعي مختلفة عن طبيعة التعليم الثانوي فما دون. ففي الحالة الثانية يرتكز التعليم على التلقين، أما في الحالة الأولى، فيفترض أن يرتكز على البحث والتحليل والإجتهاد وما إلى غير ذلك. والأستاذ الجامعي يُفترض أن يكون متخصصاً في حقل من الحقول بحيث يصبح مرجعاً في بابه. ويُفترض فيه أن يكون منتجاً لأبحاث بشكل مستمر تقدّم إضافات على الأبحاث السابقة أو تقلب أو تطوّر المعارف القديمة السالفة. وإذا انطلقنا من هذه الفرضية، نرجّح أنّ التعليم الجامعي عامة ليس على المستوى المطلوب. فمن المفترض أن يتحلّى الإنتاج الجامعي بالخلق والإبداع، ولا خلق ولا إبداع من دون حداثة. فنسبة المميزين والاساتذة الطليعيين والذين يقدّمون أعمالاً خلاقة تثري المعلومات بنقاط جديدة، قليلة جدّاً، لا تتجاوز العشرة بالمئة. وهذا ما يمكن استقصاؤه بسهولة من أنّ المميّزن ثلاثة أو أربعة في كلّ بلد بعد أفول وهج الروّاد الكبار الذين تربّوا قبل منتصف الخمسينات من القرن العشرين، وتزيد النسبة لربما في لبنان، وأيضاً في الأردن. تليها نسبة ٢٠٪ من منتجين من النوع الوسط الذين يقدّمون أعمالاً منهجية جيدة لا جديد فيها إلا في طريقة إخراجها أو في إعادة قراءة المعلومات القديمة بطريقة جديدة. والسبعين بالمئة الأخرى هي إمّا عاقرة، أو تنتج ما دون الوسط والمقبول على مستوى المنهجية والمضمون. والمصيبة أنّ هذه الفئة، كما القرّاء، لا تدري أنّ لا قيمة لأي بحث لا يقدّم إضافة جديدة، إما عبر

وثائق جديدة أو عبر قراءة جديدة على ضوء مدارس تأريخية جديدة، لا نجدها عادة في الشرق، بل في الغرب. وينحو البعض من هذه الفئة إلى سجن نفسه داخل كتب التراث التي لا تتخذ سوى صفة الإجترار لما قيل سابقاً بطبعات مزخرفة بأحرف ملوّنة. وهذه الفئة مشاكسة، وهي ينطبق عليها كلام الإمام علي: «ما حججت جاهلاً إلاّ وغلبني وما حججت عالماً إلاّ وغلبته».

٥ ـ المؤتمرات العلمية: وينعكس ذلك على ما يطيب للبعض تسميته بالمؤتمرات العلمية الوطنية أو الإقليمية، والمشاركون فيها غالباً ما تثير مداخلاتهم الملل والضجر بنسبة ٨٠٪، وبعض مداخلاتها قرصنة علمية أو لا تقدّم جديداً، والمبكي أنّ المشاركين فيها يخبرونك عن إنجازاتهم فيها فتكتشف أنّ هذه الإنجازات بمستوى اكتشاف الماء الساخن.

لقد أظهرت لي خبرة ثلاثين سنة في التعليم الجامعي في لبنان، ومعرفتي بأساتذة الجامعات الخاصة فيه، أنّ غالبية الأساتذة المتميّزين هم من خرّجي الجامعات في أوروبا الغربية، لا الشرقية. أمّا ما أنتجته الجامعات المحلّيّة ففي الأكثرية الساحقة أساتذة أفقهم ضيق ومنهجيتهم مترجرجة وإنتاجهم يفتقر إلى سمة الخلق والحداثة في الغالب، ولربما سبب ذلك عدم إحتكاكهم مباشرة بثقافة البلدان المتطورة، وللأسف أنّها قائمة في أوروبا الغربية، وعدم إنفتاحهم على مكتباتها ومعاهدها وحلقاتها الدراسية وإنتاج أساطين كتّابها والترقّي المستمر لنوعية التعليم والأبحاث فيها.

نتيجة كلّ ما تقدّم لا يجد القارىء أمامه سوى كتابات تثير الملل والضجر لأنّها جوفاء فارغة، أو لا تُقدِّم سوى تجارب في التمارين الإنشائية.

٦ ـ دور النشر: وهي غالباً تلعب دوراً سيئاً، فهي لا تدفع سوى مبالغ سخيفة وزهيدة، ما ينفّر الباحثين المهمّين عن التعامل معها أو العزوف حتى عن الكتابة. وتسيىء إلى البحث باستخدام كائناً من كان ممن يسمح لنفسه بتقاضي مبالغ زهيدة. فتصوروا مثلاً أنّ تحقيق كتاب ما يتقاضى عليه

المحقق مبلغ ٥٠٠ أو ٦٠٠ دولاراً أميركياً. فيكون مصير البحث كمصير دعوى بائعة البندورة في مسرحية الشخص للأخوين رحباني حيث إنّ دفع البائعة البندورة بدل أتعاب المحامي جعل نتائج دعوتها سَلاطة.

أضف إلى ذلك أنّ أكثرية دور النشر، باستثناء ما تقوم به بعض المؤسسات العلمية كالمعاهد العلمية الفرنسية أو الإلمانية وغيرها، بدل أن تبحث عن النسخ المخطوطة من مصدر ما، تعمد إلى طباعة نصوص جرت طباعتها سابقاً مزيلة منها الحواشي، مما يؤدي إلى نتائج كارثية، من جهة من حيث أنّ ذلك سرقة بكل معنى الكلمة، ومن جهة أخرى إساءة علمية إلى النصوص مع عدم وجود ضوابط علمية أكاديمية من قبل أناس مشهود لهم، هم عادة يستنكفون عن الإقدام على هذا النوع من الأعمال.

٧ ـ الطائفية: في بلد كلبنان تلعب الطائفية دوراً رئيساً في محاربة، أو على الأقلّ في إهمال إنتاج الآخرين من طائفة أخرى. وبكل صراحة هذا الأمر عانينا منه كثيراً مثلاً في فروع الجامعة اللبنانية الخمسة. فيكفي أن تكون من طائفة معيَّنة أو من حزب أو حركة سياسية حتى يقع الحرم على مؤلفاتك مهما سمت في الفروع الأربعة الأخرى في كليتك وفي الجامعات الخاصة.

٨ ـ أمّا عن القرّاء فحدّث ولا حرج، فثقافتهم الموسوعية هي ثقافة جرائدية، ولا يحسنون التفريق بين الغث والثمين. وتغرّهم الدعاية التي تروّج لبعض الكتب المحظوظة من قبل وسائل الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع. فالكتاب يقيَّم على ضوء الإعتبارات المصلحية الدينية والسياسية؛ وفي لبنان يتّخذ التقييم منحنى خطيراً مع التقسيم الديني والمذهبي والمناطقي والعشائري والطائفي المستشري في جسم المجتمع. فالكاتب لن يدخل حرم الطوائف الأخرى بل لا ترتع مؤلفاته إلاّ في أحضان أهله وأبناء عشيرته وطائفته ودينه.

وهكذا تتقاطع المشاكل المادية مع المسائل المذكورة أعلاه، فلا الواقع

المادي يدفع باتّجاه شراء الكتب، حتى عند الطلاّب الجامعيين، والأخطر عند الأساتذة الجامعيين وفي مراحل التعليم ما قبل الجامعي، ويفضّل الطلاّب الجلوس في المقاهي لتبادل الثرثرة السياسية أو بالأحرى «المونولوغ» السياسي على شراء الكتب، علماً أنّ كلّ جلسة توازي ثمن كتاب. ولا توجد تربية تعطي قيمة للكتاب وللكتّاب. فهناك نظرة مخيفة في البلاد العربية تجاه الكتّاب، نظرة استخفاف، لأنّ القيمة هي للمال، حتى ولو كان مالاً حراماً، وللمركز الإداري أو السياسي، لا للمعرفة. فالناس تُقاس بما تملك من ثروة وسيارة ومنزل ولباس وإمكانيات الحياة الفخمة لا بمقدار عطائها الفكري والأدبي والتاريخي. وتساهم نوعيّة الإنتاج، من كتب تراثية محنّطة أو كتب لا تقدّم جديداً إلاّ في ما ندر، في إبعاد الناس عن شراء الكتب. كما إنّ خدمات الإنترنت وإمكانية حصول القارىء على كتب وأبحاث عبرها، بكلفة أقلّ وبسرعة أكبر، تساهم في تردّي الأوضاع.

وبالنتيجة يدفع المؤلفون الأكفاء الثمن ويصابون بالإحباط، ويدفع القرّاء مغبّة المؤلفات الفارغة السطحية والمملة، فينسحب ذلك على عملية البيع في المكتبات وعلى المعارض. فيصبح الكتاب كالعبد البطّال الذي يلقى في الظلمة البرّانية.

والحلّ، لربما، هو في انتفاضة ثقافية وتربوية تطال كلّ مراحل التعليم، من منطلقات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن منطلقات الحداثة والإبداع. وإلاّ فسلام علينا وعلى مجتمعاتنا. على الأقلّ لنسعى أن نكون بمستوى الدول المتطورة، فمسألة تجاوزها صعبة المنال، على ما يبدو، في المدى المنظور.

- Mhammad Al Jabiri. «الاشاعة والاسلام». In saaid.net. sd. [En ligne]. http://www.saaid.net/rasael/445.htm (Page consultée le 8 décembre 2009).
- Michel-Louis Rouquette, Les rumeurs, Ed. PUF, France, 1975.
- Nicolas Luciani. «Le marketing relationnel». (Thèse de doctorat). In visionarymarketing.com. 1997. [En ligne]. http://visionarymarketing.com/miconos/parole.html?forumid=23650#luciani (Page consultée le 20 janvier 2008).
- Pascal Froissart. «La rumeur ou la survivance de l'intemporel dans une société d'information», in Recherches en communication. N? 3. Juin 1995. Belgique. In pascalfroissart.online.fr. s.d. [En ligne]. http://pascalfroissart.online.fr/0-htm/froi-95.html (Page consultée le 10 février 2008).
- Pascal Froissart. «La rumeur te nie? Nie la rumeur!». Paris. 1998. p. 71-86. In J.-P. Desgoutte. P. Froissart & al. La figure du sujet en sciences humaines. Ed. L'Harmattan. Paris. 1998. In pascalfroissart.online.fr. s.d. [En ligne]. http://pascalfroissart.online.fr/0-htm/froi-98.html (Page consultée le 10 février 2008).
- Rémi Maillard, «Les légendes urbaines». In canoë.com. 4/12/2001. [En ligne]. www2.canoe.com/artsetculture/grosplans/insolite/archives/2001/12/20011203-154148.html (Page consultée le 15 novembre 2002)).
- Thierry Breton, La dimension invisible. Le défi du temps et de l'information, Ed. Odile Jacob, Paris, 1994.

Bibliographie

- «La désinformation entre stratégie et technologie». In Infoguerre.com. 18/11/1999. [En ligne]. http://www.infoguerre.com/article.php?sid=69 (Page consultée le 25 novembre 2002).
- «Rumeur ou information». In Presse.ac-versailles.fr. s.d. [En ligne]. http://www.presse.ac-versailles.fr/pedago/rumeur00.htm (Page consultée le 15 juillet 2003).
- «Rumeurs». In undercover-marketing.com. s.d. [En ligne]. www.undercover-marketing.com/pages/dos/3.htm (Page consultée le 25 janvier 2009).
- Ali Ataya, «L'enquête de police et l'infraction flagrante en droit Libanais». In memoireonline.com. s.d. [En linge]. http://www.memoireonline.com/03/08/969/m_enquete-police-infraction-flagrante-droit-libanais-etude-comparative9.html#fnref114 (Page consultée le 21 janvier 2009)).
- Emmanuel Taieb, «Persistance de la rumeur. Sociologie des rumeurs électroniques», 2001. [Courrier électronique à Maguy Saad]. Adresse par courrier électronique: saadmaguy@hotmail.com.
- Françoise Reumaux (sous la direction de), Les oies du Capitole ou les raisons de la rumeur, Ed. CNRS Communication, France, 1999.
- Françoise Reumaux, La rumeur, Ed. Armand Colin, France, 1998.
- Gordon Allport et Léo Postman, «Les bases psychologiques des rumeurs», In André Lévy. Psychologie sociale, textes fondamentaux, Tome 1, Ed. Dunod, France, 1989; etc.
- Jean-Bruno Renard, Rumeurs et légendes urbaines, Ed. PUF, Paris, 1999.
- Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, Ed. du seuil, France, 1987, p. 61.

Néanmoins «mieux vaut prévenir que guérir». Pour être écouté, il faut être crédible et avoir surtout les preuves de sa crédibilité, de sa bonne foi, et de sa transparence. En parallèle, et comme le facteur temporel est crucial, il faut agir avec célérité, tant qu'il est encore possible de circonscrire géographiquement l'expansion de la rumeur.

Conclusion

Nous pouvons dire que la rumeur, ce «plus vieux des médias»[1] a été souvent considérée comme un phénomène mystérieux, magique, fascinant, séduisant souvent, même si elle peut déranger parfois et transporter une résonance négative. Il est difficile de la délimiter au sein d'une définition précise. Sa source originelle est souvent inconnue. Son aspect non officiel génère le doute. Elle sous-entend une vérité cachée, mystérieusement dévoilée. Elle colporte spontanément un message d'une personne à une autre, d'une bouche à une oreille. Elle ne peut pas être le seul fruit du hasard car elle arrive souvent au bon moment et au bon endroit. Pour mieux la comprendre, les chercheurs ont eu recours à une analyse de sa structure et de son contenu. Ils constatent qu'elle est, en même temps, son contenu et son message[2] et que son texte latent et celui visible, sont les mêmes.

Bien que très utilisée, la rumeur est difficilement soumise au contrôle ou à l'intervention de sa source productrice car, hormis la volonté des utilisateurs, elle n'a pas besoin de moyens particuliers pour être véhiculée. Même si aujourd'hui, les études altèrent la force de son mystère en en démontant les mécanismes, le public, lui, continue à s'y plaire. Elle lui procure, en tous cas, des informations inédites, permanentes et gratuites.

Mais avec l'avènement et la croissance fulgurante des technologies d'information et de communication (TIC), n'est-il pas à prévoir une nouvelle portée et des spécificités de la rumeur propres au cyberespace?

---

(1) Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., titre.

(2) C'est un récit qui véhicule sous une forme symbolique des peurs, fantasmes, espoirs,... (cf. Emmanuel Taieb, «Persistance de la rumeur. Sociologie des rumeurs électroniques», loc. cit.).

C'est pourquoi, s'il est souvent négatif pour l'entité attaquée de se taire, apporter une crédibilité à un démenti n'est guère facile, et pour lui assurer des effets positifs, plusieurs conditions sont requises:

* Il doit être chargé d'un contenu transparent qui met à la disposition des auditeurs ou des lecteurs, un point de vue dont la sincérité peut être facilement reconnue. Or les propos manquent de légitimité lorsqu'ils proviennent de l'entité incriminée.

* Veiller à ce que le démenti ne contribue pas à la propagation de la rumeur qu'il combat.

* Il ne doit pas vouloir dire couper la voie à la libre circulation des idées. Une pression trop forte contre la propagation d'une opinion peut se retourner contre l'entité attaquée et provoquer une résistance ardue.

* Travailler à ce que la rumeur négative renvoie un reflet néfaste de son transmetteur: toute rumeur renvoie une certaine image de la personne qui la communique.

* Trouver un ennemi caché: la plupart des rumeurs n'ont pas de source identifiable. En faisant appel à une entité physique, personne ou groupe à qui attribuer la rumeur, l'on peut troubler l'opinion publique, qui, ne sachant plus qui croire, s'en désintéressera.

* On peut essayer de changer l'image de la rumeur et sa destination, soit en lui faisant porter un aspect positif, soit en l'orientant vers une autre cible: les gens modifient moins facilement leur perception d'un objet, que l'objet de leur perception.

* Chercher l'erreur dans la rumeur: ce qui n'est pas toujours évident.

* Analyser la rumeur et expliquer au public pourquoi il y croit. Un démenti a plus d'impact s'il explique les raisons pour lesquelles le public a cru[1] à la rumeur et s'il présente les faits qui rendent la rumeur impossible ou négative. Dans les cas où la rumeur séduit incontestablement, tout le travail consiste à démontrer que les causes de la rumeur sont subjectives et résident souvent en nous-mêmes et non dans les faits présumés.

---

(1) La compréhension de soi-même fournit parfois un éclairage nouveau sur les croyances auxquelles on tient.

1) Garder le silence et ignorer ces calomnies et commérages, les mépriser. Mais, vu le besoin humain de légendes, infirmer officiellement une rumeur qui court, tend à lui donner du poids. Les gens considèrent souvent que si la victime de la rumeur prend la peine de la démentir, c'est que ça doit être vrai.

2) Contre-attaquer: répondre à la rumeur en la contrecarrant, soit par la concentration de tous les efforts sur quelques emplacements clés où la rumeur avait acquis une forte diffusion; soit par le recours à la publicité pour la démentir.

Dans tous les cas, le suivi est nécessaire et passe par l'élaboration de rapports synthétiques d'analyse quantitative, chronologique et qualitative des informations. Cette analyse doit générer des recommandations éclairantes pour une prise de décision pertinente sur le choix de la méthode à suivre, se taire ou démentir, pour éliminer les effets de la rumeur négative.

Si l'on choisit de démentir, quelques précautions sont nécessaires car, en tant que déclaration authentique officielle, le démenti doit en respecter les règles à la lettre. Ses implications sociales sont fortes et délicates. Il revêt en effet le caractère d'une information quasi obligatoire mais qui n'est ni nouvelle, ni chaude. C'est un rabat-joie pour la rumeur qui plaisait et à laquelle on croyait; il s'adresse à des personnes déjà convaincues, en général, du contraire. Sa mission de négation persuasive est facilement oubliable voire insignifiante. «Aucune preuve ne peut logiquement faire taire la rumeur»(1). A cet effet, Kapferer parle de «l'effet boomerang»(2): «On peut être influencé négativement par un démenti, même si l'on croit à celui-ci. Car plus la rumeur a un fondement émotionnel, moins la stratégie du réel du démenti est opérante. Dans toute campagne de démenti, il y a deux actions de communication: on porte la rumeur à la connaissance de ceux qui ne la connaissaient pas et on tente d'influencer ceux qui la connaissaient déjà»(3).

= et des témoignages de la tradition musulmane. (cf. Mhammad Al Jabiri. «الاشاعة والاسلام». In saaid.net. sd. [En ligne]. http://www.saaid.net/rasael/445.htm (Page consultée le 8 décembre 2009).

(1) Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., p. 291.

(2) Florence Bonetti citée par New biz, loc. cit.

(3) Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., p. 283.

avec la situation culturelle du milieu où la rumeur se propage. Elle peut se manifester dans des stéréotypes verbaux familiers à ce milieu et dans les perspectives desquels s'insèreront les descriptions. Elle peut se construire autour d'un intérêt précis qui répond aux attentes du milieu. Enfin, elle peut consister en un phénomène de prévention par conformation, plus ou moins consciente, aux croyances dominantes externes du milieu, de la rétention et de la transmission des rumeurs, pour que celles-ci s'y propagent plus facilement.

- La consolidation: La réduction, l'accentuation et l'assimilation sont interdépendantes et agissent simultanément. La structuration de ce processus complexe est subjective. Affronté aux difficultés de saisie et de rétention des faits dans leur objectivité, le sujet les restructure à sa propre mesure, selon ses expériences, intérêts et besoins personnels. La logique devient dialectique et trouve dans la rumeur un moyen de faire passer pour vrai ce qui n'est que vraisemblable ou même invraisemblable. Ceci peut donner lieu à des «rumeurs négatives» dont l'impact sur l'image de personnes physiques ou morales, néfaste et dévastateur, a naturellement incité à la recherche de méthodes et techniques pour les contourner[1].

3. Les techniques de contournement des rumeurs négatives

Toute tentative de manipulation risque de déclencher une guerre de l'information. Aussi, pour faire face aux rumeurs calomnieuses et de déni, plusieurs méthodes sont utilisées[2], qui peuvent se ramener aux deux suivantes ou à leur mélange:

---

(1) Cf. «Rumeurs». In undercover-marketing.com. s.d. [En ligne]. www.undercover-marketing.com/pages/ dos/3.htm (Page consultée le 25 janvier 2009).

(2) Dans un article publié en ligne, Mouhammad Al Jabiri traite des rumeurs négatives. Il en souligne rapidement les méfaits pour les personnes, les familles et la société, puis s'arrête plus longuement sur les trois voies que, selon lui, l'Islam emprunte pour parer à ces méfaits:

1- S'assurer, autant que possible, de la vérité des nouvelles colportées, en recourant à des connaisseurs de la question, en examinant la valeur du contenu de la rumeur et en en pesant le degré de véracité possible.

2- Se rappeler que celui qui colporte une rumeur néfaste appartient au clan des truands.

3- Penser aux conséquences pour les personnes et l'Islam «La rumeur, ses méfaits et comment en traiter». et affrontement».

A chaque fois, cheikh Al Jabiri appui ses arguments par des versets du Coran =

Les rumeurs subissent, dans leur cheminement, nombre de distorsions. Allport et Postman ont noté trois tendances à l'origine de ce processus: la réduction, l'accentuation et l'assimilation. Ils ont appelé l'ensemble, consolidation. Les chercheurs ont formé autour de ces tendances un consensus presque général, bien qu'elles aient été déduites d'expériences conduites en laboratoire. Nous éliminerons les détails qui tiendraient uniquement de cette origine.

- La réduction: «A mesure qu'une rumeur circule, elle tend à devenir plus courte, plus concise, plus facile à comprendre et à raconter»[1], à être retenu et fidèlement reproduit.

- L'accentuation: ou perception, rétention et reproduction «sélective d'un nombre limité de détails provenant d'un contexte plus large. [...Elle] est le complément inévitable de la réduction. L'une ne peut exister sans l'autre, car ce qui reste du matériel après la réduction est par contre bien structuré»[2]. Un détail impliquant, qui répond aux attentes et aux désirs des transmetteurs, ou qui les aide à organiser leur représentation des faits, se maintient plus que les autres dans les récits. Les explications ajoutées traduisent la «recherche d'une signification»[3] aux faits rapportés, vu que l'«une des principales fonctions de la rumeur est d'expliquer les tensions intérieures ressenties par l'individu»[4].

- L'assimilation: qui «résulte de la force d'attraction exercée sur une rumeur, par les habitudes, les intérêts et les sentiments de ceux à qui elle s'adresse»[5]. Elle peut se produire au niveau du thème principal, et alors les allusions étrangères au sujet principal ne sont plus reçues. Elle peut avoir lieu dans la suite du récit pour compléter des images incomplètes ou des vides existants dans le champ du stimulus. Elle peut s'accomplir par condensation de plusieurs faits en un seul, afin d'alléger l'effort de la mémoire. Elle peut être réalisée par anticipation ou perception des faits et choses qui s'harmonisent

(1) Gordon Allport et Léo Postman, op. cit., p. 176.
(2) Ibidem.
(3) Ibid., p. 179.
(4) Ibidem.
(5) Ibid., p. 180.

publiquement par les sources officielles soit démenties»[1] par elles. Les informations qui circulent sans avoir été traitées officiellement, deviennent partie intégrante du «bruit informationnel»[2]. Elles peuvent fournir, l'heure venue, des sujets de rumeurs.

Ceci précise mieux le pouvoir de la rumeur. Elle manifeste les tensions des groupes sociaux actifs dans la société. Elle s'affirme de plus en plus dans les régimes démocratiques comme un levier d'action puissant et incontournable. «Bruit sourd et confus qui se répand, [...elle peut] s'infiltrer et grandir dans le tissu social pour provoquer, éventuellement, des révoltes ou des troubles»[3]. Elle est un mouvement de foule qui confine parfois à l'«hallucination collective. [...Et] l'on sait que les hallucinations ne sont jamais gratuites, mais une projection: autrement dit un mécanisme de défense lié à une structure»[4]. Celle-ci peut être étatique, administrative, organisationnelle ou autre.

La rumeur s'inspire alors des «on dit» des moyens de communication sociale habituels, journaux, télévisions, etc., et des situations concrètes vécues par les citoyens. «A ce titre, elle participe au monde politique à part entière»[5]. Elle est de fait «associée à l'exercice du pouvoir, voire même au fonctionnement de la machine administrative comme un mode admissible de participation sociale»[6]. Par conséquent, elle «ne peut être assimilée à un archaïsme résiduel, mais bel et bien à une forme autonome de savoir social qui prospère au sein des sociétés post-modernes, même si elle n'offre pas les garanties d'un savoir objectif»[7].

---

(1) Pseudo, loc. cit. La rumeur, virus informationnel, loc. cit. «Il n'est pas de politique sans rumeurs. L'essence de la rumeur, [...] est d'être une parole en marge de la parole officielle. Elle est un contre-pouvoir. Il est donc naturel que les rumeurs prolifèrent sur le terrain de la conquête et de la gestion du pouvoir» (Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., p. 253).

(2) Cf. Daniel Bougnoux cité par Nicolas Luciani, loc. cit.

(3) Françoise Reumaux, Les oies du Capitole, op. cit., p. 76.

(4) Cette citation appartient à un autre contexte, celui de la loi du grand nombre dans les rumeurs (cf. la note 92). Mais elle convient aussi à celui que nous envisageons ici.

(5) Françoise Reumaux, Les oies du Capitole ou les raisons de la rumeur, op. cit., p. 89.

(6) Ibid., p. 84 - 85.

(7) Michel Miaille cité par ibid., p. 89.

éphémère de la parole et des limites de la mémoire[1]. Mais la rumeur peut aussi se diffuser par écrit. Ce phénomène n'a pas beaucoup retenu l'attention des chercheurs. Peut-être parce que, comme le pense M.-L. Rouquette, la logique des deux rumeurs orale et écrite est la même. Pour lui, «la copie est à quelque degré une accommodation, une appropriation, et non une simple reproduction qui laisserait inchangée la lettre reçue»[2]. Il se pourrait aussi que la question vaille la peine d'être étudiée pour elle-même.

Quant aux sujets traités dans les rencontres sociales ordinaires, ils sont, le plus souvent, du genre rumeur et ressortent de la sphère privée. Ils sont habituellement informels et ne peuvent être que superficiels. «Cette superficialité, [...] est pour Simmel, la condition même de la sociabilité. [...] La parole est une fin en elle-même; dans la conversation simplement sociable, le contenu n'est que la trajectoire indispensable de la stimulation»[3]. Dans ces rencontres, ce qui est recherché, c'est la continuité ou l'affermissement de la relation humaine. Aussi, les visées de la parole doivent-elles demeurer légères car le «caractère de conversation amicale [...] est perturbé dès qu'elle se transforme en discussion sérieuse»[4].

Toute information transmise oralement est sujette à modifications. Elle ne peut donc être vérifiée, ni servir de référence directe pour confirmer une vérité. Elle peut être crue, non par la force de son contenu, mais par celle de sa source «non officielle» par principe, c'est-à-dire, par des références qui sont reconnues, dans une société donnée, comme «habilitées à parler»[5]. Kapferer y puise une définition de la rumeur: «Nous considérons qu'une information non officielle se diffusant dans le corps social, est une rumeur»[6]. Celle-ci devient alors «l'émergence et la circulation dans le corps social d'informations soit non encore confirmées

(1) Cf. Emmanuel Taieb, «Persistance de la rumeur. Sociologie des rumeurs électroniques», loc. cit.

(2) Michel-Louis Rouquette, op. cit., p. 34.

(3) Simmel cité par ibidem.

(4) Ibidem.

(5) Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., p. 25.

(6) Ibid., p. 19.

usage de «concepts pour faire une démonstration [...ni] de chiffres ou de statistiques pour dresser un bilan»[1]. Elle «se coulerait mieux dans le moule de l'image ou de la métaphore, que l'on pourrait définir comme un concept en devenir, ou un concept pressenti, ou encore comme le creuset, bouillonnant de contradictions, où s'élaborent de nouveaux concepts et/ou représentations»[2]. Avec la rumeur, on «passe de la réalité à l'imaginaire ce qui lui confère une formidable résonance»[3].

«La simplification est la règle d'or de toute communication»[4]. Bien que la rumeur aille à l'essentiel, elle attise souvent l'imaginaire en amplifiant les détails, jusqu'à atteindre, parfois, l'exagération. Le transmetteur, en principe plus impliqué que le récepteur parce que plus libre dans son choix, apportera presque toujours ses propres arguments, et projettera dans son récit, ses propres phantasmes. «En règle générale, le contenu de la rumeur est successivement réduit, pour ne s'attacher qu'aux faits primordiaux, puis enrichi par le narrateur qui y ajoute des détails de son cru, enfin la rumeur tout entière est mise en récit, selon les représentations sociales du groupe où elle est diffusée»[5]. C'est l'effet boule de neige à propos duquel Jean-Noël Kapferer se pose la question: «Comment concilier la tendance à la suppression des détails qui ne sont pas essentiels à la démonstration et l'effet boule de neige?». Pour lui, «l'opposition n'est qu'apparente: [...] il s'agit de bien communiquer le sens profond, la vérité cachée»[6].

Le genre littéraire de la rumeur étant donc, en général, celui de l'oral, du dialogue à bâtons rompus, même si, alors, un même code linguistique est activé, il n'est pas fait appel à un grand effort de l'esprit. Lors de la transmission, la mémoire est momentanément mobilisée. Il y a interaction dans le face à face des interlocuteurs, à portée de voix l'un de l'autre[7]. Mais, le temps d'échange est court, conséquence du statut

(1) Françoise Reumaux, La rumeur, op. cit., p. 22.
(2) Ibid., p. 178.
(3) Ibid., p. 23.
(4) Ibid., p. 165.
(5) Sperber cité par Emmanuel Taieb, loc. cit.
(6) Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., p. 167.
(7) Robert Escarpit définit cet espace comme la «dimension manipulaire» (Robert Escarpit cité par Thierry Breton, La dimension invisible. Le défi du temps et de l'information, Ed. Odile Jacob, Paris, 1994, p. 40).

notion de rumeur, échappe «à la discontinuité de l'éphémère parce qu'articulée sur le stade larvaire - celui des mythologies et de la mémoire collective - où elle est en latence»[1], et que «son corrélatif, l'immédiateté», ne caractérise «que le stade d'éclosion»[2].

2.3. Aspects informels de la rumeur

Des développements que nous venons de terminer, il ressort que la rumeur, par certaines de ses caractéristiques les plus importantes, revêt forcément, des aspects informels. En particulier, du fait qu'elle se définit par l'oralité de sa transmission, la densité de ses charges émotionnelles et la sociabilité de ses espaces d'existence, elle ne peut, ni dans sa forme, ni dans son contenu, jouir de structures formelles aux contours nets et précis. Elle se présente comme une «communication orale, personnelle, informelle»[3], déterminée naturellement par ces modes d'expressions et les sujets traités, mais aussi les déterminants.

Le mode d'expression habituel de la rumeur, est celui du bouche à oreille[4]. Ce support de transmission, informel par excellence, fait de la conversation une «parole errante, hors-lieu mais non sans but»[5]. C'est pourquoi, la rumeur est inobservable en laboratoire[6]. Elle ne fait pas

(1) Ibid., p. 39.
(2) Ibidem.
(3) Knapp cité par Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., p. 27.
(4) Cf. p. 148.
(5) Françoise Reumaux, Les oies du Capitole, op. cit., p. 185.
(6) Plusieurs auteurs, tels Allport, Postman, Higham, Rossignol, Rouquette, etc. ont conduit des expériences de rumeurs en laboratoire. Leur argument: «Comme il est très difficile de suivre en détail le chemin parcouru par une rumeur publique dans la vie quotidienne, nous avons appliqué une technique expérimentale permettant d'étudier le maximum de phénomènes» (Gordon Allport et Léo Postman. «Les bases psychologiques des rumeurs», in op. cit., p. 174). Ces essais ont été critiqués: en laboratoire, «le sujet est inséré dans une structure sociale fortement ritualisée [...qui] le coupe également du sens commun. La consigne contraignante de l'expérimentateur, limitant la communication à un binôme audition-phonation, vient réduire le sujet au plan de la machine, incapable de création, destiné à la seule entropie informationnelle (c'est la raison pour laquelle les résultats de ces expériences sont toujours les mêmes, quels que soient les récits)» («Pascal Froissart, La rumeur te nie? Nie la rumeur!», loc. cit.). «Il existe deux autres différences cruciales entre le laboratoire et le milieu naturel [...]: La non-implication des relais et [...] l'absence de discussion» (Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., p. 163).

Stade Larvaire	Stade Nymphal	Stade d'Eclosion
Mythologie	Réalité	Imaginaire
Mémoire sociale	Mémoire individuelle	Représentations
Contamination	Incubation	Explosion

Des nombreuses réflexions qu'engendre la lecture de ce tableau, nous retenons ce qui suit: la rumeur ne naît pas du néant(1). Elle «met en jeu des mécanismes qui sont à la racine même du social»(2). Elle réactualise «un acte ancien fondateur à la fois présent et absent, connu et oublié»(3), pour finalement «exploser en une pluie d'imaginaire»(4). Pour l'expliquer, «il faut non seulement lire dans le contexte social où elle apparaît, mais aussi relier ce tissu au tissu mythologique qui en est la trame, et éclairer ce contexte à la lumière de ce que nous apprend la mémoire collective»(5). La «société sans rumeurs» n'existe pas parce que la réalité sociale se présente comme «un tissu où les consciences individuelles contiennent toutes les virtualités de la conscience collective et la mémoire individuelle tous les germes inoculés par la mémoire collective»(6).

Par la même occasion, Reumaux note que l'«actualité» inhérente à la

(1) Cf. Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., p. 63, 77.

(2) Françoise Reumaux, La rumeur, op. cit., p. 16.

(3) Ibidem.

(4) Ibid., p. 18.

(5) Ibid., p. 17. Autre précision de l'auteur: «Mettre l'accent sur la porosité, les virtualités, les temps de latence, bref sur l'incubation qui caractérise le stade nymphal, c'est dire qu'à ce stade la rumeur est nécessaire, car elle est l'expression même du passage à l'acte: celui qui voit les potentialités se transformer en actions, [...] les conflits éclater et la réalité exploser en une pluie d'imaginaire. [...] L'éclosion, spontanée et apparente, est, en fait, l'aboutissement d'un processus qui peut être long ou même très long, l'imaginaire étant ici, littéralement, ce que la réalité laisse sourdre, [...et] loin de proposer des figures errantes, nées du hasard, il les reproduit soit telles quelles, soit en les modifiant, soit en les travestissant, [...] les figures élaborées dans les mythologies et recueillies dans le creuset de la mémoire collective. Le stade d'éclosion, en même temps qu'il annonce la naissance de la rumeur, annonce évidemment aussi sa mort. [...] La rumeur, après avoir joué son rôle de soupape, disparaît en fécondant d'autres trames, laissant dans le champ des virtualités, place à d'autres tensions où incubent d'autres rumeurs que d'autres conflits ou crises feront exploser» (ibidem.).

(6) Ibidem.

Nous pouvons déduire de ce mouvement d'aller et retour entre la société et la rumeur, que celle-ci nous façonne, tout comme nous la façonnons. Le consensus dont elle est constituée, est notre œuvre à tous. En communiquant la nouvelle, nous y greffons «des détails, élaborations et hypothèses personnels»[1]. Toute nouvelle transforme la société et nous transforme. Ceci est profondément vrai de la rumeur parce que nous sommes directement impliqués dans son sujet, sa formation, sa transmission et sa destruction.

Une métaphore de Françoise Reumaux illustre cet aspect social de la rumeur. L'évolution conjointe de la société et de la rumeur est comparée au développement de la nymphe des hyménoptères. Elle s'accomplirait sur la base d'une «mémoire collective qui garde trace des actions, des conflits, des tensions passées, [...vers un] stade d'éclosion [...] où s'inscrivent les vibrations du social, les ruptures, les crises, les éruptions qui se déroulent sous l'œil de l'observateur»[2]. Société et rumeurs seraient, à l'instar de la nymphe, comme «un corps où tout ce qui est en puissance peut se transformer en acte et où tout ce qui est latent peut se traduire en termes de tensions, de conflits ou de crises»[3]. Ou encore, comme le «lieu où les actions collectives se présentent à tous moments comme des virtualités, où les latences peuvent s'actualiser et se transformer»[4]. Le tableau suivant reprend cette image:

= passionne le public, le problème de la source [de la rumeur] n'est pas le plus intéressant [...]. Même s'il existe un locuteur initial, ce qui fonde la rumeur, ce sont les autres personnes, celles qui, ayant entendu, en reparlent. Chercher quelque part l'initiateur de la rumeur, c'est réduire le phénomène de la rumeur à un problème purement individuel, extérieur au groupe et pathologique [...]. Dans un film, le public est spectateur, dans la rumeur, il est l'acteur principal... Dans la rumeur, ce qui est passionnant ce n'est pas sa source, mais ce que le public en fait» (ibid., p. 33 - 34).

(1) Ibid., p. 66.

(2) Françoise Reumaux, La rumeur, op. cit., p. 12 - 13.

(3) Ibidem.

(4) Ibidem.

d'autres termes, l'information rapportée doit combler une ignorance qui a rapport à des référents spatio-temporels, lieux, produits, et personnes connus du public (valeur d'usage du récit). Elle doit, dans son contenu et sa modalité de transmission, correspondre à la mentalité du public, à son questionnement, et à son univers cognitif (identité des sujets-acteurs), face à une situation qui pose problème (contexte étrange)[1]. Elle est «un acte de participation au groupe»[2].

A ce titre, secrète ou propagée, la rumeur, même négative, agrège au groupe, en renforce l'homogénéité. Comme le souligne Michel-Louis Rouquette: «La valorisation négative des «autres» a pour corollaire implicite la valorisation positive du «nous». Plus simplement, dire du mal d'autrui revient à dire implicitement du bien de «moi» et de «nous», créant une communauté morale entre le transmetteur d'une rumeur et son public, et renforçant ainsi la cohésion sociale»[3]. On pourrait en dire autant de la rumeur positive, parce qu'elle fournit aux individus du groupe, une supériorité cognitive sur les autres regroupements, même si, en soi, toute rumeur est ambivalente, et on ne sait jamais si elle est réelle ou imaginaire.

C'est que nous nous situons dans la vie en fonction des autres. Nous nous comparons sans cesse à eux, spécialement aux plus proches. Notre référence pour juger de la valeur de ce que nous pensons et de ce que nous faisons, c'est l'humanité entière et surtout notre milieu immédiat. C'est pourquoi, bien souvent, «le critère de la vérité est [...] purement social: est vrai ce que le consensus considère comme vrai»[4]. Lorsque nous sommes ensemble, nous communiquons. Et communiquer une rumeur signifie vouloir établir ou approfondir une relation plus intime avec l'interlocuteur. Nous lui livrons un secret, lui découvrons des sentiments et des émotions personnelles, «tout en ne parlant pas de soi»[5]. Le public est alors, à la fois, récepteur et émetteur[6].

---

(1) Cf. ibidem.
(2) Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., p. 66.
(3) Jean-Bruno Renard, op. cit., p. 54.
(4) Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., p. 65.
(5) Ibid., p. 72.
(6) «Ayant pris l'habitude de recevoir, sans les demander, une pléthore d'informations de la part des médias, le public a oublié qu'il est lui-même un émetteur» (ibid., p. 73 - 74). A ce sujet, Kapferer estime que, «paradoxalement, bien qu'il =

rejetée. «A la limite, [...] peu importe la date, le lieu et les personnages de cette aventure relatée par la presse. Ses implications morales pour la collectivité constituent le ressort de sa répétition par les lecteurs, et de sa résurgence régulière et éternelle sous forme de rumeur»[1].

Les rumeurs se propagent très vite au sein des communautés soudées et liées par un efficace réseau d'échanges. Au contraire, si le milieu «n'est qu'un rassemblement de personnes, sans communication entre elles, la rumeur mettra nécessairement du temps à faire le plein de son public»[2] ou n'y arrivera jamais. La vélocité de diffusion d'une rumeur dit aussi le degré de cohésion de la communauté. Ceci se vérifie facilement si l'on compare le sort des rumeurs dans les villes à son sort dans les villages, en principe plus unis. Dans ce dernier milieu elle est plus rapide à se propager et à être crue ou rejetée. Dans sa forme comme dans son contenu, une rumeur ne peut se propager que si elle est en harmonie avec le contexte spatio-temporel, psychologique et culturel de la collectivité où elle vit ou va vivre.

Et chaque rumeur a son public. «Par abus de langage on parle systématiquement du grand public, comme s'il s'agissait d'un tout homogène, prêt à réagir comme un seul homme à la moindre rumeur. En réalité, toute rumeur parle d'un événement particulier. Le public d'une rumeur regroupe ceux qui se sentent impliqués par les conséquences de cet événement. D'une rumeur à l'autre, les conséquences ne sont pas les mêmes: par conséquent les publics non plus»[3].

Une même rumeur ne revêtira pas le même genre littéraire pour tous les publics, et elle n'aura pas, partout, le même impact. «La vérité de la rumeur n'est pas à lire dans sa textualité, mais à déchiffrer dans le triple rapport entre le récit, les sujets qui le transmettent et la situation englobante, que l'on pourrait appeler sans abus le contexte»[4]. En

---

= dont nous partageons les opinions, les valeurs, les attitudes» (Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., p. 105).

(1) Ibid., p. 63.

(2) Ibid., p. 74 - 75.

(3) Ibid., p. 108. «En plus des grands clivages sociologiques, politiques ou socio-culturels dessinant le terrain potentiel d'une rumeur donnée, la psychologie individuelle peut accentuer la sensibilité à une rumeur [...]. Nul n'est moins sourd qui veut entendre» (ibid., p.110).

(4) Françoise Reumaux, Les oies du Capitole, op. cit., p. 164.

sociale. Elle est un phénomène social. Elle n'existe que s'il se trouve «un nombre suffisant d'individus à s'intéresser à ses dires et à la colporter»[1]. Ceci suppose un groupe de personnes dont le contexte cognitif est suffisamment homogène pour permettre la compréhension mutuelle. Inversement, elle conforte la cohésion de ce groupe. Le flux de paroles des rumeurs «contribue à intégrer un groupe compact, et en retour l'intégration est la condition d'un commérage développé»[2].

Instigateur[3] ou simple transmetteur d'une rumeur, le groupe y joue toujours un rôle actif: «La rumeur est d'abord un comportement. A un moment donné, un groupe se mobilise et se met à «rumorer»: il y a contagion d'actes de parler autour d'un témoignage, d'une information, d'un événement»[4]. La rumeur constitue, dans la société, un genre habituel d'échanges spontanés d'idées autour d'une nouvelle. Elle en recueille les diverses interprétations faites par les individus du groupe. Elle en manifeste les intérêts et aspirations communes. Elle suppose une «sympathie mutuelle de ses membres»[5]. Autrement elle aurait été

(1) Pascal Froissart, «La rumeur te nie? Nie la rumeur!», in loc. cit. La loi du grand nombre serait déterminante dans la croyance à une rumeur. Simmel s'est particulièrement intéressé à ce phénomène. Une rumeur rapportée par beaucoup de personnes devient difficile à mettre en doute car elle «passe [alors] dans le domaine de l'irréfutable [...] On peut contredire son voisin, son voisinage, on ne contredit pas trois millions six cent mille personnes» (Françoise Reumaux, La rumeur, op. cit., p. 41). Ce dernier chiffre fait allusion à une rumeur que l'anthropologue américain Gary A. Fine (1979) a retrouvée dans les archives des cours de justice. Il en constate le réveil, de temps à autre, depuis 62 ans. Des souris auraient été trouvées dans des bouteilles de boissons gazeuses. Il y aurait, selon les diverses enquêtes, des plaintes concernant cent quatre-vingt mille souris mises en bouteilles. Si chaque personne raconte à 20 autres cette histoire, la rumeur aurait circulé jusqu'ici, entre 3.600.000 personnes» (ibid, p. 39).

(2) Elias cité par Emmanuel Taieb, loc. cit., parlant plus précisément des commérages.

(3) «Dans les cas des rumeurs orales, il est toujours assez difficile de retrouver le ou les groupes dans lesquels la rumeur a vu le jour puis a circulé. Jean-Bruno Renard rappelle à ce propos l'importance des études pionnières sur les canulars circulant dans le milieu restreint des étudiants» (Renard cité par ibid.) et Edgar Morin voyait dans le petit monde des jeunes filles et des adolescentes confinées d'Orléans (cas célèbre de rumeur) le lieu d'incubation des rumeurs qui allaient ensuite submerger la ville» (Morin cité par ibid.).

(4) Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., p. 60.

(5) Emmanuel Taieb, loc. cit. «Ce que nous apprenons [par la rumeur] trouve souvent un écho en nous. C'est le résultat de l'appartenance à un groupe social =

questions»[1]. La porte est ainsi ouverte à toutes sortes de fabulations.

La rumeur manifeste les profondeurs de ceux qui la répandent. Rossignol compare leur situation à celle des personnes soumises à un test de projection comme celui de Rorschach[2] dans lequel le sujet est confronté à des modèles non structurés et ambigus. Il choisit certains détails et les interprète en fonction de stimuli qui s'originent dans son inconscient. Il révèle par là, forcément, «quelques traits structurels de sa personnalité sous-jacente»[3]. Allport et Postman approuvent: «La transmission d'une rumeur est surtout un mécanisme de projection. L'individu projette dans la rumeur les déficiences de ses processus de mémorisation ainsi que ses efforts pour donner un sens à un matériel ambigu. Le résultat reflète ses propres besoins émotionnels, y compris ses angoisses, ses désirs, ses haines»[4]. La force d'une rumeur dépend donc, aussi, de ce qu'elle exprime et veut exprimer par delà ce qu'elle dit. Elle «se définirait essentiellement par sa visée, de la même façon que c'est la visée qui définit la conscience imageante et la distingue de la conscience perceptive»[5].

2.2. Espaces sociaux de la rumeur

Cette visée de la rumeur, en celui qui l'invente et en celui qui en est le supporter, relève, par définition, du domaine de la communication

(1) Ibid., p. 19. «Les rumeurs qui concernent des produits banalisés ont pour fonction de leur donner et de l'importance et du mystère» (ibid., p. 18).

(2) Le sujet est placé devant une tâche d'encre qu'on lui demande d'interpréter.

(3) Higham cité par Françoise Reumaux, La rumeur, op. cit., p. 102. Rouquette critique: «Ces conceptions, écrit-il, n'ont aucune validité dans la mesure où elles font appel à des «besoins», à des «désirs» ou à des «tendances», et dissolvent ainsi l'analyse objective des comportements dans un scénario d'entités qui sont elles-mêmes la projection d'un état primaire de la science» (Rouquette cité par ibid., p. 105).

(4) Gordon Allport et Léo Postman, op. cit., p. 184.

(5) Françoise Reumaux, La rumeur, op. cit., p. 48. Cet auteur prête au message de la rumeur «un lien tangible, qui lui donne les garanties de ce que l'on appelle la réalité, [...et] un lien invisible qui garantit sa force et sa perdurance. Cette invisibilité du lien, qui explique que les concepts mis en avant ne rendent que très partiellement compte du phénomène, rend pertinente ce que nous appellerons la question du double. Car une histoire contient toujours en elle une autre histoire et la rumeur qui fonctionne comme une conjuration en interprétant les événements ou les conflits ou comme un potlach qui répartit les discours qu'il convient, amène au grand jour le caché social» (ibid., p. 47).

la rumeur se meurt[1].

Le manque dont il est question, se réfère encore aux deux domaines de l'information et de l'affectivité. La rumeur dévoile un fait caché, mais dont l'intérêt pragmatique est suffisamment prégnant pour inciter à en reparler. A ce titre, sont susceptibles de provoquer un mouvement de ce genre, «les alertes de danger, les ruptures de la morale, les changements d'ordre social, les modifications de l'environnement physique [...et] celles qui affectent indirectement, par identification, aux personnages plus ou moins lointains: les heurs et malheurs des stars, et d'une façon générale de tous les symboles publics, qu'ils soient politiques, artistiques ou sportifs»[2]. En parallèle, les informations ont «d'autant plus d'intérêt pragmatique et d'implications personnelles»[3], qu'elles concernent «un être [cher et...] proche de soi»[4], affectivement et géographiquement.

L'incitation à diffuser sera d'autant plus forte que la nouvelle rapportée est imprévue et aux conséquences immédiates pour les auditeurs mais prêtant à des interprétations[5]. L'information se présente alors sous forme de réflexions et de commentaires de faits et dires jugés importants, mais demeurés ambigus[6]. Ceci justifie ces deux assertions: si l'«un des traits caractéristiques de la rumeur est sa vélocité»[7], c'est aussi «parce qu'elle a de la valeur»[8], et «les symboles mystérieux fournissent un tremplin idéal aux rumeurs: ils sont ambigus, donc appellent les

(1) C'est ainsi que, selon Kapferer, l'on croit souvent, à tort, qu'en marketing, il est facile de lancer des rumeurs. Or, justement, s'il est nécessaire de faire de la publicité pour les produits de consommation, c'est parce que la plupart des gens ne leur portent qu'un faible intérêt (Par exemple pour les dentifrices ou le yaourt): ils sont peu impliquants, ne présentent aucune ambiguïté et paraissent totalement transparents. «Le public n'a pas très envie d'en parler. Le moteur du bouche à oreille est absent» (Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., p. 18).

(2) Ibid., p. 64.

(3) Ibid., p. 63.

(4) Ibidem.

(5) «La rumeur est une communication émotionnelle: elle incite aux commentaires moraux, aux opinions personnelles et aux réactions émotionnelles» (ibid., p. 72).

(6) Shibutani cité par ibid., p.17.

(7) Ibid., p. 26.

(8) Ibidem.

s'affirmer[1], convaincre.

Le tiraillement entre objectivité (informations) et subjectivité (émotions) serait donc constitutif de la rumeur. Entre le prosélyte et son message, l'identification «est telle que rejeter la rumeur ou en douter, c'est le rejeter lui-même»[2]. Le rationnel risque souvent d'être relégué au second plan: «Lorsque le public se sent émotionnellement concerné par la rumeur, les contrôles rationnels se relâchent»[3]. Tributaire de l'émotivité du sujet qui lui donne naissance, de celui qui la reçoit et de celui qui la communique, la vérité du message en est constamment menacée. «Se voulant à la fois informative et suggestive, [la rumeur] paraît à son point de départ en contradiction avec elle-même. Pour être suggestive, elle doit recourir à des artefacts rhétoriques. Alors que pour être informative, elle doit renoncer à l'expressivité, qui risquerait de la déformer en la colorant de subjectivisme»[4]. Jean-Noël Kapferer va jusqu'à dire, et avec raison: «La rumeur est une information que nous souhaitons croire. Parfois même, le désir de croire est tel qu'il bouscule les critères habituels du réalisme et de la plausibilité: celle-ci est le résultat de l'envie de croire et non l'inverse. [...] A la limite, la rumeur ne convainque pas, ne persuade pas, elle séduit»[5].

Ceci explique que les informations les plus capables de rumeur, sont celles qui remplissent les trois conditions suivantes: manque[6], importance, ambiguïté[7]. Lorsque l'un de ces trois éléments fait défaut,

(1) L'individu «qui dévoile la rumeur jouit d'un plus grand prestige [...]. Il délivre une information rare, excitante, créatrice d'émotions: il dispose d'une valeur à échanger. En retour de cet échange, il gagne le plaisir de plaire, d'être écouté [...]. Il est celui qui est en avance sur les autres» (ibid., p. 68).

(2) Ibid., p. 67.

(3) Ibid., p. 168.

(4) Françoise Reumaux, La rumeur, op. cit., p. 38.

(5) Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., p. 102.

(6) «La rumeur sert à exprimer un état de conscience, un manque, un fantasme, une peur» (Emmanuel Taieb, «Persistance de la rumeur. Sociologie des rumeurs électroniques», loc. cit.).

(7) En 1947, Allport et Postman avaient établi, à partir d'expériences menées en laboratoire, la formule suivante «Ambiguité + Importance = Rumeur». En 1955, Stanley Schachter et Harvey Burdick en confirment la justesse à la suite d'études menées sur le terrain. (Cf. Gordon Allport et Léo Postman, op. cit., p. 136).

peur de l'autre, à des superstitions ou à la paranoïa du moment»[1]. Kapferer, pour sa part, y voit la manifestation d'un besoin de s'affirmer: «Retransmettre la rumeur, c'est retirer les bénéfices de sa valeur, tant qu'elle en a encore. En effet, celui qui colporte la rumeur, qui met dans la confidence et fait partager un secret, ressort magnifié dans cette transaction. Il s'affirme comme détenteur d'un savoir précieux, comme un éclaireur, autant de reflets flatteurs pour son image auprès des récepteurs»[2].

On ne s'implique pas sans motif à l'origine de tout engagement, il y a une aspiration à combler: «Nous sommes [...] plus réceptifs aux informations qui confortent ce que nous pensons déjà, écrivait Bernanos en 1937: «Le public ne lit pas les journaux dans l'intention de laisser troubler sa conscience, mais plutôt dans l'attente jamais déçue de la rassurer». Ce phénomène se trouve à la base du marketing et de la publicité. Il énonce que le message qui circule le mieux est celui qui est attendu et répond «aux espoirs et aux craintes, aux pressentiments plus ou moins conscients»[3]. Ce qui veut dire que la rumeur fonctionne aux deux niveaux informatif et affectif. Elle se répand en réponse au besoin de connaître, et dans un même mouvement, pour satisfaire des désirs émotionnels[4]. On parle pour savoir, s'épancher, se défouler[5], plaire,

(1) Cf. Knapp cité par Françoise Reumaux, La rumeur, op. cit., p. 53.

(2) Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., p. 27. «La consistance [de la rumeur] lui vient de ce qu'elle donne à celui qui la colporte une image de valeur auprès des récepteurs. Il possède une connaissance que les autres n'ont pas. Même lorsqu'il s'agit de rumeurs à répétition, entendues ici et là depuis dix ans, le rapporteur se présente toujours comme détenteur d'un scoop, d'une information de première fraîcheur» (ibidem.).

(3) Ibid. p. 63.

(4) La rumeur «crée une chaîne fonctionnelle (avertir, informer) et une chaîne affective beaucoup plus complexe que la première, car, fonctionnant à deux niveaux, elle utilise les affects dont elle a besoin pour les insérer dans la chaîne fonctionnelle, c'est-à-dire qu'elle traite, à la manière durkeimienne, les affects comme des choses, afin que le message soit conforme à ce que l'on attend, que le dire charrié ait valeur de preuve tout en s'insérant dans la constellation émotive ou le désir de savoir du moment» (Françoise Reumaux, La rumeur, op. cit., p. 32).

(5) «La rumeur est la première étape du défoulement. Beaucoup de rumeurs sont des fardeaux anxiogènes [...]. En parler, c'est faire un pas vers la réduction de l'anxiété» (Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., p. 67).

* et le bruit concerne l'amplitude du processus: «Alors que la rumeur» renvoie à un processus de diffusion en chaîne, à une force de propagation, à une amplitude dont le résultat est le son audible qui s'élève de toutes ces voix, et que l'on peut suivre à la trace [,...le] bruit renvoie à un processus décousu, rampant, hésitant, très limité localement: il est [...] insignifiant»(1).

2. *Caractères distinctifs de la rumeur*

De cette comparaison entre la rumeur et des phénomènes qui lui sont proches, nous extrayons les quelques traits suivants propres à la rumeur. Prétendant, par exemple, à la vérité, mais ne pouvant, par elle-même, répondre de son degré de véracité, il est possible de parler de son ambiguïté. On peut aussi la décrire comme un évènement social, interactif, «éphémère, cyclique et conjoncturel de diffusion dans le souci d'un message à prétention d'actualité»(2). Elle est d'expression orale, personnelle, informelle, et en lien étroit dans ses origines et son style, avec les spécificités psychosociologiques de la société où elle se diffuse. Pour approfondir encore plus le contenu de ces caractères distinctifs, nous les regroupons et examinons sous trois titres: charges émotionnelles de la rumeur, ses espaces sociaux et ses aspects informels.

2.1. Charges émotionnelles de la rumeur

Les forces émotionnelles à l'origine des rumeurs(3), se réduisent principalement à la peur, au besoin d'affirmation individuelle ou groupale, et à l'implication affective personnelle. La première, la peur, et la seconde, le besoin de s'affirmer, constituent comme le ressort de la troisième, l'implication, dont la force conditionne l'intensité de propagation d'une rumeur(4). Parlant des «légendes urbaines» qu'il considère comme des rumeurs, Knapp en renvoie le pessimisme «à la

(1) Ibid., 28 - 29.

(2) Pascal Froissart. «La rumeur ou la survivance de l'intemporel dans une société d'information», loc. cit.

(3) «Apport d'information et de satisfaction émotionnelle» sont les effets de la rumeur qui ont attiré en premier lieu l'attention des chercheurs (cf. Knapp cité par Françoise Reumaux, La rumeur, op. cit., p. 27).

(4) Cf. Ibidem et plus haut, p.7, note 40

où elle se transmet activement dans un milieu social: La rumeur est un état de diffusion hyperactive de la légende. Lorsqu'elle quitte cet état, la légende devient latente ou bien, elle se littérarise, avant de réapparaître plus tard, ici ou là, dans une nouvelle période d'activité»[1].

1.4. Les potins, ragots, commérages, bruits

Dans ses recherches, Jean-Noël Kapferer situe la rumeur par rapport aux notions voisines de bruits, commérages, potins, ragots, cancans, canular, etc., à la lumière des six principaux axes en fonction desquels se définit tout genre de communication: sa source, son contenu, son processus de diffusion, le média de diffusion, l'objet sur lequel il porte, et la nature de ses effets. Il en déduit que toutes ces notions sont des rumeurs, parce que toutes prétendent informer d'un fait d'actualité, que leur information ne provient pas de source officielle, se diffuse en chaîne (exception faite pour le bruit), et sans véracité garantie. Chacune d'entre elles apporte, cependant, une nuance qui lui est propre. Ainsi,

* potins et ragots renvoient à l'objet de la rumeur ou du bruit. Ils «n'intéressent qu'une communauté très limitée (village, immeuble, lieu de travail)»[2]. Mais alors que «le potin porte sur des personnes [...,] raconte les heurs et malheurs des petits et grands qui nous entourent, [... en général,] n'est pas méchant et se consomme essentiellement pour le plaisir [...et se présente comme] très fugace»[3], les ragots «sont des histoires de bas étage, à la limite de la calomnie, racontées à l'égard d'une personne. Ces histoires ne font pas honneur à celui qui les colporte, elles le ravalent au rang de bête. Le ragot est [...] un jugement subjectif porté sur le contenu de la rumeur ou du bruit. C'est un type de message»[4];

* le commérage, est «comme le ragot, [...] un jugement de valeur, une façon de discréditer la rumeur ou le bruit, en lui imputant une source manquant totalement de crédibilité»[5], les commères justement[6];

---

(1) Tangherlini cité par Jean-Bruno Renard, op. cit., p. 56.

(2) Ibidem.

(3) Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., p. 29.

(4) Ibidem.

(5) Ibidem.

(6) Cf. le spectacle libanais «حكي نسوان» (commérages de femmes), Liban, 2008.

indicible ou réprouvé par le corps social [...]. C'est d'ailleurs leur fonction sociale principale»[1].

En bref, malgré les différences que nous venons de relever entre les rumeurs et les légendes urbaines, l'ensemble des chercheurs, sans assimiler ces deux notions l'une à l'autre, y reconnaissent volontiers deux facettes de phénomènes semblables. Sans pouvoir décider laquelle de ces deux formes, «rumorale» ou légendaire, est première, il est affirmé, par exemple, que la rumeur serait la version affaiblie d'une légende urbaine, ou cette dernière une rumeur développée[2]. En d'autres termes, «sur le plan narratif, une rumeur peut se développer, s'authentifier, s'incarner, dans un récit légendaire[3]. Inversement, une légende peut se simplifier, se réduire à un énoncé»[4]. Et «sur le plan de la diffusion, on peut considérer [...] la rumeur [comme] le moment de la vie de la légende

---

= authentiques survenues à un proche ou à l'ami d'un ami, ces histoires ont une fonction qui tient précisément à cette morale, explicite ou implicite» (Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., p. 322). D'ailleurs, toujours pour Kapferer, «les légendes modernes urbaines ne seraient pas des légendes. De plus, elles ne seraient ni modernes, ni urbaines [...]; on trouve des antécédents mythiques à ces histoires appelées «modernes». Ces histoires n'auraient donc pas été inventées récemment, mais uniquement collectées récemment [...]. On en trouve des équivalents dans les milieux ruraux. [...] La plupart des analyses faites sur la circulation de ces «légendes urbaines» mettent en exergue les traits symptomatiques des rumeurs. [... La narration y] émane le plus souvent de l'ami d'un ami [...]. Or c'est là un des traits généraux des rumeurs. De même, les folkloristes insistent sur la volonté de réalisme afin de faire croire à la véracité du propos. Ce qui est aussi le propre de la rumeur. En réalité, ces «légendes urbaines» ne sont autres que cette forme de rumeur que Campion-Vincent appelait déjà en 1976 des «histoires exemplaires». La multiplication des noms renvoyant à des phénomènes très proches n'est pas souhaitable, surtout lorsque le nouveau nom introduit une forte confusion théorique et laisse croire à l'existence de phenomènes très différents alors qu'il n'en est rien. Aussi garderons-nous l'ancien terme d'histoire exemplaire et ne céderons-nous pas à cette mode» (ibid., p. 319 - 320).

(1) Emmanuel Taieb, «Persistance de la rumeur. Sociologie des rumeurs électroniques», loc. cit.

(2) Cf. Jean-Bruno Renard, op. cit., p. 55 - 56. «Pour Mullen, une légende peut être une «rumeur solidifiée» et une rumeur, une «légende affaiblie»» (ibidem).

(3) Dans ce sens, Brunvand voit dans les rumeurs des germes de légendes: par exemple une rumeur de maladie d'une personnalité va s'incarner en un récit précisant les symptômes, l'hôpital, etc. (cf. ibidem.).

(4) Ibidem.

etc., cible de la rumeur, et le Prédicat est l'état ou l'action attribué au Sujet»[1]. «Au contraire, la forme légendaire est un récit qui, aussi court soit-il, articule plusieurs unités d'information dans une structure narrative. De cette différence fondamentale découlent toutes les autres»[2].

* Par ailleurs, quel que soit le milieu où naît la légende moderne et où elle se propage, ses traits narratifs varient peu. Elle se signale par une morphologie propre[3]. La rumeur, par contre, conforme son style aux spécificités psychosociologiques de la société intéressée par le sujet: village, immeuble, lieu de travail...

Au niveau du contenu:

* La rumeur prétend apporter de nouvelles informations sur un événement ou une personne liés à l'actualité, alors que la légende porte sur un fait passé. La rumeur vise à être crue, à convaincre, et non à amuser ou à faire rêver comme ambitionnent de le faire les légendes, les histoires drôles et les contes[4].

* «La rumeur a tendance à prendre pour sujet une personnalité ou un produit identifié, connu (célébrité, marque commerciale), alors que la légende urbaine a fréquemment pour protagonistes des personnes anonymes, simplement caractérisées par quelques variables (sexe, âge, milieu social)»[5]

* La rumeur n'a pas de prétention morale, alors que, les légendes urbaines, tirent «leur force, et leurs conditions de circulation, de leur capacité à véhiculer, par le biais d'un langage symbolique, une morale sous-jacente[6], ou à dire ce qui, sous une autre forme, serait

---

(1) Michel-Louis Rouquette, Les rumeurs, op. cit., p. 51.

(2) Jean-Bruno Renard, op. cit., p. 54.

(3) Cf. Emmanuel Taieb, «Persistance de la rumeur. Sociologie des rumeurs électroniques», loc. cit.

(4) Cf. Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., p. 12.

(5) Emmanuel Taieb, Persistance de la rumeur. Sociologie des rumeurs électroniques, loc. cit.

(6) C'est l'une des raisons pour lesquelles Jean-Noël Kapferer préfère appeler ces legendes urbaines, des Histoires Exemplaires: «Ces histoires sont «exemplaires» car elles portent une morale en elles, certaines histoires allant même jusqu'à se terminer explicitement par cette morale. Racontées comme des récits d'aventures =

étrangeté, évoquant des atmosphères quotidiennes, bizarres, effrayantes ou absurdes[1].

* Enfin l'attribution concerne la source prétendue d'une rumeur, «source que le sujet transmetteur désigne comme garant de la véracité de son récit. Les légendes, aussi bien traditionnelles que modernes, possèdent cette même caractéristique»[2].

Comme annoncé, nous empruntons à d'autres auteurs les quelques assertions suivantes qui nous semblent judicieuses:

Alors que la légende classique «se présente comme venue de la nuit des temps»[3], celle urbaine se présente, à l'instar de la rumeur, «comme une narration d'un récit véridique, apprise par un ami, qui lui-même la tient d'un ami»[4]; et alors que la légende traditionnelle «assume son irréalisme, son caractère fabuleux, la légende moderne, comme la rumeur, cherche à être crue, épouse le réalisme»[5].

Par contre, si rumeurs et légendes urbaines rapportent «rarement, des perspectives agréables sur le présent»[6], elles diffèrent sur ce point même, aussi bien au niveau du style qu'au niveau du contenu.

Au niveau du style:

* Rumeurs et légendes urbaines ont, chacune, son style distinctif. Elles apparaissent comme deux modalités d'un même phénomène collectif, comme la forme simple et la forme complexe d'un même genre littéraire.

* La rumeur est ainsi plus brève que la légende. «Elle tend à se réduire à une seule unité d'information, un énoncé du type Sujet + Prédicat [...]. Le Sujet est la personne, l'objet, l'animal, l'institution, le groupe,

(1) Cf. Emmanuel Taieb, «Persistance de la rumeur. Sociologie des rumeurs électroniques», 2001. [Courrier électronique à Maguy Saad]. Adresse par courrier électronique: saadmaguy@hotmail.com.

(2) Pour tout ce paragraphe, voir «La désinformation entre stratégie et technologie», loc. cit.

(3) Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., p. 319.

(4) Ibidem.

(5) Ibidem.

(6) Michel-Louis Rouquette, cité par Emmanuel Taieb, «Persistance de la rumeur. Sociologie des rumeurs électroniques», loc. cit.

ressemblances: «Toutes deux sont le produit d'un processus d'interaction collective, leur transmission est d'abord orale, leur message est raconté comme vrai et leurs fonctions sociales sont similaires»[1].

Pour clarifier les implications de ces assertions, nous allons reprendre, rapidement, quatre traits caractéristiques de la rumeur, valables aussi pour les légendes urbaines: l'instabilité, l'implication, la négativité, et l'attribution. Pour cela, nous résumons d'abord la présentation succincte qu'en fait Jean-Bruno Renard et lui ajoutons ensuite quelques remarques recueillies chez d'autres chercheurs. Nous conclurons par un nouveau rapprochement entre nos deux notions de rumeur et de légende:

* L'instabilité recouvre les phénomènes de modification du contenu de la rumeur, principalement dans sa phase de constitution, mais aussi dans son processus d'adaptation à de nouveaux milieux culturels. Les mécanismes de transformation des rumeurs rendent compte des légendes modernes, et même parfois de celles traditionnelles.

* L'implication est le fait qu'un transmetteur de la rumeur se sent plus ou moins concerné par le message véhiculé. Plus un sujet est impliqué, plus il adhérera à la rumeur et plus il la transmettra[2]. La légende, elle aussi objet de croyance, obéit au même principe.

* La négativité est un trait dominant des rumeurs. La plupart d'entre elles, 9 sur 10, sont «noires», c'est-à-dire qu'elles relatent ou annoncent des événements négatifs: agressions, accidents, échecs, scandales, incidents, etc. Les rumeurs «roses», qui correspondent à un contenu optimiste, à la réalisation imaginaire d'un souhait ou d'un désir collectif, sont rares. Par contre, les légendes traditionnelles offrent une répartition plus équilibrée entre légendes dorées ou roses et celles noires (à égalité). Mais les légendes urbaines se rapprochent des proportions observables pour les rumeurs. Leur récit, original, est «surprenant», presque toujours marqué du sceau de l'inquiétante

---

= mettent en scène les produits de la culture de masse moderne (l'automobile, la télévision, le Coca-Cola, etc.)» (Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., p. 318).

(1) Jean-Bruno Renard, op. cit., p. 53.

(2) Cf. ibid., p. 53.

Froissard rejette la nécessité d'un événement à l'origine des rumeurs[1] et préfère leur reconnaitre une valeur de catalyseurs de symboles pour les milieux où elles se répandent.

1.2. La désinformation

L'information a son contraire qui lui sert en même temps de corollaire, «la désinformation» qui peut être privée ou publique. Celle-ci «consiste à propager délibérément des informations fausses pour influencer une opinion»[2].

Le message qu'elle transmet rapporte alors, des descriptions déformées de la réalité, parfois des faits fictifs et non simplement des jugements moraux ou des opinions. Le but qu'elle se propose est l'altération de l'interprétation de la vérité concernant des personnes, des dires et/ou des choses, afin de nuire auprès d'un public plus qu'auprès d'un individu. Il y a «un jeu à trois: initiateur, public, victime»[3]. La victime peut être une idée ou des personnes que l'on cherche à affaiblir, ou contre lesquelles on essaie de susciter, en trompant, des passions et des sentiments négatifs. Le délire idéologique, la faculté d'auto-illusion, la clôture informationnelle, l'hallucination interprétative, et tant d'autres formes de déni de la réalité ne constituent pas de la désinformation, pour autant qu'elles ne soient pas dirigées contre un adversaire. Bien que la désinformation ait besoin d'un espace public de débat entre une pluralité d'opinion et de connaissance, elle fuit la confrontation des discours et la compétition. Par principe, elle fuit le dialogue et l'interactivité.

Néanmoins, la désinformation suppose, pour se propager, des rapports entre émetteur(s) et récepteur(s), des représentations mentales (intentions, jugements de valeurs, affects, etc.) chez l'un et chez l'autre, et des moyens de propagation et de transmission valables pour l'un et pour l'autre. Ces moyens comprennent toutes sortes de médias et de vecteurs. Ceux-ci déterminent la matière, le mode et la rapidité de transmission, ainsi que la «hiérarchie de ce qui est important, crédible, séduisant, probant, etc., [le] style de rhétorique, [la] mémoire, [la] temporalité, [la]

(1) E. Morin considère un fait comme «point de départ ou d'appui à la rumeur» (Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., p. 20).

(2) «La désinformation entre stratégie et technologie», loc. cit.

(3) Ibidem.

l'actualité»[1] pour le remettre dans l'aujourd'hui du temps. Kapferer voit dans cette «réactualisation permanente [...] un trait structurel de la rumeur[2]». D'où la propension à parler de cycle des rumeurs[3]. Bysov y fait allusion dans sa classification des rumeurs[4]: «celle qui rampe (jusqu'à ce que tout le monde la connaisse), celle qui fait feu de paille (et qui a généralement un sujet touchant à un péril immédiat), et enfin la rumeur «sous-marine» (de nature essentiellement cyclique)»[5].

Enfin, les motifs d'une rumeur ne sont ni clairs ni apparents. Elle surgit sans prévenir, et lorsqu'elle resurgit, elle s'alimente, en général, de nouveaux apports, plus ou moins vérifiables. Son «caractère éphémère et récurrent influence évidemment la créance des auditeurs, mais de trois manières différentes: elle peut leur faire l'effet de renforcement (je le crois car je l'ai déjà entendu; je le crois car tout le monde le croit); ou au contraire un effet de défiance (je le crois car je l'ai déjà entendu); enfin, [...] un intérêt nosologique par la mise en évidence d'un thème, d'une rhétorique, ou d'un mode de narration déjà rencontré dans l'un de ces nombreux recueils de rumeurs ou de légendes»[6]. Pour sa part, Pascal

(1) «C'est un des «traits invariants de la rumeur», bien que le mode d'apparition de la rumeur soit loin d'être élucidé. Est-ce un phénomène cyclique ou simplement la renaissance aléatoire d'une légende moderne? Les réponses diffèrent, selon la conception personnelle que les chercheurs ont de l'origine de la rumeur (ou du cycle): ceux qui voient dans la rumeur un récit similaire aux légendes lui donnent volontiers une personnalité cyclique, tandis que les autres la classent parmi les symptômes sociaux de crise et de tensions. En tout état de cause, la rumeur est le lieu d'une succession de modèles d'apparition dans le temps: une succession de silences et d'explosion» (Pascal Froissart. «La rumeur ou la survivance de l'intemporel dans une société d'information», loc. cit.).

(2) Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., 27.

(3) Cf. Françoise Reumaux, La rumeur, op. cit, p. 18 - 23.

(4) Jean-Noël Kapferer se méfie des classifications en ce domaine, d'abord parce qu'elles sont construites habituellement en fonction des motivations humaines, et ensuite parce que les rumeurs s'expriment normalement en un langage symbolique qui varie avec les époques et les cultures. N'empêche qu'il distingue six types de rumeurs, mais en se référant à leurs sources (Cf. Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., p. 314 - 315). De son côté, Françoise Reumaux «catégorise les rumeurs en établissant une corrélation entre le contenu des nouvelles et la nature du recours au passé» (in Les oies du Capitole, op. cit., p. 25).

(5) Pascal Froissart, «La rumeur ou la survivance de l'intemporel dans une société d'information», loc. cit.

(6) Ibidem.

qui «se présente - c'est même là l'un de ses traits distinctifs - comme quelque chose d'objectif, - elle apporte un fait -, ce qui lui permet de se prétendre irréfutable[1]».

Par ailleurs, comme pour toute information, entre la rumeur et le moment présent, il y a un lien intrinsèque. D'où le caractère structurellement éphémère de la rumeur, qui évolue, dans une société, «non seulement en énonciation mais aussi en signification»[2]: «ce qui est plausible aujourd'hui, ne l'était pas hier et ne le sera plus demain»[3]. Mais, «l'abandon de l'intérêt du public ne signifie pas que ce dernier ne croit plus la rumeur. Il a simplement cessé de s'en préoccuper, passant à une autre nouvelle. Cela explique que souvent les démentis passent inaperçus. Interrogé bien plus tard, ayant le sentiment que la rumeur ne fut jamais démentie[4], ce lecteur en déduira qu'elle devait être fondée!»[5]. De toute façon, les rumeurs laissent, presque toujours une trace. On connaît cette réplique: «Mentez! Mentez effrontément! Il en restera toujours quelque chose».

En fait, les informations renaissent souvent, dans un ancien comme dans nouveau public qui, alors les croit récentes. Dans cette ligne, la rumeur peut être dite vieille comme le monde[6], «hors-temps», «sans date», atemporelle et intemporelle, «évènement perpétuellement répété dans la pensée sociale»[7]. Elle reprend «un message prétendant à

(1) Françoise Reumaux, La Rumeur, op. cit., p. 176.

(2) Cf. Pascal Froissart, «La rumeur ou la survivance de l'intemporel dans une société d'information», loc. cit.

(3) Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., p. 93.

(4) En soi, une rumeur peut durer longtemps. Entre autre, «des réactions maladroites [...] peuvent la rendre durable» (ibid., p. 133).

(5) Ibid., p. 130.

(6) «[Rosnow et Fine affirment] que la rumeur est «le sujet de toute conversation humaine depuis que l'humanité a acquis le pouvoir du verbe»; [...Reumaux, qu'] «on peut associer la rumeur à la parole humaine», [Allport et Postman,...qu'] «une large part de nos conversations ordinaires est constituée de rumeurs», que la rumeur est «la forme de communication la mieux partagée du monde», etc. (Pascal Froissart, «La rumeur te nie? Nie la rumeur!». loc. cit.).

(7) Pascal Froissart, «La rumeur ou la survivance de l'intemporel dans une société d'information», loc. cit. «Avec pour meilleure preuve, le proverbe» Il n'y a pas de fumée sans feu». Comme si ça prouvait quelque chose! Comme si, lorsque la rumeur s'autoproclame «intemporelle il faut la croire» (Pascal Froissart. «La rumeur te nie? Nie la rumeur!», loc. cit.).

message vérifié n'est plus une rumeur. Par ailleurs, situation paradoxale, «dès qu'une rumeur est qualifiée de rumeur par le public, elle cesse de courir. En revanche, lorsqu'il ne la reconnaît pas comme telle, elle peut alors courir»[1]. Pourtant, «c'est parce qu'elle peut se révéler exacte que la rumeur gêne»[2].

Entre la forme et le fond, et participant aux deux, la discussion. La réaction d'un lecteur ou d'un spectateur face à une nouvelle recueillie dans un journal ou à la télévision ou tout autre canal de diffusion, est de la communiquer, d'en discuter, de la commenter... Emerge alors «une sorte de consensus - ce que l'on appelle l'opinion publique»[3]. Celle-ci, officiellement «toute pétrie de subjectivité», diffère, par là, de la rumeur

---

= La loi du 12 juillet 1979 y mit une limite en décrétant «le droit pour toutes personnes physiques ou morales, d'être informées, sans délai, des motifs des décisions défavorables individuelles qui les concernent» (art. 1er).

2- Dans la loi électorale, à l'occasion d'élections présidentielles et parlementaires, la publication de tout sondage est interdite, «pendant la semaine qui précède chaque tour de scrutin ainsi que pendant le déroulement de celui-ci» (art. 11). C'est alors la rumeur qui prédit, suggère et interprète les derniers résultats.

3- Encore dans la loi électorale, en vertu de l'article 41 d'une ordonnance de 1958, il n'est pas tenu compte des diffamations dans l'enceinte des assemblées parlementaires. Le débat parlementaire n'exclut donc pas la rumeur de ses discussions (cf. ibid., p. 75 - 87).

Quant au droit libanais, il juge qu'«il ne faut pas confondre la notion de clameur publique, avec [...] la rumeur publique [...]. La clameur publique est une accusation précise et énergique, qui ne suppose aucun doute dans la pensée de ceux qui la formulent et qui ont été vraisemblablement les témoins d'infraction. En revanche, la rumeur publique n'est «qu'un bruit sourd» et «imprécis». C'est un simple soupçon qui peut se transformer en notoriété publique quelque temps après la perpétration de l'infraction, lorsqu'elle prend une certaine consistance. La notoriété publique, pouvant simplement donner lieu à l'ouverture d'une information, n'autorise en aucune façon la police à agir comme en cas de flagrant délit» (Ali Ataya, «L'enquête de police et l'infraction flagrante en droit Libanais». In memoireonline.com. s.d. [En linge]. http://www.memoireonline.com/03/08/969/m_enquete-police-infraction-flagrante-droit-libanais-etude-comparative9.html#fnref114 (Page consultée le 21 janvier 2009)).

(1) Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op. cit., p. 23.

(2) Ibid., p. 13. «Les cas de rumeurs fondées ne manquent pas: celles de la maladie... [des présidents Elias Sarkis, Ronald Reagan, Leonid Illich Brejnev, ou de Georges Pompidou...]. Chaque dévaluation est précédée de rumeurs. Dans l'entreprise, la rumeur annonce les licenciements ou les mutations. En politique, elle précède les départs des ministres...» (ibid., p. 12).

(3) Ibidem.

définie sur la base du vrai et du faux[1], et le critère de véracité de ce qu'elle rapporte contient «une forte dose de subjectivité»[2]. Plutôt que la nature du support, c'est la conviction personnelle qui décide de l'authenticité du message[3]. Sa force de propagation ne réside pas dans sa véracité, mais dans le rapporteur et la nouveauté du message[4].

Concernant le fond de ce message, la rumeur prétend à la vérité, mais, comme nous venons de le souligner, elle ne peut, par elle-même, en répondre. Aussi, le droit ne s'y réfère-t-il jamais explicitement[5] et un

(1) Gordon W. Allport et Léo J. Postman, les premiers à avoir étudié de près le phenomène de la rumeur, en proposent la définition suivante: «Une affirmation générale que l'on considère comme vraie sans qu'il y ait des données concrètes permettant de vérifier son exactitude [...]. Elle ne peut en aucun cas constituer une base valable pour déterminer nos croyances ou nos comportements» (Gordon Allport et Léo Postman, op. cit., p. 185).

(2) Ibid., p. 14.

(3) La rumeur est une «proposition pour croire [...], sans les garanties habituelles de l'évidence» (Allport et Postman cités par Françoise Reumaux, La rumeur, op. cit., p. 27). L'affectivité joue un rôle fondamental dans son déploiement: «Toutes les questions relatives à la non-vérification reposent sur un présupposé: le désir de vérification existe naturellement chez celui qui entend la rumeur. Or, rien n'est moins sûr. La force de la rumeur est que souvent elle fournit une information justifiant ce que l'on pressentait ou on souhaitait confusément» (Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, op.cit., p. 127).

(4) Cf. Françoise Reumaux, La Rumeur, op. cit., p. 93.

(5) De fait, «le droit civil et le droit pénal ne font aucune mention explicite de la rumeur» (Michel Miaille cité par Françoise Reumaux, Les oies du Capitole ou les raisons de la rumeur, op.cit., p. 23). Celle-ci y est cependant présente implicitement à travers d'autres catégories. De fait, elle trouve sa place entre le domaine privé et celui public que distinguent et gèrent les régimes juridiques et éthiques. Le droit, par principe, s'en méfie, parce qu'elle doit être vérifiée et ne peut être attribuée à une personne précise. Son instigateur premier échappe ainsi au jugement. Elle peut être par ailleurs, calomnie, diffamation, nuisance à des individus, à l'Etat ou à l'ordre public, etc. Le droit prévoit des mesures répressives contre ceux qui répandent des rumeurs de ce genre. N'empêche que les tribunaux sont souvent contraints de lui prêter consistance. «Ainsi les appels au témoignage ou à l'information sous toutes ses formes, font plus ou moins référence à la rumeur constituée par le simple bouche à oreille, celui du voisinage ou de la réputation, montrant que le droit, en les sollicitant, a recours au phénomène» (ibid., p. 25). Exemples de prise en compte de la rumeur dans le droit français:

1- Dans le droit du travail et dans celui du commerce, traditionnellement, le rapport des sociétés avec leurs administrés était régi par ce principe: «Les décisions administratives doivent demeurer secrètes». L'administration ne justifiait donc pas ses décisions qu'elles quelles fussent. Les rumeurs en étaient encouragées. =

conditions et, de ce fait, information et communication sont en liens très étroits.

L'objet premier de l'information est ainsi, la communication d'un message. Celui-ci comprend forme et sens. «La forme correspond au support physique du message et le sens à l'ensemble des significations qu'il peut prendre pour ceux qui le reçoivent»[1].

Concernant la forme, «une information qui ne serait pas une nouvelle ne peut donner lieu [ni] à une rumeur»[2], ni à aucun autre genre d'information, mais elle ne devient capable de rumeur que si elle affecte des symboles, emblèmes ou personnages politiques, artistiques ou sportifs, ou lorsqu'elle «dérange l'ordre des choses»: dangers, ruptures sociales, changements de l'environnement, etc.[3].

Une information par les «média» revêt normalement les caractéristiques suivantes: source d'information authentifiable, généralement précisée par la référence au responsable[4] (journal, auteur, etc.), et réalité des faits rapportés, en principe, vérifiable. Si ces faits se révèlent faux, et que le cas est grave, le responsable peut être poursuivi en justice. Par contre, la rumeur relève du «on dit» impersonnel: on la tient d'un tel, qui lui-même la tient d'un autre, etc. Elle se diffuse «toujours de bouche à oreille, en dehors de la presse, de l'affiche, même du tract ou du graffiti»[5]. Elle se moule dans un anonymat radical, «ne s'adresse pas à une personne nommée, ni ne vient d'une personne nommée»[6]. En principe, l'auditeur ne peut ni s'assurer de son bien-fondé, ni s'adresser au responsable ultime inconnu. En fin de compte, la rumeur ne peut être

(1) Ibidem.

(2) Jean-Noël Kapferer, Rumeurs, le plus vieux média du monde, Ed. du seuil, France, 1987, p. 61. Une nouvelle qui ne serait pas transportée rapidement perd sa valeur de nouvelle: «La rumeur est une alerte: une information urgente doit être communiquée. Elle a trop d'implications pour que l'on prenne le temps de la vérifier avant de la transmettre» (ibid., p. 74).

(3) Ibid., p. 64.

(4) Rumeur ou information. In Presse.ac-versailles.fr. s.d. [En ligne]. http://www.presse.ac-versailles.fr/pedago/rumeur00.htm (Page consultée le 15 juillet 2003).

(5) Jean-Noël Kapferer, op. cit., p. 20. Elle peut s'accomplir aussi par la correspondance écrite, moyen d'objectiver le bouche à oreille.

(6) Ibid., p. 200.

sens se fera lentement. Ce n'est que vers la fin du XIXe siècle qu'y apparaîtra «l'idée de bouche à oreille et de bruit qui court. [...Au XXe siècle], la rumeur devient information, en plus de toutes ses caractéristiques antérieures»[1].

Cette dernière conception s'est effectivement imposée depuis les études de Binet et Claparède sur le témoignage. Et encore aujourd'hui, de l'avis de tous les chercheurs, la rumeur continue à se définir d'abord comme une information[2]. Mais il n'y a pas que le phénomène de la rumeur à revêtir ce caractère. D'autres activités ont cette même prétention, en premier lieu les nouvelles propagées par les «canaux de diffusion» ou «média» (journaux, radio, télévision, lettres de diffusion, etc.) et que l'on a coutume d'appeler «l'information». Il y a aussi ce que l'on désigne par «désinformation», «légendes urbaines» ou «modernes», «potins, ragots, bruits, commérages». Toutes ces notions tiennent de la rumeur, mais ne sont pas la rumeur, comme il ressortira de notre développement immédiat.

1.1. L'information diffusée par les médias

L'information «au sens étymologique, mise en forme de connaissances[3]», est définie par Thierry Breton comme «un renseignement, la réponse à une question»[4]. Transmission et échange en sont donc des

(1) Ibidem.

(2) Cf. Pascal Froissart. «La rumeur te nie? Nie la rumeur!». Paris. 1998. p. 71-86. In J.-P. Desgoutte. P. Froissart & al. La figure du sujet en sciences humaines. Ed. L'Harmattan. Paris. 1998. In pascalfroissart.online.fr. s.d. [En ligne]. http://pascalfroissart.online.fr/0-htm/froi-98.html (Page consultée le 10 février 2008); Pascal Froissart, «La rumeur ou la survivance de l'intemporel dans une société d'information», loc. cit.; Françoise Reumaux, La rumeur, Ed. Armand Colin, France, 1998; Michel-Louis Rouquette, Les rumeurs, Ed. PUF, France, 1975; Jean-Bruno Renard, Rumeurs et légendes urbaines, Ed. PUF, Paris, 1999; Françoise Reumaux (sous la direction de), Les oies du Capitole ou les raisons de la rumeur, Ed. CNRS Communication, France, 1999; Gordon Allport et Léo Postman, «Les bases psychologiques des rumeurs», In André Lévy. Psychologie sociale, textes fondamentaux, Tome 1, Ed. Dunod, France, 1989; etc.

(3) «La désinformation entre stratégie et technologie». In Infoguerre.com. 18/11/1999. [En ligne]. http://www.infoguerre.com/article.php?sid=69 (Page consultée le 25 novembre 2002).

(4) Nicolas Luciani. «Le marketing relationnel». (Thèse de doctorat). In visionarymarketing.com. 1997. [En ligne]. http://visionarymarketing.com/miconos/parole.html?forumid=23650#luciani (Page consultée le 20 mai 2008).

Information, désinformation ou rumeur?

Maguy Saad(*)

Il peut paraître étonnant de vouloir traiter, encore une fois, un thème aussi épuisé que celui de la rumeur. De très grands maîtres, auxquels nous nous référerons d'ailleurs souvent dans le présent article, s'y sont efficacement attelés. Nous ne prétendons donc pas, dans ce qui suit, conduire une nouvelle recherche concernant ce phénomène prégnant de nos sociétés humaines. Mais ayant eu à nous pencher sur la communication sur Internet, notre attention a été attirée par la grande importance de ce fait dans le domaine des technologies de l'information et de la communication. Aussi, dans un premier article, avons-nous jugé bon et même nécessaire d'approfondir nos connaissances du concept de rumeur et d'en dégager la véritable nature et les caractéristiques essentielles. Cela nous permettra alors, dans un second article, d'en mieux analyser la portée et les spécificités dans le cyberespace.

C'est dans cette perspective que nous avons conçu le plan de notre premier article. Nous y analyserons d'abord le concept de rumeur à partir de notions qui lui sont proches. Ceci nous permettra alors d'en préciser les spécificités. Nous serons alors nécessairement amenée à terminer en envisageant les moyens techniques de contourner les rumeurs négatives.

1. Phénomènes proches de celui de la rumeur

Le mot rumeur, du latin rumor, signifie dans la langue de Virgile, «nouvelles» ou «réputation». En fait mention, pour la première fois, un édit de 1274 du Parlement de Paris. Il y indique «le» haro «que tout citoyen est obligé, au nom de la loi, de pousser s'il assiste à un crime, de manière à attirer l'attention de la maréchaussée!»(1). L'évolution de son

(*) Professeure associée à l'Institut des Sciences Sociales - Section II.

(1) Pascal Froissart. «La rumeur ou la survivance de l'intemporel dans une société d'information», in Recherches en communication. No. 3. Juin 1995. Belgique. In pascalfroissart.online.fr. s.d. [En ligne]. http://pascalfroissart.online.fr/0-htm/froi-95.html (Page consultée le 10 février 2008).

Bibliographie

1) Langue Arabe:

- Ajam Sami: «Le retour des déplacés: Les réalisations et les difficultés». ESCWA. Colloque sur les possessions résidentielles et foncières. Le Caire - Egypte (Décembre 2003).
- Hajjar Isam: Le livre du retour, Beyrouth 1996 (sans indiquer la maison d'édition, ni le lieu).
- Fayad Rahif: L'architecture et la conscience des lieux - Dar Al Farabi, Beyrouth 2004.
- La caisse centrale des déplacés, documents non publiés 2003.
- La direction centrale des statistiques: Budget des ménages en 1997. Beyrouth - Liban 1998.
- Ministères des déplacés - République Libanaise, le retour des «Dépalcés» au Liban - 1996.
- Ministère des affaires sociales: le problème des déplacés - réalité et chiffres - 1ère période - Ocotobre 1992.
- Ministère des déplacés - République Libanaise: Rapport final des réalisations entre 1993 et 1997 - Damour - Liban 1998.

2) Langue Française:

- Azar Fabiola: Construction identitaire et appartenance confessinnelle au Liban - L'Hamartan - Paris 1999.
- Laplanche J (traduit par Hijagi M) vocabulaire psychanalyse - Majed - Beyrouth 2002.
- Verzinia j - f -: Un pas vers la non violence BAPI - Quebec 2003.

Lexique socio - démographique

Déplacement coercitif	تهجير قسري
Mouvement de population	حراك سكاني
Aspects démographiques	ملامح ديومغرافية
Insertion sociale	اندماج اجتماعي
Droit pénal	قانون العقوبات
Rêve de collision	حلم اصطدامي
Localisation de la recherche	موضعة البحث
Novice	مستجد
Les iniquités	وزر
La description du processus du de-palcement	وصف سياق التهجير
Dépaysement	الغربة
Clairsemé	مشتت
Ségrégation partial des partis	التمييز الحزبي
Retournant	عائد
Premier espace / domaine	مجال أول
Antagonisme	عداء
Orgueil	زهوّ
Sentiment latent	شعور دفين
Pulsion d'autorité	نزوة السطوة
Triage confessionnel	فرز طائفي
Liberté de conscience	حرية المعتقد

3-4 Les visites répétés aux parents dans le village de retour.

3-5 L'adaptation au nouvel entourage familial (travail - étude - mariage).

4- Avis et positions (3ème axe):

4-1 Votre sentiment envers les parents - à quel point êtes-vous d'accord avec eux?

4-2 Votre acceptation d'autrui là-bas.

4-3 Le degré de tolérance.

4-4 Le sentiment de victoire et de défaite.

Guide d'entretien des dépalcés:

Avec la 2ème génération

(il est préférable que ce soit le père de la famille)

1- Carte personnelle

- Date et lieu de naissance - Date du dépalcement - Date du retour
- Le statut familiale - La date du mariage - Nombre d'enfants
- La profession - Le niveau d'éducation

2- Le déplacement (1er axe):

2-1 Le souvenir du déplacement en détails.

2-2 Le lieu vers lequel le déplacement a eu lieu et la façon d'insertion.

2-3 L'enseignement et l'emploi - lieu de la formation de la vie sociale et économique et le taux de résistence envers le changement.

2-4 Les difficultés que vous avez envisagées pour l'adaptation et l'insertion (revoir l'interview avec la 1ère génération).

2-5 La relation avec les compagnons (l'entourage) et les voisins.

2-6 Rejeter ou accepter autrui - l'acceptation mutuelle (s'éloigner - éviter - un bloc vous a été imposé).

3- Le retour - la réconciliation (2ème axe):

3-1 Le retour ou les difficultés de retour - les raisons empêchant le retour.

3-2 Est-ce qu'on est prêt à se déplacer vers le village et les pressions avec les parents...

3-3 Est-ce que vous construirez une maison indépendante à vous et est-elle le lieu principal de résidence?

- Les difficultés de la guerre violente.
- Les difficultés d'accepter autrui
- Les diffcultés des tiraillements politiques.

3- Le retour - la réconciliation (2ème axe):

3-1 Les raisons qui ont empêché le retour auparavant.

3-2 Les aides obtenues pour assurer le retour (indemnités - évaluation - restauration - reconstruction).

3-3 Le projet de retour des déplacés a été lié à la question des réconciliation - votre avis concernant ce sujet: Est-il nécessaire ou c'est faux d'établir un lien entre cette trilogie: La réconciliation - les indemnités et le retour?

3-4 Est-ce que le retour pourra avoir lieu sans que la réconciliation ne s'effectue?

3-5 L'adaptation / l'élan - la coexistence - les anciennes relations - les nouvelles relations.

4- Avis et positions (3ème axe):

4-1 Le degré de la tolérance envers autrui / la cause du déplacement.

4-2 Vos enfants et le retour.

4-3 Ce qui est possible d'effectuer pour améliorer votres situation.

4-4 La réalité psychique.

4-5 Le sentiment de victoire et de défaite.

4-6 Le sentiment confessionnel.

4-7 La diversité.

4-8 La citoyenneté.

Guide d'entretien des dépalcés:
Avec la 1ère génération

1- Carte personnelle

- Date et lieu de naissance
- Date du dépalcement
- Date du retour
- Lieu de résidence actuelle
- Nombre d'enfants
- Niveau d'éducation
- La profession

2- Le déplacement (1er axe):

2-1 Ses raisons (la guerre civile - les lignes de démarcation - à cause de l'appartenance à un parti qui s'oppose à la majorité - à cause de l'appartenance à une confession différente à celle de la majorité).

2-2 Description précise pour cette opération du déplacement qu'ils ont endurée (les batailles - prévenir le danger - arranger leur transfert avec une partie - le noyau de déplacement - comment ils ont été accueillis et par qui?).

2-3 Les difficultés rencontrés pour s'adapter:

- difficultés de logement - difficultés d'enseignement
- difficultés professionnelles - difficultés économiques
- difficultés de vie - difficultés d'appartenance.
- difficultés d'établir un réseau de nouvelles relations sociales.
- L'eloignement du lieu de l'appartenance principale et familiale.

Au sein de cette réalité, il ne sera plus possible de s'interroger à propos de la justice humaine et la garantie des droits de l'homme (la vie/ la résidence et le logement/ la possession/ la liberté de conscience religieuse et politique). Citons à titre d'exemple, que lors des éléctions législatives en 1992, 1996 et 2000, les déplacés qui ne sont pas retournés dans leurs régions originales n'ont pas eu la chance de participer à ces élections. Alors que la peur, d'adopter des positions politiques opposantes à la position de la majorité dominante, a régné chez ceux qui sont retournés.

S'interroger à propos de la «coexistence» devient alors un acte justifié: entre ses aspects connus et ses convictions cachées; nous ne pouvons expliquer cette dualité qu'à travers la politique de «la victoire» et la «défaite» durant et après la guerre.

En allant des explications précédentes, c'est une politique qui se base sur l'évocation de la relation entre «la victime» et le «bourreau»...

Et même au niveau des buts nationaux, la rencontre sera temporaire et cessera au moment où ces buts se réaliseront.

C'est pour cela que la parole ajoute un aspect qualitatif sur la recherche en l'épargnant de la génération de l'échantillon et insiste sur la souffrance et ses détails et non pas sur la réactin finale en dépassant ou en réalisant une nouvelle appartenance ou...

Dans tous les cas les réactions doivent être contradictoires en soi, car elle touche la profondeur humaine...

II- «L'espace»

C'est-à-dire la structure matérielle, a joué un rôle primordial dans la formation des mécanismes psychiques de l'être déplacé... sur lequel les projections et les fantasmes ont été effectués... il s'est alors formé, dans la profondeur de la structure psychique, un facteur positif pour récupérer la terre et la résidence, qui suppose une sorte de tolérance et de réconciliaton pour que le rêve se réalise...

Alors que les souvenirs pénibles demeurent dans les profondeurs de l'âme à constituer un obstacle fantasmatique limitant la rencontre avec autrui que nous trouvons varié et différent selon la diversité et la différence de l'ardeur de la réalité du dépalcement et ses circonstances...

Le domaine est unique, alors que les détails sont différents, et par la suite la diversité apparaît en évoquant ces détails, ce qui sucite nécessairement des réactions dont le degré d'intensité sera varié vis-à-vis de la question d'accepter autrui.

C'est un triage confessionnel ayant lieu tout au long de plusieurs années, qui a instauré le profil commun de la même catégorie homogène au niveau des valeurs sociales et des doctrines religieuses et des orientations politiques. C'est ce qui a constitué les conditions objectives de repliement sur soi-même de chaque groupe. C'est alors que les barrières culturelles et psychiques viennent s'ajouter aux barrières géographiques.

III- Nous insistons que le déplacement constitue un des défauts du régime politique confessionnel au Liban, où le parti n'est autre qu'une parti confessionnel qui a lui-même causé le déplacement, ce qui explique les vagues de déplacement confessionnel collectif d'une part, ainsi que le déplacement d'une catégorie politiquement loyaliste, mais qui fait partie de l'autre confession.

nous étions déterminés à reconstruire... malgré le désespoir qui nous a entouré lors de notre retour...

Ce sont les citations des «victimes de la guerre et de la paix au Liban» qui ressemblent beaucoup à la guerre libanaise, tantôt elle s'aggrave et devient dure, et tentard elle s'assouplit...

Tantôt elle sera furieuse et tentard tolérante...

Sa couleur est grise car le chagrin demeure, mais il a besoin d'être dissimulé de temps à autre...parler, veut dire évoquer l'évènement... les larmes tombent alors très fort...

C'est le sentiment de dépaysement... Le déplacement touche les sentiments en leur profondeur, la profondeur de la vie. La vie ne peut être saisie qu'en s'approchant de la mort... Le déplacement représente la mort alors que le retour représente l'annonce de la vie de nouveau... La frontière dessinée entre les deux n'est pas aussi claire... C'est pour cela que nous laissons cette partie libre, sans restriction statistique et sans division méthodique, dans l'espoir que la frontière entre Eros → pulsion de vie et thanatos → pulsion de mort puisse s'exprimer...

Nous croyons que le déplacé pivote autour du champ des pulsions; après la pulsion d'agression et la pulsion de destruction qu'il a rencontrées par autrui, il a donné naissance à la pulsion d'autorité (qui ne vise pas à l'origine, à heurter autrui, mais tout simplement elle ne le prend pas en considération et elle inclue en quelque sorte l'instinct de dominer afin de satisfaire la fonction des instincts...). Ainsi il a donné naissance au mécanisme d'identification à l'agresseur... et c'est ce qui justifie la position de la 2ème génération...

Et tant qu'on a établi un lien entre le dépalcement et le trauma, un évènement dans la vie de la personne qui se définit par sa dureté, par l'incapacité dans laquelle se trouve la personne pour en faire face et par ce qu'il suscite dans l'originisation psychique en matière de trouble et de traces permanentes, ce choc a été alors supérieur à la capacité du déplacé, à le supporter, et à contrôler psychiquement ses effets...

C'est ainsi que le **déplacement** en soi est devenu un sujet transitoire se dotant d'une **valeur sélective** qui se tranforme dans la relation du sujet avec la vérité... D'où nous faisons le lien avec une transformation de position ou parfois une instabilité...

3- Le sentiment de victoire et de défaite, une réponse unique qui a défini le sentiment de défaite car ce qui s'est déroulé est considéré comme étant une perte pour la Patrie!.

A noter que celui qui a éprouvé un sentiment de tolérance envers autrui a exclu le leader politique de la confession opposante, alors que les autres ont déclaré qu'ils ne désirent pas retourner, malgré l'opposition des parents, soit à cause du rejet d'autrui, soit à cause du sentiment de la défaite.

Conclusion:

A travers des sélections exprimant les biographies de certains interviewés, on reprend les citations suivantes:

I- Le maire du village «Ein-Anoub» parle de ses citoyens appartenant à «l'autre catégorie»:

«Ils ont touché des indemnités... ils ont reçu les clés de leurs domiciles, ils les ont réparés et réstaurés, mais ils ne sont pas retournés dans le village pour y vivre, et aujourd'hui personne d'eux ne se trouve dans le village»...

- Une interviewée de «Mghairiyeh»... «Nous nous n'approchons pas des chrétiens et eux, ils ne s'approchent pas de nous... son époux s'opposa en criant: Nous sommes des frères... elle lui dit alors: nous sommes des frères mais aucune relation n'existe entre nous... et la relation, c'est celle qui se résume par la perte de frères, car ensemble, nous avons perdu nos bien-aimés lors de la guerre...»

Une autre habitante du même village dit:»... Franchement... la relation était froide... mais nous avons repris cette relation avec les personnes avec qui notre relation était bonne... nous nous associons de nouveau...»

- «C'est une réalité sanguine... qui a gravé dans nos cœur le souvenir... la vie paraîtra d'une façon ou d'une autre plus pessimiste...»
- «Loin des yeux loin du cœur»... et c'est vrai car la distance géographique a entraîné une séparation dans les relations sociales, même si nous ne désirons pas ce qui c'est passé...»
- ... La scène de retour... une scène très triste et qui suscite la fureur...

VII- Les avis et les positions des déplacés qui ne sont pas retournés dans leurs régions à cause de l'absence de la réconciliation (Dakoun, Brih, Kfarmatta).

A- Les avis et les positions des déplacés de la 1ère génération qui ne sont pas retournés dans leurs villages.

1- **La tolérance**: Les membres de ce groupe sont toujours en train de payer le prix de la guerre qui est «officiellement» terminée depuis 15 ans, alors que les déplacés sont retournés dans leurs régions, nous trouvons les habitants de certains villages privés même de leurs droits de logement et d'exploiter leurs propriétés et leurs terres, et même d'enterrer leurs morts dans leurs régions.

Il n'est pas étonnant alors que leurs positions... leurs avis... leurs sentiments... s'éxpriment par l'extrémisme, la fureur, l'iniquité, le rejet...

La tolérance est absente chez les déplacés de la 1ère génération dans les 3 villages susmentionnés à cause du meurtre d'un des membres de la famille, ou du déplacement qui était la conséquence d'une position confessionnelle et non pas d'évènements passagers, ou à cause de l'absence de la réconciliation.

2- **Les enfants et le retour**: La volonté de retourner est absente chez les enfants malgré que les parents ne sont pas retournés à cause: soit de la peur, soit de l'abscence de la réconciliation, ou car ils ne trouvent plus aucun facteur qui les poussent à retrouner dans le village.

3- **Le sentiment de victoire et de défaite**: Le sentiment de la défaite était le sentiment dominant car ils considèraient que les vainqueurs appartiennent à une autre confession, qu'ils sont «différents» et «arriérés»!...

B- Les avis et les positions des déplacés de la 2ème génération qui ne sont pas retournés dans leurs régions.

1- **La tolérance**: On a toléré tout le monde, excepté le leader politique responsable de leur déplacement.

2- **La position vis-à-vis du retour**: La volonté de retourner est absente, et c'est ce qui suscite un désaccord avec le père qui désire retourner.

d'autres ont déclaré qu'ils acceptent autrui, même si ce dernier ne les accepte pas. Et les autres acceptent autrui à condition qu'il les accepte.

2- **La tolérence:**

Les réponses sur cette question sont réparties comme ce qui suit:

62% se tolèrent sans condition:

* Car ce qui a eu lieu est du passé.
* Car on peut surmonter les mauvais souvenirs avec le temps.
* Car il n'existe pas une personne précise qu'on pourra blamer, la guerre en était la seule cause.
* Ils se tolèrent patiellement, dont certains déclarent qu'ils tolèrent tout le monde, excepté les partis.
* Ils tolèrent les personnes qui les tolèrent à leur tour.

28% ne tolèrent pas:

* Car la réconciliation était pour la forme.
* Car c'est difficile de tolérer ceux qui ont tué les parents.

3- **Les sentiments de victoire et de défaite:**

52% sentent la défaite à cause de:

* La mort ou la blessure d'un membre de la famille.
* La perte matérielle.
* La guerre est une défaite pour tout le monde.

29% éprouvent un sentiment de victoire car:

* Le retour en lui- même représente une victoire.
* La famille est restée intacte et il est possible de réaliser la reconstruction de nouveau.

- «Le sentiment de citoyenneté existe mais pas chez une grande partie de personnes».

Et si ce sentiment existait, à quel point on en bénéficie positivement et à quel point s'applique-t-il?

6- Comment seront améliorées les situations des déplacés retournantss?

Les réponses concernant cette question sont reparties comme ce qui suit:

- 13% ont déclaré que l'amélioration de la situation s'exprime par les aides distribuées par le ministère des déplacés.
- 11% ont déclaré que l'amélioration de la situation se traduit par les opportunités de travail.

Certains ont supposé que l'amélioration de la situation des déplacés se traduit en assurant les services médicaux et éducatifs, les opportunités de travail et par le retour de l'efficacité des institutions de l'Etat dans les régions de déplacement.

7- Les enfants et leurs relations avec leurs parents retournants.

Les réponses concernant cette questions ont été réparties comme ce qui suit:

- 22%: Les enfants viennent lors des occasions et les week-end.
- 16%: Les enfants sont retournés avec leurs parents.
- 8%: Les enfants refusent de retourner au village.
- 2%: Leur situation financière les empêche de retourner.
- 8%: ont émigré.

B- Les avis et les positions des déplacés de la 2ème génération retournants dans leurs régions.

«Ce sujet est lié aux enfants qui sont retournés dans leur village, que ce soit ce retour d'une façon permanente ou lors des occasions et des week-end».

1- Accepter autrui:

Les réponses sur cette question sont réparties comme ce qui suit:

77% ont déclaré qu'ils acceptent autrui sans aucune condition,

- 13% ont déclaré qu'ils ne sentent aucune discrimination confessionnelle.

  «Nous sommes une seule confession druzes/chrétiens et musulmans».

  «La personne est connue par son humanité et non par sa confession».

  «La laicité approche les gens les uns des autres».

- 16% pensent qu'il existe une discrimination confessionnelle:

  «... Tous les gens sont confessionnels»

  «Le confessionnalisme est un sentiment qui existe surtout chez la nouvelle génération»...

4- La diversité:

13% seulement ont répondu à cette question en expriment leur point de vue et leur position concernant la diversité. Ils ont déclaré:

- «que la diversité est nécessaire dans la société».
- «qu'ils acceptent tous les gens et peuvent se coexister avec tout le monde».
- «La diversité est une réalité au Liban qu'il faut accepter».
- «La diversité doit faire partie du cadre de l'appartenance nationale, sinon elle aboutira à l'isolement confessionnel»...

En Comparaison avec le sentiment confessionnel susmentionné, la contradiction surgira peut-être, et qui pourra être expliquée par l'acceptation d'autrui et le rejet en même temps; c'est le résultat normal de la guerre qui s'est terminée sans que l'Etat ne récupère ses institutions et son entité règlementaire qui permettra de développer l'esprit de la citoyenneté; c'est d'ailleurs le titre du paragraphe suivant...

5- La citoyenneté:

22% des déplacés ont exprimé leur sentiment de l'appartenance nationale et ont alors déclaré que:

- «La citoyenneté est une possession nécessaire dans les sentiments humains»...
- «Le sentiment de citoyenneté nous pousse à éviter l'émigration».

du à la perte matérielle reste présent car le dépalcé subit toujours ses conséquences.

* Certains d'eux étaient satisfaits car ils ont récupéré la maison et les propriétés.

- Le groupe inquiet, et qui a ses propres indices:

  * 18% ont déclaré qu'ils éprouvent un mécontentement psychique à cause de la vie qu'ils ont menée en tant que déplacés et l'état sanitaire et psychique qui en a résulté: ils sont alors en train de souffrir encore et ils n'ont pas au fond dépassé cette épreuve.

  * Les changements inhabituels qui ont eu lieu dans la région, eux qui connaissaient dans le temps tous ses détails... Les gens ont aussi changé... Le retour n'a pas récupéré ce qu'on a raté en détail.

Nous déduisons l'existence de peur (le facteur essentiel de l'inquiétude), qui empêche la tranquilité et la vie en sécurité et en paix; surtout que la réalité postérieure à la guerre a connu des discordes qui rappellent à des anciennes situations... C'est le tiraillement entre une ancienne situation et une autre nouvelle, et les deux ne sont pas rassurantes!

Entre des sentiments contradictoires, liant l'orgueil à la défaite, la joie due au retour a disparu en réalisant à niveau la gravité de la perte:

Le retour en soi est une victoire, mais c'est une victoire qui vient après que tout le monde a subit les dégâts... et quelle que soit leur confession, le dépalcement - malgré sa cruauté - rend tous les déplacés libanais semblables (après avoir beaucoup souffert suite à la perte d'une personne chère, des propriétés ou des fortunes)...

Existe-t-il un perdant ou un gagnant? Certains d'entre eux se trouvent obligés de penser de cette façon en face de «l'absence» morale et matérielle... malgré qu'il nie cette interactivité involontaire... un sentiment latent basé sur une logique: «pas de gain, ni de perte».

3- Le sentiment confessionnel: Les réponses se sont répartis en détail comme ce qui suit:

qu'ils croient en la coexistence; ainsi que la moitié des déplacés interviewés ont repris leurs anciennes relations.

Alors que 33% des déplacés ont considéré que leurs relations avec l'entourage sont «normales», que tout a été changé, et que l'amitié n'existe plus à cause de la séparation qui a eu lieu après le déplacement.

VI- Les avis et les positions des déplacés qui sont retournés dans leurs régions

A- Les avis et les positions des déplacés de la 1ère génération qui sont retournés dans leurs villages.

1- **La tolérance**: Les réponses concernant la qualité de tolérance ont été réparties comme ce qui suit:

- 30% ont déclaré qu'ils ont pardonné «les autres».
- 30% ont déclaré que leur tolérance est accompagnée par une sorte de méfiance envers les gens de leur confessions; la cause des évènements qui ont eu lieu remonte à la trahison et aux partis.
- Une minorité d'eux a déclaré qu'elle ne pardonne pas ceux qui ont été la cause de son déplacement, que ces gens appartiennent à leur même confessions ou à une autre.

Sans aucun doute, vérifier cet avis necessitera peut-être des détails plus larges sur le terrain afin de comprendre ses attendus et à quel point se concorde la parole avec l'action!

2- La réalité psychique: nous avons remarqué, en étudiant l'échantillon une diversité de réaction chez les groupes...

- Le groupe qui s'est procuré un équilibre psychologique et une sécurité sociale et qui s'est reflétée dans son comportement:
  * 16% ont déclaré qu'ils éprouvent un contentement psychique juste pour leur retour, et l'un d'eux a exprimé à quel point le terme «déplacé» avait un effet psychique cruel pour eux... C'est un fait très expressif qui souligne un certain sentiment d'infériorité chez celui qui a quitté sa réalité géographique...
  * Le sentiment de satisfaction pour la simple raison que le déplacé est retourné avec sa famille sains et saufs. Or le chagrin

- «Le retour ne pourra avoir lieu sans l'obtention des indemnités à cause des difficultés financières des déplacés, et car les indemnités nous sont un droit accquis». Comme certains le déclarent.

Alors que 30% des déplacés ont considéré qu'il n'y a pas une nécessité de faire un lien entre la réconciliation, les indemnités et le retour:

- «Les indemnités sont un droit pour les déplacés afin de récupérer leur perte et doivent les obtenir, abstraction faite de la réalisation de la réconciliation et du retour».
- «La réconciliation n'est pas nécessaire car le différent n'émane pas de l'intérieur et ses raisons viennent de l'éxtérieur du village...»
- «Le retour a eu lieu parfois avant la réconciliation, et c'est la coexistance qui a garanti l'établissement de nouvelles relations entre tout le monde, et parfois avant même de réaliser une réconciliation officielle».
- Le mécanisme de la réalisation des réconciliations

La réalisation de la réconciliation a pris plusieurs aspects, dont certains sont officiels et d'autres ne le sont pas, nous exposerons de nouveau ses mécanismes:

1- L'adoption d'une résolution politique de la part des références politiques puissantes et des hommes religieux; des «comités de retour» ont été alors organisés comme étant l'introduction de la réalisation de la réconciliation officielle.

2- Une date précise sera fixée pour le retour des déplacés, le ministre des déplacés et les références politiques puissantes remettront alors aux déplacés leurs propriétés, après avoir payé les indemnités d'évacuation pour les «autres» qui ont confisqué ces maisons. Ensuite seront payées les indemnités de la reconstruction et la restauration au retournant de la part du ministère des déplacés.

3- Après le retour, une délégation des notables du village visitera la famille retournante afin d'insister sur la réconciliation.

- **La coesixtence et l'insertion**

  Nous citons là, que 31% des interviewés n'ont pas exprimé ou n'ont pas répondu, alors que 69% des déplacés, ont déclaré

- Quant aux fils qui sont retournés avec leurs parents, leur pourcentage a atteint 85%, dont 61% vivent dans des maisons indépendantes, alors que les autres ont préféré de vivre avec leur parents.

Or, les sentiments des fils retournants se sont variés entre la réalisation du rêve de retour vers la terre des ancêtres, le sentiment de dépaysement, le sentiment d'ennui à cause du petit nombre d'habitants et le milieu social restreint, notamment en hiver.

* Nous déduisons que la comparaison entre les deux générations se base sur l'idée de «l'insertion» et celle «de l'espace premier». «L'insertion sociale» a surgi alors, très clairement chez la 2ème génération qui s'est adaptée rapidement avec l'entourage vers lequel elle a été déplacée et constitua un motif pour qu'elle se montre un facteur principal et efficace dans cet entourage en face de l'existence du rêve de retour pour les parents... Cela signifie l'adaptation avec l'entourage vers lequel la 2ème génération a été déplacée, et non pas avec l'entourage vers lequel ils sont retournés.

V- La reconciliation

L'échantillon a montré que 25% ont effectué la réconciliation pour le retour (villages mixtes chrétiens/druzes), 30% sont retournés sans réconciliation (village à confession unique, «monoconfessionel») et, 45% ont refusé de répondre (la réconciliation est un déshonneur).

La réconciliation et le retour ont été liés aux indemnités qui ont eu lieu selon une accomodation politique qui a démarré de la réalité de chaque village, et c'est ce qui a eu lieu à des périodes; et par la suite, il paraît que c'est difficile de déduire des conséquences générales concernant cette relation - phénomène - dissimulée et qui pose la question de la transparence absolue et la possibilité de déclaration dans une position pareille:

70% ont considéré qu'il existe une nécessité de faire un lien entre la réconciliation, les indemnités et le retour:

- «Le retour ne pourra avoir lieu sans la réalisation de la réconciliation à cause de l'antagonisme; la réconciliation est la base et le facteur de sûreté pour le retour».

- La plupart des déplacés ont considéré qu'ils n'ont pas été traités avec équité.
- La plupart des déplacés ont considéré qu'ils ont été exposés à la discrimination confessionnelle en répartissant les indemnités: Le «non-déplacé» a bénéficié aux dépens du déplacé même. A noter, que ce sont eux qui ont perdu leurs logements et leurs travaux.
- La répartition des indémnités a été exposée à un chantage politique. Celui qui n'a pas été déplacé a bénéficié aux dépens du déplacé même.

b- Les sentiments des retournants:

Les sentiments des retournants étaient variés, et se sont classés comme ce qui suit:

- Un sentiment de fureur et de chagrin en s'arrêtant sur la destruction qui a touché la maison et la terre.
- Un sentiment de détermination pour la reconstruction.
- Un sentiment de victoire et de récupération du droit qui a été violé.

B- Le retour pour la 2ème génération des déplacés:

En addition aux causes mentionnées chez la 1ère génération, il s'est avéré que des raisons différentes ont empêché le retour des individus de la 2ème génération:

- A cause de leur installation dans les régions d'accueil; nous insistons de nouveau sur la position des fils de la 2ème génération qui ont un regard réél, et qui sont prêts à s'intégrer et à accepter la nouvelle situation.
- Leur insertion dans les régions d'accueil et qui sont devenues plus préférables que les villages nataux.
- Leurs travaux s'installant dans les régions d'accueil, devenues des régions de résidence permanente.
- Leur indépendance de leurs parents après le mariage et leur installation dans les régions vers lesquelles ils ont été déplacés.
- Les déplacés ne sont pas psychiquement prêts à retourner et à accepter autrui, responsable de la mort d'un père ou d'un frère...

b- Les déplacés n'ont pas obtenu des indemnités pour reconstruire les maisons détruites.

c- La peur de perdre le reste des enfants après que les parents en avaient déjà perdu un durant cette guerre.

d- Les terres du déplacé confisquées par l'autre confession, et sur lesquelles ont été construits, parfois des bâtiments religieux (Brih).

2- La 2ème catégorie: c'est la catégorie des déplacés qui ont regagné leurs régions. C'est un retour discontinu, ces déplacés sont revenus dans leurs villages selon des périodes successives. Ceux qui ont répondu à cette question et dont le pourcentage a atteint 75%, sont répartis de la façon suivante:

- La continuité de la guerre 26%.
- L'abscence de l'argent et des indemnités 22%.
- La réconciliation retardée et qui n'avait pas encore eu lieu 18%.
- Les tiraillements politiques qui ont accompagné les mesures du retour 12%.

Les aides et les indemnités que les déplacés-retournants ont déclaré avoir obtenu sont:

- Restauration 28%.
- Reconstruction 42%
- Indémnité d'évacuation 15%
- Non spécifié 15%

Ajoutons, que près de 10% des déplacés ont obtenu des aides de la part d'autres sources (Caritas - organisations internationales et régionales - associations locales...)

Certains, dont les fils ont émigré à cause du déplacement, ont considéré que ce sont les aides envoyées par leurs enfants qui ont contribué à réparer les dégâts et à réaliser le retour noble.

a- La position des déplacés vis-à-vis aux indemnités obtenus:

- 28% ont considéré que les sommes obtenues sont insuffisantes pour réparer les dégâts principaux.

Comparaison entre la 1ère génération et la 2ème génération du point de vue des difficultés d'adaptation.

La comparaison vise à exposer, à déduire et à insister sur les points suivants:

- La 2ème génération a devancé la 1ère génération du côté de son insertion dans l'entourage. Le pourcentage de l'insertion forte chez la 2ème génération est 52%, alors qu'il ne dépasse pas les 21% chez la 1ère génération.
- Le taux d'insertion des parents affecte la capacité des fils à l'insertion. Plus que les parents réussissent à réaliser une insertion rapide et forte avec l'entourage, plus ils facilitent l'insertion de leurs fils.
- Beaucoup de fils ont pu réaliser une insertion forte avec leur entourage, malgré l'insertion faible de leurs parents, et ils déploient beaucoup d'efforts pour réaliser ce fait...
- Les fils de la 2ème génération, et sutout les petits, ont réagi avec leur entourage d'une façon très réelle, et avec beaucoup plus de simplicité que leurs parents.

IV- Le retour des déplacés

A- Le retour pour la 1ère génération des déplacés:

Du point de vue du retour des déplacés à leurs régions principales, les déplacés se divisent en deux catégories: La catégorie de ceux qui ne sont pas retournés, et ils représentent une minorité de l'échantillon étudiée, et la catégorie de ceux qui sont retournés, et ils sont majoritaires, leur pourcentage dépasse les 80%.

1- La 1ère catégorie: les déplacés qui ne sont pas retournés dans leurs régions.

Nous pouvons citer brièvement les raisons qui ont empêché le retour de ces derniers:

a- La réconciliation entre les déplacés et les habitants de leurs villages appartenant à une autre confession n'a pas encore eu lieu. Le conflit militaire entre ces deux catégories était la raison directe du déplacement. Les membres de ces catégories sont répartis sur les villages de Dakoun, Brih et Kfarmatta.

difficultés de la 1ère génération des parents; dans ce domaine nous citons les difficultés d'enseignement, de sorte que le pourcentage de ceux qui ont poursuivi leurs etudes est de 51%, alors que le reste se trouva obligé de travailler, soit pour aider les parents, soit à cause du déplacement qui a affecté leur rendement et leur réussite. A noter, que certains ont repris leurs études après un arrêt d'un an ou de deux et que, l'enseignement des filles était un but essentiel pour les parents (1ère génération).

Quant aux difficultés essentielles qui ont rencontré la 2ème génération, elles sont liées en général, à l'adaptation et l'insertion dans les régions d'accueil, et qui sont très différentes dans plusieurs domaines des difficultés de la 1ère génération des perents, comme la souffrance de changement du rythme de vie.

Les difficultés de la 2ème génération se sont alternées entre l'insertion retardée et limitée, jusqu'à l'insertion forte.

La difficulté d'insertion remonte essentiellement à la différence éxistante au niveau des coutumes et traditions, ainsi qu'aux parents qui n'ont pas réalisé une insertion, et qui se tiennent en face de leurs fils à la faire, et parfois directement.

Quant à l'insertion retardée et limitée, elle s'explique par la relation limitée des parents avec l'entourage et qui se concentre autour du travail et du logement, et par la prudence des parents vis-à-vis de l'entourage, surtout que ces derniers défendent à leurs fils de jouer avec «autrui» et d'établir des relations avec lui. Mais les fils fournissaient tellement d' effort pour se débarrasser de ces pressions et annuler l'influence des parents afin d'élargir leur insertion avec l'entourage; quand certains fils ont remarqué par exemple, que leur accent leur causait un certain embarras et un obstacle face à leur insertion, ils ont élagué leur accent original pour qu'ils soient plus adaptés avec l'entourage...

Ce qui a rendu l'insertion complète, plus rapide et qui a atteint près de 60%, c'était:

- L'âge jeune du déplacé au moment de son arrivée à la région d'accueil.
- La présence de parents dans l'entourage de la région d'accueil.
- La même appartenance confessionnelle du déplacé son entourage.

La première catégorie:

Les difficultés sont liées à des raisons personnelles qui remontent au déplacé lui-même et se représentent par:

- Le sentiment de dépaysement et de défaite, abstraction faite si l'entourage l'a accepté ou non.
- Le sentiment d'inquiétude éprouvé envers le futur, loin du village natal et des parents clairsemés.
- Le déplacement intensif, le changement de domicile et l'épreuve d'adaptation de nouveau, et à chaque fois.
- Les traditions et les mœurs différentes de l'entourage.
- Les nouvelles relations et qui ne sont pas des relations innées et innocentes, comme était le cas dans le «village natal».

La deuxième catégorie

Les difficultés se sont axées autour de l'entourage et l'insertion dans cet entourage, et se représentent par:

- La ségrégation partiale des partis.
- La considération que le déplacé est étranger dans son entourage, malgré son appartenance à la même confession.
- La supériorité de l'entourage éprouvée envers le déplacé; le terme «déplacé» est considéré ici comme une sorte de terminologie violente et un insulte.

De même, il est possible de dire que ce sont des difficultés d'adaptation interculturelles...

2-2 L'absence de difficultés d'adaptation est lié à l'appartenance:

Certains ont déclaré que les difficultés principales d'adaptation sont beaucoup plus liées aux difficultés de la vie quotidienne qu'à l'appartenance et cela remonte à:

- L'existence des parents et des amis dans la région d'accueil.
- La solidarité de l'entourage avec «le déplacé», abstraction faite de l'existence de parents ou non.

B- Les difficultés de vie et d'adaptation qu'a rencontrées la 2ème génération:

Les difficultés de vie pour la 2ème génération sont les mêmes que les

1.3- Les difficultés d'enseignement:

Les difficultés d'enseignement des enfants figurent dans le 3ème rang (40%). Ces difficultés remontent, soit à la crise économique dont les déplacés ont souffert, soit à la fermeture des écoles à cause des évènements dans les régions d'accueil, alors que certains étaient obligés de quitter l'école pour travailler. Certains de de ces problèmes trouvaient solution à travers les aides ou à travers le travail des garçons, et, assurer des opportunités pour le travail des filles... A noter que l'enseignement des filles était un but primordial chez certains parents.

1.4- Les difficultés du logement:

Ces difficultés occupent la 4ème position (34%), alors qu'il était prévu que ce pourcentage soit beaucoup plus élevé. Elles se sont réparties comme ce qui suit:

- Habiter près des lignes de démarcation dans les régions du danger.
- Habiter dans des maisons endommagées et qui ne sont pas destinées au logement.
- Habiter dans des maisons relativement petites par rapport au nombre des membres de la famille.
- Habiter dans des maisons «confisquées»(1), ce qui suscite l'inquiétude et éloigne la tranquilité. Dans ce cadre, il est nécessaire de signaler que les monastères étaient le refuge pour certains déplacés et certains partis (notamment le Parti Pogressiste Scialiste) ont contribué à assurer le logement à certains déplacés.

2- Les difficultés d'adaptation dans les régions d'accueil:

2-1 Des difficultés liées à l'appartenance:

37% ont exprimé avoir rencontré des difficultés d'adaptation avec le nouvel entourage. Ces difficultés sont réparties sur 2 catégories:

(1) La main mise sur les propriétés d'autrui.

retournés dans leurs villages desquels ils étaient déplacés (Brih - Dakoun - Kfarmatta - Ain Anoub). Un déplacé de Brih a refusé de parler avec l'équipe de travail malgré l'insistance de l'intervieweur qui lui a rendu visite plusieurs fois, mais en vain. Tel étail aussi le cas d'une autre déplacée de «Brih»... Cela montre une fureur interne et cachée, qui n'a pas été dépassée, et un désespoir car le retour n'est pas encore réalisé après l'écoulement de 21 ans de déplacement...

- Le chagrin et le deuil permanents qui figurent chez ceux qui ont perdu des parents lors du déplacement (Dakoun - El Mghaïryeh - Brih).

III- Les difficultés d'adaptation des déplacés dans les régions d'accueil

A- Les difficultés d'adaptation qu'a rencontrées la 1ère génération:

La 1ère génération a fait face à certaines difficultés dans les régions d'accueil dont notamment:

1- Les difficultés de survivre:

1.1- Les difficultés économiques et quotidiennes:

Ces difficultés occupent la 1ère place: 60%, dont 40% de difficultés économiques et 20% de difficultés quotidiennes. A travers les réponses obtenues suite à la question liée aux difficultés, nous pourrons conclure les données suivantes:

- La diminution du revenu.
- L'assistance rare et même absente.
- L'incapacité de répondre aux besoins urgents à cause du déplacement: logement / enseignement / médecine.

1.2- Les difficultés proffessionnelles:

Les difficultés professionnelles occupent la 2ème place (44%) des difficultés de vie, et, elles se représentent par la perte de l'institution ou du travail qui était présent pour le déplacé dans sa région, une occasion pareille n'est pas présentée dans les régions d'accueil, ce qui menait le déplacé dans la plupart du temps à chercher un nouvel emploi ou à accepter des travaux à bas revenus.

5- Le déplacement et l'émigration:

Il s'est avéré que certains déplacés ont émigré après que les conditions de voyage vers l'étranger leur sont devenues possibles.

B- La description du déplacement pour la 2ème génération.

Le souvenir du déplacement était présent chez la 2ème génération mais d'une façon variée. La plupart de ceux qui étaient adolescents à cette époque, se rappellent des détails du déplacement, mais cela ne signifie pas qu'ils étaient prêts à raconter ce qui s'est passé en détail, car pour eux, c'est une «souffrance»...

Le pourcentage de ceux qui ont décrit en détail le déplacement atteint 40%, et ceux qui l'ont décrit en bref est de 30%. 22% ont répondu très brièvement, vu qu'ils étaient très jeunes quand le déplacement a eu lieu.

Il est essentiel de mentionner certains cas remarquables:

- Une déplacée qui n'était pas encore née quand le déplacement a eu lieu, a raconté et en détails, le déplacement en se basant sur les versions de ses parents...
- Pour certains, les souvenirs du déplacement se sont limités à de petits détails incarnés dans leurs esprits, comme la peur figurant sur le visage des parents en évoquant les détails du moment de déplacement, la panique des parents se sousiant de leurs enfants...
    - Certains ont refusé complètement d'évoquer le sujet, car cette question leur a causé beaucoup de souffrance et des problèmes psycho-sociaux, surtout qu'ils étaient très jeunes à ce moment là.

6- Comparaison de la description du processus du déplacement entre la 1ère génération et la 2ème génération:

La comparaison de la description du processus du déplacement entre la 1ère génération et la 2ème génération permet d'aboutir aux déductions suivantes:

- La description du processus du déplacement causait la souffrance aux deux générations, mais elle était plus douloureuse pour la 1ère génération et aux adolescents de la 2ème génération qui étaient très jeunes à cette époque-là.
- L'augmentation de la souffrance psychique chez ceux qui ne sont pas

2- Le déménagement et le déplacement des déplacés:

- Le déménagement:

  27% des déplacés ont utilisé les voitures pour assurer leur fuite, 11% ont été obligés de marcher dans les forêts, leur fuite a duré alors quelques jours. Souvent, ceux qui ont pris la fuite à pied ont été exposés à des dangers comme la mort, des souvenirs incarnés dans leur esprit, des tragédies de la guerre, surtout ceux qui ont été attaqués par une ruche d'abeilles. A noter que certains déplacés se sont dirigés vers «Saida» puis ont été obligés de prendre les bateaux pour arriver à Beyrouth.

- Les phases du déplacement:

  Afin d'arriver vers la région paisible, certains se sont déplacés d'une région à une autre avant d'aboutir à la région désirée. Les déplacés interviewés qui ont quitté «Dakoun» se sont dirigés vers «Damour», puis «Abra» près de «Saida», ensuite ils ont pris le bateau pour arriver à «Beyrouth». D'autres déplacés ont été obligés de se déplacer vers la caserne des Forces Libanaises au «Mechref», puis vers «Achrafieh - Beyrouth» où se trouvent leurs parents...

3- Accueillir les déplacés:

Près de 27% des déplacés ont été accueillis par des parents, et 9% par les habitants de certains villages qui leur ont offert le logement et 9% des déplacés ont loué des logements.

C'est à travers les interviews qu'apparaît l'absence du gouvernement dans les différentes phases du déplacement.

De même, le rôle des belligérants chrétiens se limitait à accueillir les déplacés pour une petite période de temps dans les casernes, alors que le Parti Progressiste Socialiste était présent en général pour offrir l'assistance à ses déplacés lors des différentes phases du déplacement, y compris de leur assurer le logement remplaçant.

4- Le déplacement continu:

A noter que certains déplacés ont subit le déplacement plusieurs fois lors de la guerre qui «les a poursuits d'une région à une autre».

1- Les circonstances du déplacement:

- Les circonstances directes du déplacement:

  Près de 25% ont considéré que le bombardement intense «comme la pluie», est la raison principale qui a causé leur déplacement. Certains ont précisé d'autres circonstances: Des régions proches se caractérisant par le même esprit politique et confessionnel sont militairement tombées.

- Le facteur de surprise:

  Nous remarquons dans tous les cas de déplacement (à peu près) qu'il n'y avait pas une prévention contre le danger, malgré que tout le monde était au centre du danger. Il paraît que les batailles encerclaient les villages sans que les habitants ne puissent savoir leurs directions... Malgré que certains ont déclaré qu'ils sont restés jusqu'à la dernière minute, 30% des interviewés ont considéré que leur déplacement a eu lieu soudainement, «ils ont laissé tout et pris la fuite en laissant leurs portes ouvertes». Certains déplacés chrétiens ont spécifié que la surprise a eu lieu quand la milice des «Forces Libanaises» leur a recommandé de quitter le village immédiatement comme à «Wadi El-Deir» et «Bhamdoun» où les citoyens étaient obligés de courir vers «Deir El-Kamar» (village chrétiens); alors que dans le village «El-Mraïjeh», des publications ont été distribuées, invitant les habitants à quitter la région afin d'échapper à la mort et ils n'avaient que quelques heures pour prendre la fuite.

- Arranger la fuite:

  Les interviewés ont avoué que la fuite de la plupart des citoyens a eu lieu sans aucun arrangement avec aucun parti. Le pourcentage de ceux qui ont arrangé leur fuite était 25% de l'échantillon. Quant aux partis avec lesquels la fuite a été arrangée, c'étaient des parents ou les références politiques et religieuses ou la croix rouge. Il paraît que le Parti Progressiste Socialiste a joué un rôle primordial en aidant ses partisans (les Druzes) à prendre fuite et en leur assurant des maisons dans les régions vers lesquelles ils se sont dirigés...

Au 3ème lieu, vient le fait que la région est devenue une ligne de démarcation avec 23%, et en 4ème lieu, c'était le «Kidnapping» (enlèvement) et le massacre, avec 5%.

Ajoutons que certains ont analysé les causes principales du déplacement en considérant:

- «que la base de la guerre fut un plan politique visant à créer des sectarismes confessionnels».
- «Le jeu se concentre sur la façon d'arracher la présence chrétienne dans la montagne».

Tout comme certains ont trouvé que les accidents, nommés individuels, font partie des raisons qui ont causé la discorde dans le cadre de la guerre qui a eu lieu au Liban. Nous citons à titre d'exemple, les villages de Ein-Anoub, El-Mghaïriyeh, Dakoun et Brih.

- L'accident de Ein-Anoub: 2 jeunes chrétiens ont été Kidnappés et tués. On a trouvé leurs corps sur le sommet d'une montagne à Souk El-Gharb, déchirés par les tirs...
- L'accident de El-Mghaïriyeh: 2 chrétiens (un homme et sa femme) ont été tués sans connaître la raison du massacre. Selon les temoins, une voiture étrangère est passée et les a tués, les accrochages se sont alors déclenchés entre les musulmans et les chrétiens...

II- La description du processus du déplacement

A- Comment ce processus a-t-il été décrit par «la 1ère génération»?

Le processus du déplacement varie selon le village et sa composition confessionnelle, politique et démographique. A signaler que la description du processus de déplacement de la part du déplacé n'était pas précise dans près de 37% des interviews, où les expressions utilisées furent générales comme: «tout le monde a subit le déplacement et la souffrance», fait que nous avons mentionné au début de la recherche, vu que le sujet est critique dans l'absolu. Peut-être on a évité de parler en détails pour ne pas se rappeler de souvenirs tragiques qui causent la souffrance. Malgré que les autres interviews sont riches en détails, il est rare que ces derniers puissent encercler tous les côtés du processus du déplacement... C'est alors, nous trouvons que dans plus d'un tiers des interviews, nous ne pouvons conclure que partiellement les circonstances du déplacement qu'ont subit les citoyens...

Tableau de la répartition de l'échantillon -

Le village	Nombre des interviews effectués avec la 1ère génération	Nombre des interviews effectués avec la 2ème génération
Ras-el-Harf	2	2
Ein-Anoub	5	3
Wadi-El-Deir	2	2
Bhamdoun	2	1
Al-Mghaïryé	6	1
Al-Mtolleh	4	-
Kabrechmoun	1	1
Kfarmatta	1	1
Dakoun	1	-
Brih	2	2
Aïtat	4	3
El-Mreijeh	3	2
Kfar-Katra	1	1
El-Jahliyeh	2	2
Mazraet-El-Daher	2	1
El-Damour	2	2

I- Les causes du déplacement de la 1ère génération

Nous remarquons que la majorité des personnes interviewées de la 1ère génération ont employé des expréssions générales et globales en citant les raisons du déplacement, alors que la minorité restante a mentionné le côté qui leur a poussé à se déplacer.

Le pourcentage de ceux qui ont cité que la cause du déplacement remonte à la guerre civile est près de 43%. En second lieu, la cause du déplacement était le bombardement intense qui a visé le village avec 25%.

conditionné par la réconciliation, ce qui signifie la réanimation des relations anciennes - nouvelles...

- Le but du dernier axe est de mesurer les opinions et les orientations des déplacés, les analyser et les lier avec les positions de la tolérance, d'insertion et d'accepter autrui...

Remarque

Il est essentiel de signaler, avant d'exposer le contenu des interviews, que les réponses de ces derniers, effectués avec la 1ère génération étaient courtes en générales et loin des détails, tout comme ils se sont abstenus de répondre. Alors que les interviews effectués avec la 2ème génération, étaient complets et les interviewés ont répondu à la plupart des questions plus librement.

D'où nous pourrons conclure, d'une façon primordiale que la 1ère génération était plus sensible que la 2ème génération envers la question du déplacement, et était plus nerveuse lors des interviews. Certaines personnes voulaient savoir le contenu des questions avant d'y répondre, d'autres ont refusé d'enregistrer leurs paroles et certains ont senti qu'ils sont allés loin durant et après l'interview...

La 2ème génération s'est montrée plus sûre d'elle-même, et moins tendue en traitant la question, lors de l'interview.

Les interviews effectués avec la 1ère génération étaient 40 et avec la 2ème génération 24(1), répartis sur les villages comme ce qui suit:

(1) Les liens de parenté n'existaient pas entre tous les individus de la 1ère et la 2ème génération.

l'échantillon a refusé de parler en citant cette question, ce qui révèle que la société libanaise déplacée est toujours soumise aux mécanismes moraux réprimant son attitude quotidienne et définissant les cadres de son engagement.

L'enquête sur le terrain

L'équipe de travail a effectué des interviews avec les déplacés selon une carte géographique que nous leur avons désignée, dans le cadre du Mont-Liban qui a connu lors de la guerre, des mouvements de déplacement collectif entre chrétiens et druzes. Alors que ces derniers sont retournés dans leurs villages en 1984, le retour des chrétiens n'a débuté qu'en 1993, et ne s'est pas achevé jusqu'à présent...

64 interviews ont été effectués, dont 40 avec des déplacés (1ère génération) et 24 avec des familles dérivantes (2ème génération) durant le mois de Février et jusqu'au 15 Mars 2005, en adoptant la technique de l'interview semi-directif (consulter le guide d'entretien). Chaque interview a duré entre une demie heure et une heure. Nous avons réussi à mettre un guide pour la 1ère génération et un autre pour la 2ème génération. Dans les deux cas, 4 axes y figurent:

- La carte d'identité.
- «Le déplacement», un axe développé, en interviewant la 1ère génération, la génération principale qui a été déplacée; on a demandé à l'équipe de travail sur le terrain d'obtenir des informations précises concernant l'acte de déplacement qu'a subit la 1ère génération, ses causes principales et les difficultés d'adaptation... Cette orientation est justifiée par notre conviction qu'elle représente le lien fondamental entre la phase antérieure au déplacement et les causes de la guerre civile, (ce qui renforce le côté historique) avec la phase postérieure au déplacement: le retour. Cette question touche le fond de la dimension psychique ainsi que le choc qui a eu lieu et ses répercussions: Le Traumatisme (comme les conflits et les expressions de comportement que touchent l'appartenance et forment l'identité...)
- Le retour: en l'évoquant, nous distinguerons entre la 2ème et la 1ère génération qui a été touchée par le déplacement direct; c'est un retour

C'est le rêve qui pose l'opération de l'insertion sociale et son rôle dans la formation de l'identité et sa reformation... C'est cette vie quotidienne novice et perdue en même temps et qui se lie à la possibilité d'assurer les services sociaux dans les régions de retour et non seulement dans la réalité du déplacement... C'est un rêve lié encore à la famille qui s'est formée ou qui a achevé sa formation en dehors du premier lieu et dont les membres se sont mariés... et sont répartis en deux générations... la génération des pères et des mères, la première génération, qui a subit les «iniquités»... C'est la famille fondamentale. Les répercussions de la guerre sont claires sur tous les niveaux familiaux et relationnels, ainsi que la réalité économique qui a été touchée, sans aucun doute, par l'action de ce mouvement obligatoire... De même se pose la question de l'adaptation à cette réalité nouvelle... ou la non-adaptation aussi... C'est la souffrance des tiraillements principaux du retour et à quel point ont été investis dans des domaines loins du déplacé; la deuxième génération, les enfants qui ont été éduqués, et qui se sont mariés et se sont adaptés avec leur nouvel entourage social, peut-être dans la ville où ils ont été déplacés et où ont été formées les relations et la vie...

Alors ce qui va se poser n'est pas le problème d'adaptation à cette société mais comment la quitter et s'adapter de nouveau avec la nouvelle réalité du retour... Cela nous incite à exposer les faits suivants:

Près de 80% de la génération des enfants n'ont pas expérimenté le «rêve du retour», mais ils ont vécu «une expérience de retour» qui s'est limitée à renouveler les relations dans le village ou la ville natale durant les week-end... Pour eux, la mémoire, celle du lieu ne s'est pas formée et ne s'est pas établie dans le même cadre que de leurs parents... A quel point alors, existent la résistance et la concomitance avec autrui dans le cadre d'une citoyenneté unie, malgré la diversité culturelle qui pourra constituer un obstacle...

Accepter la divergence avec autrui se pose (peut-être) au niveau social (macro), est-ce que le psychologique (micro) le permet? Peut-être cela a lieu dans le cadre de concordance? Ou dans le cadre d'appartenance politique...

Nous signalons que nous avons remarqué la discrétion en révélant les informations au groupe des intervieweurs et surtout quand on évoquait directement la confiscation (des demeures): près de la moitié de

Les pistes de la recherche

> «Un paysan satisfait financièrement se comporte comme étant un Roi qui n'a besoin de personne.»

C'est un proverbe qui ne s'applique pas sur le déplacé qui a perdu le lieu, et qui a été privé de sa propriété suite à un acte violent organisé ou non-organisé qui l'a touché dans une opération de changement géographique... Les déplacés principaux ont souffert de ce double changement:

Premièrement, le changement qui a eu lieu entre la période de résidence originale dont ils ont été privés, et la résidence dans les régions de déplacement qui leur ont été imposées.

Deuxièmement, le changement qui a accompagné le rêve, le rêve du retour, malgré qu'on l'attendait, mais ce n'est pas une chose simple...

Le retour vers le lieu original est un retour qui ne signifie absolument pas de retrouver la même scène géographique et psychologique antérieure à la guerre et au déplacement... C'est un rêve de collision pour l'image antérieure et postérieure... C'est un retour tertiaire: la réconciliation / les indemnités / le retour... qui doit avoir comme base trois axes:

- L'axe historique pour ses effets sur la localisation de la recherche et la définition de son cadre général; le déplacement a été lié à une phase historique qui ne s'efface pas de l'histoire du Liban...
- L'axe politique (la réalité de la violence politique et la diversité idéologique et confessionnelle dans cette époque) lié à la justice (à quel degré cette catégorie a été traitée avec équité? Et à quel point a -t- elle récupéré ses droits?...)
- L'axe du retour, c'est le porblème essentiel et prédominant car il est à la base de la réalité actuelle avec toutes ses contradictions et ses positivités concernant la coexistence, liée à la réalité psychologique de l'individu: le rêve: le perdre puis le récupérer, mais cette récupération (le retour) même si elle était conditionnée ou non, elle s'effectue à travers des changements non seulement démographiques, mais aussi psychiques, sociaux, liés à l'espace... Est-ce qu'autrui reste toujours cet étranger? Ou l'être violent? Ou le citoyen récupéré? A quel point il a été accepté?

question en établissant un ministère propre aux déplacés en 1993, peu après l'arrêt des opérations militaires (1990).

Ce ministère a pris en charge d'assurer le retour des déplacés d'une part, et de remettre les propriétés confisquées à leurs propriétaires légitimes, dans le cadre de mécanismes spéciaux, soumis aux considérations de la politique et ses équilibres. D'autre part, a été adopté le concept des compromis et de payer des indemnités au lieu d'appliquer la loi, qui aurait dû dans ce temps renforcer les divisions confessionnelles en constituant par la suite une menace pour la paix civile instable.

Le déplacement a touché 810000 citoyens à plusieurs phases successives entre (1975 et 1990)...

Avec l'arrêt des opérations militaires, le déplacement toucha encore, près de 450 mille personnes, réparties sur 90000 familles, dont 70000 sont effectivement concernées par le déplacement et le retour, dont 45000 occupent des maisons d'autrui, et 12000 autres résident dans des lieux qui ne sont pas destinés pour l'habitat et dans des circonstances misérables[1].

Nous pouvons classifier le déplacement suite à ses raisons principales, selon les catégories suivantes:

- Déplacement confessionnel collectif, comme étant la réaction d'une autre confession contre des évènements violents qui ont touché un de ses symboles ou un groupe lui appartenant.
- Déplacement politique des individus se contredisant avec leur entourage, leur orientation ou leur conviction politique.
- Déplacement sécuritaire pour ceux qui habitent près des lignes de démarcation, et qui cherchent à assurer la sécurité.
- Déplacement individuel «facultatif» afin de se débarrasser des pressions de «l'entourage adverse», dont l'aspect est différent et dominant soit au niveau politique ou confessionnel.

(1) Ministère des affaires sociales / question du déplacement - réalité et chiffres - 1ère phase Novembre 1992.

Les déplacés au Liban, entre souffrance et justice[1]

Sami AJAM[*]

Les déplacés au Liban entre souffrance et justice:

Le déplacement coercitif est considéré comme étant un des aspects violents les plus importants de la guerre au Liban et qui a constitué une menace directe pour la sécurité psychique et physique des personnes qui ont été alors forcées à se déplacer vers des régions autres que celles où elles ont été vécues. Le déplacement fut la cause d'un mouvement des habitants qui a changé les aspects démographiques des régions de déplacement et a laissé des effets directs au niveau de l'insertion sociale ainsi qu'au niveau de la sécurité sociale. Et si dans cette recherche ne seront pas évoqués les effets négatifs du déplacement aux niveaux économique et politique, nous ne pourrons pas ignorer deux points essentiels:

A- Le phénomène du déplacement est lié au niveau de la violence politique qui a frappé le Liban lors de la guerre civile, une violence qui a paru illégitime, sans normes, et qui n'a été manipulée que par l'anarchie et la divergence idéologique.

B- Ce phénomène est lié, même adhéré au côté juridique qui touche les droits de l'individu d'une part et qui agit avec équité envers l'individu d'autre part, (traitement juridique négligé). La Constitution Libanaise a garanti de protéger les propriétés de l'individu et son droit de résider sur le territoire liabanais; tout comme le droit pénal a stipulé la peine de prison pour toute personne portant atteinte aux propriétés d'autrui... Or, vu l'importance du problème de déplacement et ses répercussions aux niveaux politique, social et économique, le gouvernement libanais a décidé de traiter cette

(1) Actes du Colloque International: «Citoyenneté, Justice et Psychologie». Géra - Université Lyon II; 11 - 13 Juillet 2005.

(*) Professeur associé à l'Institut des Sciences Sociales - Section I.

Forgivingness: Factorial structure in a sample of young, middle-aged, and elderly adults. European Psychologist, 3, 289-297.

- Subkoviak, M., Enright, R. D., & Wu, C.-R. (1992). Current Developments Related to Measuring Forgiveness. Paper presenter at the annual meeting of the Mid-Western Educational Research Association, Chicago, October.
- Weiner, B., Graham, S., Peter, O., & Zmuidinas, M. (1991). Public confession and forgiveness, *Journal of Personality*, 59, 281-312.

Références

- Azar, F.(2002). Le pardon interpersonnel chez les musulmans et les chrétiens libanais. *Societas*, 7, 31 - 38.
- Azar, F., & Mullet, E. (2001). Interpersonal forgiveness among Lebanese: A six-confession study. *International Journal of Group Tensions*, 30, 161-181.
- Azar, F., Mullet, E., & Vinsonneau, G. (1999). The propensity to forgive: Findings from Lebanon. *Journal of Peace Research*, 36, 169-181.
- Boon, S., D., & Sulsky, L. M. (1997). Attributions of blame and forgiveness in romantic relationships: A policy-capturing study. *Journal of Social Behavior and Personality*, 12, 19-44.
- Darby, B. W., & Schlenker, B. R. (1982). Children's reaction to apologies. *Journal of Personality and Social Psychology*, 43, 742-753.
- Enright, R. D., Santos, M. J. D., & Al-Mabuk, R. (1989). The adolescent as forgiver. *Journal of Adolescence*, 12, 95-110.
- Girard, M., & Mullet, E. (1997). Propensity to forgive in adolescents, young adults, older adults, and elderly people. *Journal of Adult Development*, 4, 209-220.
- McCullough, M. E., Worthington, E. L., & Rachal, K. C. (1997). Interpersonal forgiving in close relationships. *Journal of Personality and Social Psychology*, 73, 321-336.
- Mullet, E., & Girard, M. (1999). Forgiveness: Developmental and cognitive points of view (pp. 111-132). In M. McCullough, K. Pargament, & C. Thorensen (Eds.). *Forgiveness: Theory, Research and Practice*. New York: Guilford.
- Mullet, E., Houdbine, A., Laumonnier, S., & Girard, M. (1998).

m'est plus facile de pardonner si ma famille ou mes amis m'y incitent». A part cette exception, les réponses libanaises et françaises sont identiques.

Finalement, la moyenne des réponses des 5 items qui constituent le facteur «Obstacles au Pardon» sont proches de 10, donc plutôt voisine des points d'accord de l'échelle. Les participants accordent une certaine importance aux circonstances de l'offense mais pas jusqu'au point de se sentir incapables de pardonner à cause de certains obstacles comme la gravité des conséquences de l'offense ou la réaction de l'offenseur. Par contre, les réponses à ces items dépendent de l'appartenance communautaire des participants et de leur pratique religieuse. Les Catholiques, les Orthodoxes, les Maronites et les Sunnites expriment beaucoup plus que les Druzes et les Chiites une capacité à dépasser les éventuels obstacles au pardon. De même, contrairement aux non pratiquants, les pratiquants expriment une sensibilité moins grande aux éventuels effets de ces obstacles. En comparaison, la moyenne des réponses de l'échantillon français (9.20) n'est pas très différente de la moyenne des réponses de l'échantillon libanais (10.10).

Degré raisonnable d'optimisme

Au regard de la situation au Liban, ces résultats nous poussent à un degré raisonnable d'optimisme. Un niveau élevé de volonté de pardon a été exprimé par les membres de chacune des six communautés considérées. Ce niveau n'est pas très différent de celui enregistré en France. Les années de guerre n'ont apparemment pas altéré la volonté de pardon interindividuel. Ces Libanais préfèrent le pardon à la vengeance. Ceci est important car le pardon et la réconciliation entre les personnes est probablement la seule voie qui mène à la réconciliation entre les communautés. Cette première étape de la réconciliation intercommunautaire a été franchie le 14 mars 2005 à la place des Martyrs, au centre ville de la capitale lorsqu'un million de Libanais, de toute appartenance communautaire, se sont rassemblés pour réclamer l'indépendance, la souveraineté et la vie en commun des Libanais.

4 - Comparaison avec l'étude en France

Les trois tableaux présentent également les moyennes de réponses observées dans l'étude menée en France. Les scores des deux échantillons libanais et français sont presque similaires. Deux différences significatives ont été toutefois détectées. Elles affectent les items «Je pense qu'il vaut mieux pardonner que de se venger», et «Il m'est plus facile de pardonner si ma famille ou mes amis m'y incitent». Les Libanais expriment beaucoup plus d'accord avec ces items que les Français.

Discussion

L'étude avait comme but (a) d'examiner le degré de pardon chez les six communautés majoritaires au Liban, (b) d'étudier la structure du pardon telle qu'elle est proposée par Mullet et al (1998), (c) et de comparer les résultats avec ceux obtenus en France.

L'étude a montré que le modèle de pardon au Liban se présente selon une structure de trois dimensions ou facteurs: «Obstacles au Pardon», «Vengeance versus Pardon», et «Circonstances Sociales et Personnelles».

La moyenne de réponses des 5 items qui constituent le facteur «Vengeance versus Pardon» est proche de 4 (sur une échelle de 1 à 17 points), donc voisine des points de désaccord. Les participants expriment (a) beaucoup plus de désaccord concernant des items comme «Ma philosophie de vie ne me conduit pas à pardonner», (b) et beaucoup plus d'accord avec des items comme «Je pense qu'il vaut mieux pardonner que de se venger». Ce résultat sur la volonté de pardon est conforme aux résultats des études réalisées par Azar, Mullet et Vinsonneau (1999), et Azar et Mullet (2001), où les Libanais se sont prononcés pour le pardon malgré les conséquences de la guerre qui a ravagé le pays dans les années 70.

La moyenne des réponses des 5 items qui constituent le facteur «Circonstances Sociales et Personnelles» est proche de 7, donc voisine des points de désaccord de l'échelle. Les participants expriment plutôt un désaccord à propos d'items comme «Il m'est plus facile de pardonner si un religieux de ma communauté m'y a incité» ou «Il m'est plus facile de pardonner à une personne de ma région qu'à quelqu'un qui ne l'est pas». Par contre, ces participants sont beaucoup plus en accord avec l'item «Il

Tableau 3. Cotations moyennes pour les questions relatives au 3e facteur «Circonstances Sociales et Personnelles», des six communautés libanaises et en comparaison avec les cotations moyennes en France.

Questions	Communautés libanaises						France
	CH	SU	DR	MA	CA	OR	
Il m'est plus facile de pardonner si ma famille ou mes amis m'y incitent	6.49	6.82	6.45	7.57	7.41	7.57	5.87
Il m'est plus facile de pardonner à une personne de ma région qu'à quelqu'un qui ne l'est pas	6.13	6.05	6.40	4.63	5.46	5.53	-
Il m'est plus facile de pardonner si un religieux de ma communauté m'y a incité	5.44	4.10	5.07	3.05	4.32	5.50	-
Il m'est plus facile de pardonner à un membre de la famille qu'à quelqu'un d'autre	10.23	10.60	9.93	11.52	8.66	9.63	9.12
Il m'est plus facile de pardonner à quelqu'un que je connais bien qu'à quelqu'un que je ne connais pas (ou peu)	7.69	8.00	8.57	6.72	6.39	7.90	8.36

Tableau 2. Cotations moyennes pour les questions relatives au 2e facteur «Vengeance versus pardon», des six communautés libanaises et en comparaison avec les cotations moyennes en France.

Questions	Communautés libanaises						France
	CH	SU	DR	MA	CA	OR	
Je ne me sens pas capable de pardonner même si la personne qui m'a fait du tort est venue demander pardon	4.62	4.05	6.60	3.55	6.15	5.22	5.15
Je ne peux pas pardonner même lorsque les conséquences du tort matériel qui m'a été causé sont minimes	5.10	4.05	6.88	3.17	5.17	3.55	5.41
Ma philosophie de vie ne me conduit pas à pardonner	3.49	2.28	3.78	2.33	5.68	3.08	4.36
Ma façon de voir les choses me conduit à ne jamais rien pardonner	5.38	4.80	5.85	2.92	5.02	4.22	3.47
Je pense qu'il vaut mieux pardonner que de se venger	12.13	15.35	14.98	15.65	13.63	15.85	13.20

Finalement, en ce qui concerne les questions traduisant la sensibilité aux circonstances sociales et personnelles (Tableau 3), on observe peu de différences entre les communautés. S'agissant de la question «Il m'est plus facile de pardonner si un religieux de ma communauté m'y a incité», par exemple, la moyenne des réponses est proche de 4, traduisant ainsi un relatif désaccord quant à l'influence de telle intervention dans la volonté de pardon.

Je ne me sens pas capable de pardonner si la personne qui m'a fait du tort n'est pas venue s'excuser	10.10	9.18	12.40	9.15	8.68	8.38	8.57
Je ne me sens pas capable de pardonner si la personne qui m'a fait du tort n'est pas venue demander pardon	10.23	7.90	12.48	8.60	8.73	8.88	8.00
Je puis facilement pardonner même si les conséquences du tort physique que l'on m'a fait n'ont pas disparu	7.74	7.43	5.32	9.40	9.00	8.80	-

Note: CH = Chiite, SU = Sunnite, DR = Druze, MA = Maronite, CA = Catholique, OR = Orthodoxe

En ce qui concerne les questions traduisant le 2e facteur «Vengeance versus Pardon», les moyennes enregistrées pour chacune des communautés sont présentées (Tableau 2). Ces moyennes paraissent peu différentes d'une communauté à l'autre. Dans l'ensemble, les participants ont exprimé un grand désaccord avec les questions traduisant la volonté de vengeance. L'accord est par contre bien prononcé avec la question «Je pense qu'il vaut mieux pardonner que de se venger» où les moyennes de réponses varient entre 12.13 (chez les Chiites) et 15.85 (chez les Orthodoxes).

Pour le facteur «Vengeance versus Pardon», l'effet du niveau d'éducation est significatif, $F(2,237) = 5.11$, $p < .007$. Les participants qui ont un niveau d'éducation supérieur (3.56) ont moins tendance à appuyer la vengeance que les participants ayant un niveau moyen (4.57), ou ceux ayant un niveau inférieur (5.54).

3 - Moyennes des réponses et variations en fonction de la communauté

Nous examinerons tout d'abord les éventuelles différences de réponses enregistrées pour chacune des communautés et qui sont observables au niveau des «Obstacles au Pardon» parues dans le tableau 1. Nous remarquons que dans l'ensemble, les Druzes sont plus sensibles que les autres communautés aux circonstances de l'offense (intentionnalité de l'offense et conséquences) ainsi qu'à la présence d'excuses. S'agissant de la question «Je ne peux pas pardonner lorsque la personne qui m'a fait du tort l'a fait intentionnellement», par exemple, les Druzes expriment une sensibilité plus grande (14.23) que les Catholiques (8.63) à l'égard de l'intentionnalité de l'offense. Ces Druzes accordent plus d'importance que les autres communautés à la présentation d'excuses. Ainsi pour la question «Je ne me sens pas capable de pardonner si la personne qui m'a fait du tort n'est pas venue s'excuser», ils appuient (12.40) cette présence d'excuses plus que les Orthodoxes (8.38) ou les Catholiques (8.68).

Tableau 1. Cotations moyennes pour les questions relatives au 1er facteur «Obstacles au Pardon», des six communautés libanaises et en comparaison avec les cotations moyennes en France.

Questions	Communautés libanaises						France
	CH	SU	DR	MA	CA	OR	
Je ne peux pas pardonner lorsque les conséquences du tort physique qui m'a été causé sont graves	9.26	11.32	12.90	10.27	7.29	10.25	9.43
Je ne peux pas pardonner lorsque la personne qui m'a fait du tort l'a fait intentionnellement	10.69	10.88	14.23	11.85	8.63	10.63	10.76

Le second facteur a été nommé «Vengeance versus Pardon». Il est fortement et positivement soutenu par les items suivants: «Je ne me sens pas capable de pardonner même si la personne qui m'a fait du tort est venue demander pardon», «Je ne peux pas pardonner même lorsque les conséquences du tort qui m'a été causé sont minimes», et «Ma philosophie de vie ne me conduit pas à pardonner». Il est par contre fortement et négativement soutenu par les items: «Je pense qu'il vaut mieux pardonner que de se venger» et «Je n'applique jamais la loi du Talion (œil pour œil, dent pour dent)».

Le troisième facteur a été appelé «Circonstances Sociales et Personnelles» qui influent sur la décision de pardon. Il est soutenu par les items suivants: «Il m'est plus facile de pardonner si ma famille ou mes amis m'y incitent», «Il m'est plus facile de pardonner à une personne de ma région qu'à quelqu'un qui ne l'est pas» et «Il m'est plus facile de pardonner si un religieux de ma communauté m'y a incité».

Résultats

L'analyse statistique a été conduite pour chacun des trois facteurs en fonction de la communauté, du sexe, de l'âge, du niveau d'éducation et de la pratique religieuse.

1 - Effet de la communauté

En ce qui concerne le 1er facteur (Tableau 1) «Obstacles au Pardon», l'analyse de variance a montré que l'effet de la communauté est plus significatif que l'effet des autres caractéristiques précitées. Cet effet est dû en particulier aux réponses druzes $F(5,231) = 4.23$, $p < .002$ alors que les scores enregistrés chez les autres cinq communautés n'ont montré aucune différence significative. Pour les deux autres facteurs, «Vengeance versus Pardon» (Tableau 2) et «Circonstances Sociales et Personnelles» (Tableau 3), l'effet de la communauté n'est pas significatif, les scores sont ainsi semblables pour les six communautés.

2 - Effet des autres variables

L'analyse de variance a également montré que pour le facteur «Obstacles au Pardon», l'effet de la pratique religieuse est significatif, $F(1,288) = 7.97$, $p < .006$. Les pratiquants (9.54) sont moins sensibles aux obstacles possibles au pardon que les non pratiquants (11.45).

réconfort mutuel sont apparus comme la seule façon de convaincre les gens de la rue de participer à l'étude.

Le Matériel

Le questionnaire était une version arabe du matériel utilisé par Mullet et al (1998). Il était composé de 38 propositions portant sur l'attitude à l'égard du pardon et des circonstances qui peuvent faciliter ce pardon ou le rendre plus difficile. Il a été complété par 26 propositions inspirées du contexte libanais et par 8 questions concernant les caractéristiques personnelles des participants. Une échelle de 17 points accompagnait chaque proposition avec deux extrémités «pas du tout d'accord» à droite de l'échelle et «tout à fait d'accord» à gauche. Les résultats des 26 questions reflétant le contexte libanais ne sont pas commentés dans cet article.

Chaque participant a répondu chez lui. L'enquêteur lui a expliqué ce qui était attendu de lui. Dans une première étape, les participants devaient lire un certain nombre de propositions reflétant une opinion ou une croyance au sujet du pardon et exprimer leur degré d'accord avec le contenu de ces propositions le long de l'échelle qui les accompagnait. Après cette phase de familiarisation, les participants devaient répondre au questionnaire.

Les réponses recueillies ont été converties en valeurs numériques et soumises à une analyse statistique qui nous a permis de détecter trois facteurs importants qui interviennent dans la décision de pardon au lieu de la structure à quatre facteurs observée dans l'étude de Mullet et al en France.

Le premier facteur a été appelé «Obstacles au Pardon». Il est fortement et positivement soutenu par les items suivants «Je ne peux pas pardonner lorsque les conséquences du tort qui m'a été causé sont graves», «Je ne peux pas pardonner lorsque la personne qui m'a fait du tort l'a fait intentionnellement» et «Je ne me sens pas capable de pardonner si la personne qui m'a fait du tort n'est pas venue s'excuser».Ce facteur est par contre fortement et négativement soutenu par les items: «Je puis facilement pardonner même si les conséquences du tort que l'on m'a fait n'ont pas disparu» et «Je pardonne facilement même lorsque je me sens de mauvaise humeur».

Juifs, des Chrétiens et des Musulmans, insiste sur le pardon divin. Le Nouveau testament, qui est le texte sacré des Chrétiens et des Musulmans, insiste plutôt sur le pardon humain alors que le Coran, texte sacré des Musulmans, appuie de la même manière le pardon divin et le pardon humain. Par ailleurs, chacune de ces trois religions comporte des conceptions et des interprétations différentes qui ont conduit à moduler le concept du pardon. Le Liban qui est reconnu pour sa grande diversité de communautés religieuses constitue un terrain d'étude exceptionnel où il est possible d'étudier aisément l'influence du facteur confessionnel sur le pardon.

Méthode

Participants

L'échantillon était composé de 240 participants. Le nombre des hommes et des femmes, sélectionnés des six communautés religieuses majoritaires dans le pays (orthodoxe, chiite, catholique, maronite, sunnite et druze), était égal. Ces participants comptaient 118 célibataires, 113 mariés et 9 divorcés ou veufs. Ils appartenaient à trois catégories d'âge: 65 participants étaient âgés entre 18 et 25 ans, 114 entre 26 et 40 ans, et 57 entre 41 et 65 ans. 122 participants avaient une éducation supérieure alors que 118 d'entre eux n'avaient achevé que leurs études complémentaires. A part ces caractéristiques personnelles, 87 participants vivaient au Metn-Nord, 44 à Zahlé, 35 à Beyrouth-Est, 18 dans le Haut-Metn, 16 à Aley, 13 à Beyrouth-Ouest, 10 au Chouf et 18 autres dans d'autres régions libanaises. La plupart de ces participants se déclaraient «croyants» (231 participants) et «pratiquants (169 participants).

Tous les participants étaient des volontaires non rémunérés. Ils ont été approchés de la même manière: certains ont été une connaissance à l'enquêteur ou à un membre de sa famille. Ils ont été contactés directement, en leur expliquant le but de l'étude et en les invitant à y participer. Après avoir répondu au questionnaire, ces premiers participants se sont porté volontiers pour aider à établir le contact avec d'autres personnes (technique dite de la boule de neige). Etant donné que les rapports sociaux les plus ordinaires étaient encore difficile au Liban à cause des longues années de guerre, le contact direct avec l'enquêté et le

tort comme «Je peux pardonner vraiment même si la personne qui m'a fait du tort l'a fait intentionnellement», sur *la permanence des conséquences* comme «Je ne me sens pas capable de pardonner même si les conséquences du tort que l'on m'a fait ont disparu», sur *la vengeance* comme «Je ne puis pardonner vraiment que lorsque j'ai pu me venger du tort qui m'a été fait», sur *la présence d'excuses* comme «Je ne me sens pas capable de pardonner si la personne qui m'a fait du tort n'est pas venue s'excuser», sur *l'intervention des membres de la famille ou des amis proches ou des autorités religieuses* comme «Il m'est plus facile de pardonner si un religieux de ma communauté m'y a incité» ou «Il m'est plus facile de pardonner si ma famille ou mes amis m'y incitent».

Ce questionnaire a été présenté à quatre cent soixante quatorze participants qui ont été regroupés en quatre catégories d'âge. Les réponses recueillies ont été soumises à une analyse statistique et graphique qui a pu ressortir la structure des réponses. Cette structure est composée de quatre grandes dimensions: la première dimension a été interprétée comme la permanence du ressentiment (ressentiment durable), la seconde comme l'opposition entre volonté de pardon et volonté de vengeance (pardon versus vengeance), la troisième comme la sensibilité aux circonstances de l'offense et à l'attitude de l'offenseur (circonstances liées à l'offense et à l'offenseur), et la quatrième comme la sensibilité aux circonstances personnelles et sociales (circonstances personnelles et sociales).

L'étude présente

Le questionnaire de Mullet et al (1998) a été appliqué sur un échantillon libanais car le Liban est concerné par le pardon. Le but de l'étude était (a) de savoir le degré de pardon exprimé par les chrétiens et les musulmans libanais qui ont vécu la guerre (1975 - 1995), (b) d'examiner la structure du pardon selon les dimensions précitées, (c) d'évaluer les éventuels effets de l'éducation, de l'appartenance confessionnelle et d'autres caractéristiques personnelles sur le pardon et (d) de comparer les résultats avec ceux de l'étude de Mullet et al.

Dans l'étude du pardon, l'effet du facteur confessionnel est une éventualité plausible surtout que le pardon est un concept central de trois grandes religions au moins. L'Ancien testament, qui est un texte sacré des

l'offenseur). La recherche d'harmonie sociale est un autre aspect important moins explicite du pardon: on pardonne à son offenseur dans le but de sauvegarder ou de consolider l'harmonie sociale.

La philosophie et la théologie judéo-chrétienne ont largement abordé le thème du pardon. Il a fallu cependant attendre la fin des années 90 pour que le pardon soit l'objet d'études systématiques en sociologie et en psychologie. Le Liban, qui est concerné par le pardon surtout après la guerre qui a ravagé le pays dans les années 70, a profité de ces recherches. Dans les deux premières, nous avons abordé le schéma du pardon c.à.d. les divers facteurs qui s'intègrent en une décision de pardon ou de non pardon: décider de pardonner ou porter un jugement de pardon est basé sur un schéma mental qui prend en considération les informations de la situation. Au Liban, ces informations ou éléments de la situation sont la proximité religieuse avec l'agresseur, l'intention de l'acte ou de l'agression, les conséquences de l'acte et la présence d'excuses de la part de l'agresseur. Ces éléments interagissent dans la décision de pardon chez les Libanais (Azar, 2002; Azar et Mullet, 2001). L'étude présente est complémentaire des deux précédentes. Elle porte sur les facteurs et circonstances qui facilitent le pardon ou au contraire le rendent plus difficile.

Les facteurs qui influent sur la volonté de pardonner

Les études menées sur le pardon ont pu montrer que la volonté de pardonner est plus grande (a) quand l'intention de nuire est absente (Boon & Sulsky, 1997), (b) quand l'offenseur présente ses excuses (Darby & Schlenker, 1982; Girard & Mullet, 1997; McGullough, Worthington & Rachal, 1997; Weiner, Graham, Peter & Zmuidinas, 1991), et (c) quand les conséquences ont disparu (Enright, Santos & Al-Mabuk, 1989; Girard & Mullet, 1997 et 1999).

L'influence de tous ces facteurs de la situation sur le pardon a été examinée par Mullet, Houdbine, Laumonier et Girard (1998) dans une enquête réalisée en France. Le questionnaire comportait des items ou propositions sur *la proximité sociale* comme «Il m'est plus facile de pardonner à un membre de ma famille qu'à quelqu'un d'autre», sur *la sévérité de l'acte ou ses conséquences* comme «Je ne peux pas pardonner même lorsque les conséquences du tort sont minimes», sur *l'intention du*

Les facteurs qui influent sur la volonté de pardon chez les chrétiens et les musulmans libanais

Fabiola AZAR(*)

Le but de cette étude, réalisée en 1999, était d'examiner (a) le degré de pardon exprimé par des chrétiens et des musulmans libanais qui ont vécu la guerre des années 70, (b) la structure du pardon, (c) les éventuels effets de l'éducation, de l'appartenance confessionnelle et d'autres caractéristiques personnelles sur le pardon et (d) de comparer les résultats avec ceux obtenus par Mullet et al (1998) en France. Les 240 participants ont répondu à un questionnaire composé de 64 propositions ou items qui reflètent des attitudes à l'égard du pardon. L'analyse des résultats montre que le pardon se structure selon trois facteurs. La majorité des participants expriment un désaccord significatif avec les propositions qui traitent de la vengeance (facteur «Vengeance vs Pardon»), et un désaccord avec les propositions qui parlent de l'influence de l'entourage personnel sur la volonté de pardon (facteur «Circonstances Sociales et Personnelles»). Ces participants manifestent une certaine neutralité à l'égard des propositions qui décrivent les éventuels obstacles au pardon, comme la sévérité de l'offense ou ses conséquences (facteur «Obstacles au Pardon»). Les moyennes des réponses étaient similaires à celles enregistrées en France.

Introduction

Par définition, le pardon suppose vaincre son ressentiment envers l'offenseur et s'efforcer de le considérer avec bienveillance, compassion et même amour (Subkoviak, Enright et Wu, 1992). Dans cette définition, le pardon est avant tout envisagé sous un aspect interpersonnel car il concerne seulement deux personnes à la fois: la personne offensée et son offenseur. Deuxièmement, le pardon est défini comme un changement positif au niveau des sentiments (bienveillance et compassion envers

(*) Professeure associée à l'Institut des Sciences Sociales - Section II.

Revue
des Sciences Sociales